جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦١٦)

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإنفاق على المخدرات فى جمهورية مصر العربية

إعداد

أ.د. نادرة عبد الحليم وهدان

اغسطس ٢٠٠٣

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للإنفاق على المخدرات
فى جمهورية مصر العربية

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
- المقدمة	أ
- الفصل الأول : الآثار الإقتصادية للإنفاق على المخدرات	١
- المبحث الأول : الإنفاق على المخدرات فى ج٠م٠ع٠	٢
- عرض وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بمضبوطات المخدرات	٣
- عرض وتحليل متوسط أسعار المواد المخدرة المتداولة فى سوق الإتجـار غير المشروع ٠	١٢
- المبحث الثانى : أثر الإنفاق للمخدرات على الإقتصاد القومى٠	٢٠
- تطور ظاهرة المخدرات من خلال تطور الإنفاق على المخدرات المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٣ ٠	٢١
- التوزيع النسبى لهيكل الإنفاق على المخدرات خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٣	٢٣
- الآثار الإقتصادية للمخدرات على الإقتصاد القومى٠	٢٥
- تقدير الإنفاق على المخدرات حتى عام ٢٠١٢ ٠	٢٨
- الفصل الثانى : التكلفة الإجتماعية لظاهرة المخدرات ٠	٣٠
- المبحث الأول : التكاليف الملموسة وغير الملموسة٠	٣١
- الإنتاج	٣٣
- الرعاية الصحية	٣٤
- الجريمة وعلاقتها بالإدمان	٣٤
- المبحث الثانى : الآثار السلبية للمخدرات على الفرد ٠	٣٧
- المخدرات الطبيعية	٣٧
- الحشيش	٣٧
- الأفيون	٣٩
- الكوكايين	٤٠
- القات	٤١
- البانجو	٤٢
- المخدرات نصف التخليقية	٤٤
- الهيروين	٤٤
	٤٥

- العقاقير التخليقية	٤٧
- الجديد فى عالم تعاطى الشباب للمخدرات	٤٧
- الـــ إل ٠ إس ٠دى ٠	٤٧
- الكراك	٤٨
- الآيس	٤٨
- الإكستازى	٤٨
- مواد أخرى تسبب الإدمان	٥١
- الفصل الثالث : الجهود المحلية والدولية للتصدى لمشكلة إنتشار المخدرات ٠	٥٢
	٥٢
- المبحث الأول : الجهود المحلية	٥٢
- مكافحة العرض	٥٣
- المكافحة الأمنية	٥٣
- القانون	٥٥
- الاتفاقيات الدولية والإقليمية	٥٥
- خفض الطلب	٥٨
- الوقاية	٥٩
- العلاج	٦١
- إعادة التأهيل وإعادة الإستيعاب الإجتماعى	٦١
- المبحث الثانى :	٦١
- الجهود الدولية	٦٤
- الإتفاقيات الدولية بشأن مكافحة ظاهرة المخدرات	٦٨
- إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٦١	٧٢
- إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٧١	٧٤
- الخاتمة	٨٠
- نتائج الدراسة	
- التوصيات	
- المراجع	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	حجم المواد المخدرة الطبيعية والتخليقة المضبوطة	٤
٢	حجم المضبوط من الزراعات المخدرة فى ج٠م٠ع	٩
٣	إجمالى كميات المواد المخدرة المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع	١١
٤	إجمالى كميات الزراعات المخدرة بالكيلو جرام (١٩٩٣ - ٢٠٠٢)	١٢
٥	متوسط أسعار المواد المخدرة المتداولة بالكيلو جرام والزراعات فى سوق الإتجار غير المشروع (١٩٩٣ - ٢٠٠٢)	١٣
٦	قيمة المواد المخدرة المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع بالجنية المصرى (١٩٩٣ - ٢٠٠٢):	
	أ - المخدرات الطبية	١٧
	ب - المخدرات التخليقية	١٨
	ج - الزراعات المخدرة	١٨
٧	إجمالى قيمة المواد المخدرة المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع بالجنية المصرى (١٩٩٣ - ٢٠٠٢)	١٩
٨	تطور الإنفاق على المخدرات خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٢)	٢٢
٩	الإنفاق على أنواع المخدرات المختلفة	٢٤
١٠	الهيكل النسبى لتوزيع الإنفاق على أنواع المخدرات المختلفة	٢٤
١١	نسبة الإنفاق على المخدرات إلى بعض المتغيرات الإقتصادية٠	٢٧
١٢	تقرير الإنفاق على المخدرات حتى عام ٢٠١٢	٢٩

مقدمة :

تعتبر مشكلة تعاطى الشباب للمخدرات من أهم المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى ليس فقط لآثارها المدمرة على الإقتصاد القومى ، بل أيضاً لآثارها المدمرة على الشباب الذى هو ركيزة المجتمع .

وقد تحولت هذه الظاهرة من مجرد ظاهرة إجتماعية إلى مشكلة قومية معقدة ذات تكلفة إقتصادية وإجتماعية باهظة ، تضيف أعباءاً إضافية على الإقتصاد المصرى الذى يعانى أصلاً من مشكلات متعددة ، مما ينعكس سلباً على خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وما زال عدد المدمنين يزداد يوماً بعد يوم بالرغم من كل الجهود التى تقدمها الدولة .

وجدير بالذكر أن حوالى ٧ر٧% من سكان العالم يتعاطون المواد المخدرة بأنواعها المختلفة ، ويقدر عددهم بنحو ٤٤٥,٦ مليون نسمة من إجمالى ٦ مليارات نسمة[١] ، وهذا العدد آخذ فى الإزدياد ، وتتفق نتائج الدراسات على المستويات الإقليمية والعربية مع النتائج السابقة ، مما يؤكد أن الظاهرة بعيدة تماماً عن الإنحسار وآخذه فى التفاقم على مستوى العالم لما تحققه من ثروات طائلة لبعض الفئات ، ولما يحققه العلماء من قفزات سريعة فى مجال الكيمياء نتيجة المخدرات المخلقة فى المعمل والأشد فتكاً بالإنسان بأسعار زهيدة .

وتهدف هذه الدراسة إلى :

١ - الكشف عن الكمية الحقيقية للمواد المتداولة فى سوق المخدرات غير المشروع وتكلفتها .

٢ - تحديد الآثار الناجمة للإنفاق على المخدرات على الإقتصاد المصرى .

٣ - التعرف على التكلفة الإجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات .

٤ - التعرف على أنواع المخدرات والمستجدات فيها وآثارها على الشباب .

٥ - التعرف على الجهود المحلية والدولية للتصدى لمشكلة المخدرات .

٦ - تقديم مجموعة من التوصيات التى يمكن أن تساهم فى حل المشكلة .

---

(١) وزارة الداخلية - الإدارة العامة لمكافحة المخدرات - التقرير السنوى لعام ١٩٩٩ ص ٢٣٤ .

ولتحقيق الأهداف السابقة إعتمدت الدراسة على معطيات البحوث السابقة التى تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر المشكلة موضوع البحث ، وكذلك التقارير السنوية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى من خلال الدراسة النظرية ويجدر التنويه من البداية أن ضيق الوقت المخصص لإتمام هذا البحث ، وكذلك ، المشكلة موضوع الدراسة وحساسيتها كانت من الصعوبات التى واجهت الباحث . وبالرغم من ذلك نستطيع أن نؤكد أن النتائج التى تم التوصل اليها تعكس بشكل صحيح واقع المشكلة وأسبابها ، كما تساعد على التوصل إلي نتائج وتوصيات إيجابية تساهم فى مواجهة المشكلة.

وتتكون الدراسة من ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الآثار الإقتصادية للإنفاق على المخدرات

ويضم هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول : الإنفاق على المخدرات فى ج.م.ع.

وفيه تناول الباحث محورين :

المحور الأول : عرض وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بمضبوطات المخدرات خلال لفترة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ .

أما المحور الثانى : عرض وتحليل متوسط أسعار المواد المخدرة التى تم ضبطها فى سوق الإتجار غير المشروع فى الفترة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٢

المبحث الثانى : أثر الإنفاق للمخدرات على الإقتصاد القومى.

الفصل الثانى : التكلفة الإجتماعية لمشكلة إنتشار المخدرات :

ويضم هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول : التكاليف الملموسة وغير الملموسة.

المبحث الثانى : المخدرات المستحدثة وأثرها على الشباب.

الفصل الثالث : الجهود المحلية والدولية للتصدى لمشكلة إنتشار المخدرات.

وقد تضمن ايضاً مبحثين :

المبحث الأول : الجهود المحلية .

المبحث الثانى : الجهود الدولية .

وأخيرا تأتى التوصيات حيث تتضمن مجموعة من المقترحات التى يراهـــا البـــاحث ضرورية لمعالجة المشكلة أو الحد من سلبياتها .

وقد قام الأستاذ عبد السلام محمد عوض بإعداد المبحث الخـــاص بدراســـة الآثـــار الإقتصادية للمخدرات على الإقتصاد المصرى .

وقامت الأستاذة الدكتورة نادرة وهدان بإعداد بقية الفصول وكذلك صياغة البحث .

الفصل الأول : الآثار الإقتصادية للإنفاق على المخدرات ٠

المبحث الأول : الإنفاق على المخدرات فى ج٠م٠ع ٠

المبحث الثانى: الآثار الإقتصادية للإنفاق على المخدرات على الإقتصاد المصرى ٠

الفصل الأول : الآثار الإقتصادية للإنفاق على المخدرات:

بالرغم من تعرض العديد من الدراسات للآثار الإقتصادية لمشكلة المخدرات على الإقتصاد القومى والمجتمع المصرى ، إلا أن أيا منها لم يتعرض لتحديد كميات المخدرات المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع وبالتالى حساب تكلفتها من خلال الأسعار المتداولة والتى تصدر بها تقارير دورية سنوية منذ عشرات السنين من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بجمهورية مصر العربية.

لذا يرى الباحث ضرورة حساب الإنفاق على المخدرات للوقوف على التقدير الحقيقى لها وبالتالى الكشف عن آثارها الإقتصادية والإجتماعية بدقة.

المبحث الأول : حجم الإنفاق على المخدرات فى ج.م.ع :

للوصول الى تحديد الإنفاق على المخدرات الموجودة فى سوق الإتجار غير المشروع ، نجد أنه لزاما علينا أن نعتمد على محورين أساسيين:

المحور الأول : عرض وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بمضبوطات المخدرات خلال فترة زمنية محددة وهى من ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ حيث تتوافر البيانات الخاصة بها.

المحور الثانى : عرض وتحليل متوسط أسعار المواد المخدرة التى تم ضبطها فى سوق الإتجار غير المشروع للمخدرات خلال نفس الفترة الزمنية.

ويفترض خبراء الأمم المتحدة أن الكمية المضبوطة من المخدرات تعادل عادة ١٠% من الكمية المتداولة فى معظم بلدان العالم [١] فقد أشارت أخر التقارير الدولية إلى تصاعد

---

(١) - محمود عبد الفضيل ، جيهان دياب ، أبعاد ومكونات الإقتصاد الخفى وحركة الأموال السوداء فى الإقتصاد المصرى (١٩٧٤ - ١٩٨٤) فى إطار نظام متطور للحسابات القومية ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى ، العدد ٤٠٠ ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ٥ .

- فتحى عيد ، السنوات الحرجة فى تاريخ المخدرات ، نذر الخطر وعلامات التفاؤل ، سلسلة مركز أبحاث الجريمة ، الكتاب السابع ، وزارة الداخلية ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٩٩ ،ص ٥٨ .

- أنظر مصطفى سويف ، المخدرات والمجتمع ، نظرة تكاملية - سلسلة عالم اليوم - العدد ٢٠٥ - الكويت ١٩٩٦ .

الإنتاج العالمى السنوى لمختلف أنواع المخدرات ، والذى يقدر على النحو التالى :

- ما بين ٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠ طن من الكوكايين يضبط منه حوالى ٣٠٠ طن.
- قرابة ٣٣٠ طن من الهيروين يضبط منه حوالى ٣٠ طن [١].

لذا فإننا نجد لزاماً علينا للحصول على إجمالى المتداول فى الأسواق غير المشروعة أن نضاعف حجم المضبوط عشر مرات قبل أن نضربه فى متوسط سعر كل مخدر على حده للحصول على الإنفاق الفعلى على المخدر المتداول فى الأسواق غير المشروعة.

ولنبدأ بالمحور الأول وهو :

- **عرض وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بمضبوطات المخدرات:**

تعتبر التقديرات الخاصة بكمية مضبوطات المواد المخدرة خلال فترة زمنية محددة أحد المعايير الهامة التى تشير إلى حجم المشكلة. وأيضاً الوقوف على جهود مكافحة عرض المخدرات بأسواق الإتجار غير المشروع والتعرف على أنواع المواد المخدرة الأكثر شيوعاً فى كل فترة زمنية وكذا التعرف على الأنواع الجديدة منها والتى تظهر فى الأسواق وتعكس الأنماط الحديثة لأمزجة النشئ والشباب وإتجاهاتهم. وسوف نعرض لها فى جدولين أحدهما للمواد المخدرة الطبيعية والتخليقية والآخر للزراعات المخدرة وذلك للفترة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ والتى ستشكل قاعدة لهذه الدراسة.

---

(١) وزارة الداخلية - الإدارة العامة لمكافحة المخدرات - التقرير السنوى لعام ١٩٩٩ ص ٢٣٤ .

جدول رقم (١)

حجم المواد المخدرة الطبيعية والتخليقية المضبوطة[١]

(١٩٩٣ - ٢٠٠٢)

السنة	الحشيش بالكيلو جرام	الأفيون بالكيلو جرام	الهيروين بالكيلو جرام	الكوكايين بالكيلو جرام	الباتجو بالكيلو جرام	العقاقير المخدرة بعدد الأقراص	الماكستون فورت بالسم٣
١٩٩٣	٤٢٧٠	٩٥	١٩٢	١.٤	٥٩٩	١٥٩٣٧٥	١٦٣٤٧٤
١٩٩٤	١٧٤٥	٤٩	٨٧	١,٢	١٢٦٨	١٤٣٩٥٢	٦٤٩٠٢
١٩٩٥	١٠٣٢	١٧	٤٨	٠,٢	٢٦٢٣	١٧٨٨١٥ L.S.D٤٠٦	٤٠٨٨٥
١٩٩٦	٢٠٥٥	١٧	٤٩	٠,٩	٦٦٢٤	٤٢٠١٦٠ L.S.D٦٦٩	١٩٨٧٨
١٩٩٧	٤٤٢	٣١	٥١	٠,٩	١٠١٨٦	٩٤٨٨١ L.S.D ١٥	٤٦٥٠٥
١٩٩٨	٦٢٨	٢٦	٢٤	١,٩	٣١٠٧٨	١٠٠٥٧٩٩ L.S.D٥١٤	١٥٣٤٨
١٩٩٩	٢٦	٢٥	٢٤	٠,٨	٢٢٥٨٩	٥٧٣٨٣٢	١٩٠٢٣
٢٠٠٠	٥٢٥	٧٥	٣٧	١٤,٣	٣٠٣٩٨	٥٧٠٧٦ ٣٠٠ L.S.D ٣٣٧٣ إكستازى	١١٦٥٠
٢٠٠١	٤٨٦	٤٠	٣٨	٠,٧٢	٥٠٣٧٦	١٢٢١٣	١٦٩٠٠
٢٠٠٢	١٠٨٠	٣٣	٥٥	٤,٠٧	٥٩٢٨٣	٨٥٠٦٤	١٠٩٤٥

ويتضح من الجدول السابق:

- أن مخدر الحشيش كان هو السائد حتى نهاية الثمانينات فى سوق المخدرات فى مصر لما له من شعبية تاريخية ، باعتباره أول مخدر عرفه السوق المصرى تقريباً ، كما أن حجم الطلب عليه يأتى من طبقات إجتماعية مختلفة ، بالإضافة إلى رخص سعره بالنسبة لباقى

[١] وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقارير السنوية ١٩٩٣ – ٢٠٠٢ .

المخدرات ، وللإعتقادات الخاطئة بآثارة الإيجابية على النواحى الجنسية ، وعدم تحريمه دينياً ، حتى أن الكميات المضبوطة منه وصلت الى ٩٥٣٠٠ كيلو جرام ١٩٨٥ [١]

وفى بداية التسعينات حدث تراجع فى الكميات المضبوطة منه ، حتى وصلت الكميات المضبوطة عام ١٩٩٥ إلي ١٠٣٢ كيلو جرام. ثم عادت مرة أخرى للإرتفاع عام ١٩٩٦ حيث تم ضبط ٢٠٥٥ كيلو جرام إلا أنها أخذت فى التراجع مرة أخرى بعد فترة تذبذب صعوداً وهبوطاً حتى وصلت الكمية المضبوطة منه إلى ٥٢٥ كيلو جرام فقط عام ٢٠٠٠ و ٤٨٦ كيلو جرام عام ٢٠٠١ ثم بدأت فى التصاعد مرة ثانية عام ٢٠٠٢ حيث تم ضبط ١٠٨٠ كيلو جرام. مما يشير إلى إنتهاء فترة السيادة بالنسبة لمخدر الحشيش.

- أما مخدر الأفيون فقد ظل أكثر المواد المخدرة شيوعاً فى مصر حتى نهاية عقد السبعينات والنصف الأول من عقد الثمانينات بعد مخدر الحشيش. حيث كان المضبوط منه فى عام ١٩٧٩ عدد ١٠٣١ كيلو جرام [٢] وتذبذب صعوداً وهبوطاً حتى وصلت الكمية المضبوطة منه إلى ٣١٠ كيلو جرام فى عام ١٩٨٥ [٣]. ومع بداية التسعينات إستمر التراجع فى حجم المضبوط من مخدر الأفيون حتى وصل إلى ٥٠ كيلو جرام منه فى عام ١٩٩١ [٤] ثم تذبذبت الكميات المضبوطة منه صعوداً وهبوطاً حتى وصلت إلى ٧٥ كيلو جرام عام ٢٠٠٠ . وهى زيادة داخل الحدود المنطقية إذا ما أخذ فى الإعتبار زيادة عدد مدمنى الأفيون بنسبة الزيادة السكانية خلال الفترة محل الدراسة ، مما يؤكد أن الأفيون من المخدرات التقليدية الموجودة فى سوق الإتجار غير المشروع دائماً على مر السنين وحتى الآن ، والدليل على ذلك إنتشار زراعات الخشاش فى مصر بصورة كبيرة على النحو الذى سيرد تفصيلاً فى هذا الشأن. أما فى عام ٢٠٠١ فقد إنخفض المضبوط منه ليصل إلى ٤٠ كيلو جرام ثم واصل إنخفاضه ليصل فى عام ٢٠٠٢ إلى ٣٣ كيلو جرام فقط.

- أما الهيروين فقد عرف طريقه إلى السوق المصرى إعتباراً من عام ١٩٨٢حيث تم ضبط نصف كيلو جرام منه تقريبا[٥] ، ثم ضبطت أكبر كمية منه فى تاريخ المكافحة عام ٨٣

---

(١) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات التقرير السنوى لعام ١٩٨٥ . ص ١٨٨ .

(٢) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى العام ١٩٧٩ .ص ١٩٥ .

(٣) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى لعام ١٩٨٥ . ص ١٨٨ .

(٤) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى لعام ١٩٩١ . ص ٢٧٧ .

(٥) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى لعام ١٩٨٢ .ص ٢٢٨ .

حيث تم ضبط ما يقرب من ٢٤٣ كيلو جرام ، ثم تذبذبت كميات ضبطه هبوطا وصعودا حتى عام ١٩٨٦ بضبط ٩٩ كيلو جرام تقريباً ، وإنحسر مخدر الهيروين تماماً فى أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ فلم تضبط منه أية كمية تذكر ٠

عاد مخدر الهيروين للظهور مرة أخرى عام ١٩٩١ حيث تم ضبط ٨٦ كيلو جرام [١] ثم ارتفع المضبوط إرتفاعا كبيرا عام ١٩٩٣ حتى وصل الى ١٩٢ كيلو جرام وهى ثانى أكبر كمية تضبط فى تاريخ المكافحة ، ثم أخذت فى الإنخفاض مرة أخرى إلى أن وصلت الكمية المضبوطة منه إلى ٣٧ كيلو جرام عام ٢٠٠٠ و إلى ٣٨ كيلو جرام عام ٢٠٠١ ثم ارتفع المضبوط منه مرة أخرى عام ٢٠٠٢ إلى ٥٥ كيلو جرام٠ مما يؤكد تراجع الطلب عليه خلال هذه الفترة مع بداية ظهور مخدر جديد هو مخدر البانجو ٠

- أما فيما يتعلق بمخدر بالكوكايين فهو يعتبر من المواد المخدرة محدودة الانتشار فى سوق الإتجار غير المشروع فى مصر ٠ وذلك لارتفاع ثمنه بصورة تفوق قدرة كثير من متعاطى ومدمنى المخدرات ، وإستخدامه فى طبقات محددة٠

وكان مخدر الكوكايين قد ظهر فى الأسواق لأول مرة عام ١٩٨٥ حيث ضبط منه كيلو جرام واحد فقط [٢] من ثم إختفى تماما طيلة خمس سنوات ثم عاد للظهور فى الأسواق عام ١٩٩١ وتم ضبط نصف كيلو جرام تقريبا [٣] ثم تذبذبت الكميات المضبوطة منه صعودا وهبوطا حتى شهد سوق الإتجار غير المشروع للمخدرات فى مصر عام ٢٠٠٠ إختراقا جديدا للكوكايين حيث ضبط منه ١٤,٣ كيلو جرام ٠ وفى عام ٢٠٠١ تم ضبط ٠,٧٢٠ من الكيلو جرام أما عام ٢٠٠٢ فقد تم ضبط ٤,٠٧ كيلو جرام وهو ما يشير إلى أن عصابات جلب المخدرات لا تهدأ ولا تيأس من محاولات إغراق البلاد بأى نوع من أنواع المخدرات أو من محاولاتها إذا سنحت لها الظروف بذلك ٠

- أما مخدر البانجو فقد إحتل مكانة متميزة بين المواد المخدرة المعروضة بسوق الإتجار غير المشروع ،وإستمر إحتلاله المرتبة الأولى متقدما على مخدر الحشيش والأفيون والهيروين وكافة المخدرات التقليدية والمستحدثة ، وما زالت كمياته تزداد وتتنامى يوما بعد

---

(١) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى لعام ١٩٩١ ٠ ص ٣٠٣ ٠

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى لعام ١٩٨٥ ٠ ص٢٦٥ ٠

(٣) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى لعام ١٩٩١ ٠ ص ٣٠٣ ٠

يوم. ففى عام ١٩٩٣ تم ضبط ٥٩٩ كيلو جرام بانجو وتصاعدت الكميات المضبوطه منه عاماً بعد عام ، حيث بلغت ذروة الكميات المضبوطة منه إلى ٣١٠٧٨ كيلو جرام عام ١٩٩٨ وتراجعت كميات الضبط عام ١٩٩٩ تراجعاً بسيطاً حيث تم ضبط ٢٢٥٨٩ كيلو جرام ، ثم عادت للإرتفاع مرة أخرى وتم ضبط ٣٠٣٩٨ كيلو جرام عام ٢٠٠٠ وإلى ٥٠٣٧٦ كيلو جرام عام ٢٠٠١ ثم تابع صعوده مرة أخرى عام ٢٠٠٢ حيث تم ضبط ٥٩٢٨٣ كيلو جرام ليقف بجدارة فى الموقع الأول. ويبرر هذا التصاعد المستمر ، التناقص الملحوظ فى الكميات المضبوطة من المواد المخدرة الأخرى خلال النصف الثانى من عقد التسعينات. ونعتقد أن البانجو هو أخطر المخدرات وأشدها فتكاً بالشباب لكثرة زراعته بمصر ورخص ثمنه وسهولة الحصول عليه.

- وتعتبر العقاقير المؤثرة على الحالة النفسية هى البدائل الموجودة دائماً لكثير من المواد المخدرة الأخرى ، وهى موجودة بسوق الإتجار غير المشروع للمخدرات فى مصر منذ زمن طويل ، لسهولة الحصول عليها ولرخص ثمنها وعدم إدراج الكثير منها ضمن جداول العقاقير المخدرة ، ويلاحظ فى الجدول السابق زيادة حجم المضبوط منها سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٢ ، فبينما تم ضبط حوالى ١٥٩٣٧٥ قرص عام ١٩٩٣ حدث تناقص فى كميات الضبط عام ١٩٩٤ حيث تم ضبط ١٤٣٩٥٢ قرص ثم حدث تذبذب فى كميات الضبط صعوداً وهبوطاً خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩ وفى عام ٢٠٠٠ تم ضبط عدد ٥٧٠٧٦ قرص بينما تم ضبط ١٢٢١٣ عام ٢٠٠١ ثم واصل هبوطه مرة أخرى ليصل حجم المضبوط منها عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٩٤٥ قرص.

- ومن الملاحظ أن طوابع عقار الـ L.S.D المهلوسة متداولة فى معظم السنوات ، فقد ضبط منها عام ١٩٩٥ عدد ٤٠٦ طابع ، و ٦٦٩ عام ١٩٩٦ ، و ١٥ طابع عام ١٩٩٧ ، و ٥١٤ طابع عام ١٩٩٨ . وإختفى من الأسواق عام ١٩٩٩ ثم عاد للظهور مرة أخرى عام ٢٠٠٠ ليتم ضبط ٣٠٠ طابع ثم يعاود الإختفاء من الأسواق غير المشروعة مرة أخرى عام ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ .

ولكن ظهر فى أسواق الإتجار غير المشروع للمخدرات فى مصر عقار جديد عرف بإسم "الإكستازى" وضبط منه عدد ٣٣٧٢ قرص فى عام ٢٠٠٠ ، مما يؤكد أن التناقص فى

حجم المضبوطات من الأقراص المؤثرة على الحالة النفسية غالبا ما يستتبعه زيادة فى حجم المضبوط من بدائل المخدرات الجديدة مثل أقراص الإكستازى .

- أيضا يلاحظ من الجدول السابق أن سائل الماكستون فورت موجود دائما فى سوق الإتجار غير المشروع للمواد المخدرة فى مصر منذ زمن طويل على الرغم من تفاوت الكميات المضبوطة منه خلال الفترة موضوع الدراسة (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) والفرق يكمن فقط فى الكميات المضبوطة من عام إلى عام ، فبينما تم ضبط ٥٣٦٤٣٠ سنتيمتر مكعب من سائل الماكستون فورت عام ١٩٩١ [١] تذبذب المضبوط منه صعودا وهبوطا خلال الفترة محل الدراسة حتى وصل المضبوط منه إلى ١١٦٥٠ سنتيمتر مكعب عام ٢٠٠٠ و ١٦٩٠٠ عام ٢٠٠١ ثم تراجع مرة أخرى عام ٢٠٠٢ ليتم ضبط ١٠٩٤٥ سنتيمتر مكعب .

وهذا النقص الكبير فى الكميات المضبوطة من مخدر الماكستون فورت يقابله الإرتفاع الكبير فى كميات البانجو المعروضة فى الأسواق ودخول كثير من المواد المؤثرة على الحالة النفسية الجديدة إلى سوق الإتجار غير المشروع للمخدرات فى مصر .

وإذا كان ما ذكرناه يمثل المضبوط فقط من المواد المخدرة الطبيعية والمخلقة فى سوق الإتجار غير المشروع للمخدرات ، فهناك أيضا ضبطيات أخرى للزراعات المخدرة كما يتضح من الجدول التالى :

---

[١] وزارة الداخلية - الإدارة العامة لمكافحة المخدرات - التقرير السنوى لعام ١٩٩١ ، ص ٢٩٩ .

جدول رقم (٢)

حجم المضبوط من الزراعات المخدرة فى ج٠م٠ع

(١٩٩٣ - ٢٠٠٢)[1]

السنة	زراعات القنب "البانجو"			زرعات الخشخاش "الأفيون"		
	عدد الشجيرات	بالفدان	بالكيلو جرام	عدد الشجيرات	بالفدان	بالكيلو جرام
١٩٩٣	١٦٧٢٣٧٣	٢٠	١٦,٨٠٠	٩٣١٣٨٩٤٣	١١٠٨٨	٣٥٤٨١٦
١٩٩٤	٨٢٦٤١١٥	٩٨	٨٢٣,٢٠٠	١٣٨٨٢٨٤٩٦	١٦٥٢٧	٥٢٨٨٦٤
١٩٩٥	٥١١٥٣٢٧٤	٦٠٨	٥,١٠٧,٢٠٠	١٧٦٢١٧٩٧	٢٦٣	٨٣٨٤
١٩٩٦	٢٣١٤٠٦٠٤٠	٦٧١	٥,٦٣٦,٤٠٠	٣٦٣٩٣٢٠٩٢٨	٥٢٦٧	١٦٨٥٤٤
١٩٩٧	٦٣٥٤٢٨١٩	٤٣٢	٣,٦٢٨,٨٠٠	١٣٧٢٤٧٦٧٩	٩٣٤	٢٩٨٨٨
١٩٩٨	٣٥١٥٠٣٨٦	٢٢٩	١,٩٤٣,٦٠٠	٣٠٢١٤٠٠١	٢٠٦	٦٥٩٢
١٩٩٩	غير مبين	٧٥٦	٦,٣٥٠,٤٠٠	غير مبين	٢١٢	٦٧٨٤
٢٠٠٠	غير مبين	٥٧١	٤,٧٩٦,٤٠٠	غير مبين	٨٦	٥٧٥٢
٢٠٠١	غير مبين	٤٧٠	٣٩٤٨٠٠٠	غير مبين	٥٨	١٨٥٦
٢٠٠٢	غير مبين	٤٠٧	٣٤١٨٨٠٠	غير مبين	٣٦,١	١١٦١٩

ولا شك أن إنتشار الزراعات المخدرة فى محافظات مصر أمر يهدد الكيان الإقتصادى والإجتماعى والصحى للمجتمع ، ويدفعها إلى صفوف البلاد المنتجة للمخدرات المصنعة والمرصودة دولياً٠ وهو الأمر الذى يحتاج إلى مواجهة حقيقية وحلولاً غير تقليدية حفاظا على التربة الخصبة النقية ومستقبل الأجيال القادمة خاصة من النشئ والشباب٠

ويلاحظ من الجدول السابق أن المضبوط من إنتاج زراعات القنب عام ١٩٩٣ يصل إلى ١٦٨٠٠ كيلو جرام على الرغم من أن عدد الأفدنه المزروعة ٢٠ فدان فقط ، مما قد يشير إلى حدوث تدهور فى إنتاج الزراعة فى هذا العام أو حدوث خطأ مادى فى رصد حجم الإنتاج فى تقرير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الصادر فى هذا الشأن٠ ولكن عادت كميات الضبط فى الزيادة فى أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ حتى وصلت إلى ٨٢٣٢٠٠ كيلو جرام و ٥١٠٧٢٠٠ كيلو جرام على التوالى ، ثم إلى ٥,٦٣٦,٤٠٠ كيلو جرام بانجو فى عام

---

(١) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقارير السنوية للأعوام من ١٩٩٣ – ٢٠٠٢ ٠

١٩٩٦ ، ثم تراجعت إلى ٣٦٢٨٨٠٠ كيلو جرام فى عام ١٩٩٧ ، ثم الى ١٩٤٣٦٠٠ كيلو جرام عام ١٩٩٨ ثم قفزت إلى ٦٣٥٠٤٠٠ كيلو جرام فى عام ١٩٩٩ ، ثم تراجعت مرة أخرى كميات الضبط إلى ٤٧٩٦٤٠٠ كيلو جرام عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٣٩٤٨٠٠٠ كيلو جرام عام ٢٠٠١ ثم واصلت الهبوط لتصل إلى ٣٤١٨٨٠٠ كيلو جرام عام ٢٠٠٢ .

وكل هذا يؤكد إنحسار زراعات الخشخاش "الأفيون" فى مقابل إنتشار زراعات القنب الهندى "البانجو" خلال الفترة محل الدراسة ، ويؤكد هذا ماذكرناه قبل ذلك من أن أى هبوط فى ضبطيات مخدر ما ، يوازيه إرتفاع فى ضبطيات مخدر آخر .

وكما سبق وذكرنا قبل ذلك فإن المضبوط بالأسواق يعادل ١٠% من الكميات المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع ، وبناءا عليه ، ولكى نصل إلى الكميات الحقيقية للمخدرات المتداولة فى الأسواق غير المشروعه خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) ينبغى أن نضاعف ناتج جدول رقم (١) الخاص بحجم المواد المخدرة الطبيعية والتخليقية المضبوطة فى ج.م.ع فى الفترة من (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) وجدول رقم (٢) الخاص بحجم المضبوط من الزراعات المخدرة فى ج.م. فى الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) عشر مرات ، لأنه كما سبق وذكرنا قبل ذلك فإن المضبوط بالأسواق يعادل ١٠% من الكميات المتداولة. وذلك كما يتضح من الجداول رقم (٣) و (٤) التالية :

جدول رقم (٣)

إجمالى كميات المواد المخدرة المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع

السنة	الحشيش بالكيلو جرام	الأفيون بالكيلو جرام	الهيروين بالكيلو جرام	الكوكايين بالكيلو جرام	البانجو بالكيلو جرام	العقاقير المخدرة بعدد الأقراص	الماكستون فورت بالسم٣
١٩٩٣	٤٢٧٠٠	٩٥٠	١٩٢٠	١٤,٠	٥٩٩٠	١٥٩٣٧٥٠	١٦٣٤٧٤٠
١٩٩٤	١٧٤٥٠	٤٩٠	٨٧٠	١٢,٠	١٢٦٨٠	١٤٣٩٥٢٠	٦٤٩٠٢٠
١٩٩٥	١٠٣٢٠	١٧٠	٤٨٠	٢,٠	٢٦٢٣٠	١٧٨٨١٥٠ L.S.D ٤٠٦٠	٤٠٨٨٥٠
١٩٩٦	٢٠٥٥٠	١٧٠	٤٩٠	٩,٠	٦٦٢٤٠	٤٢٠١٦٠٠ L.S.D ٦٦٩٠	١٩٨٧٨٠
١٩٩٧	٤٤٢٠	٣١٠	٥١٠	٩,٠	١٠١٨٦٠	٩٤٨٨١٠ L.S.D ١٥٠	٤٦٥٠٥٠
١٩٩٨	٦٢٨٠	٢٦٠	٢٤٠	١٩,٠	٣١٠٧٨٠	١٠٠٥٧٩٩٠ L.S.D٥١٤٠	١٥٣٤٨٠
١٩٩٩	٢٦٠	٢٥٠	٢٤٠	٨,٠	٢٢٥٨٩٠	٥٧٣٨٣٢٠	١٩٠٢٣٠
٢٠٠٠	٥٢٥٠	٧٥٠	٣٧٠	١٤٣,٠	٣٠٣٩٨٠	٥٧٠٧٦٠ L.S.D٣٠٠٠ ٣٣٧٣٠ اكستازى	١١٦٥٠٠
٢٠٠١	٤٨٦٠	٤٠٠	٣٨٠	٧,٢	٥٠٣٧٦٠	١٢٢١٣٠	١٦٩٠٠٠
٢٠٠٢	١٠٨٠٠	٣٣٠	٥٥٠	٤٠,٧	٥٩٢٨٣٠	٨٥٠٦٤٠	١٠٩٤٥٠

أما بالنسبة للزراعات ، فلما كان من المفترض أن المضبوط يشكل ١٠% من الموجود فإن نفس القاعدة تنطبق على الزراعات المخدرة بحيث نضاعف جدول رقم (٢) والخاص بالزراعات المخدرة عشر مرات كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

إجمالى كميات الزراعات المخدرة بالكيلو جرام

(١٩٩٣ - ٢٠٠٢)

السنة	زراعات القنب "البانجو"			زراعات الخشخاش (الأفيون)		
	عدد الشجيرات	بالفدان	بالكيلو جرام	عدد الشجيرات	بالفدان	بالكيلو جرام
١٩٩٣	١٦٧٢٣٧٣٠	٢٠٠	١٦٨٠٠٠٠	٩٣١٣٨٩٤٣٠	١١٠٨٨٠	٣٥٤٨١٦٠
١٩٩٤	٨٢٦٤١١٥٠	٩٨٠	٨٢٣٢٠٠٠	١٣٨٨٢٨٤٩٦٠	١٦٥٢٧٠	٥٢٨٨٦٤٠
١٩٩٥	٥١١٥٣٢٧٤٠	٦٠٨٠	٥١٠٧٢٠٠٠	١٧٦٢١٧٩٧٠	٢٦٢٠	٨٣٨٤٠
١٩٩٦	٢٣١٤٠٦٠٤٠٠	٦٧١٠	٥٦٣٦٤٠٠٠	٣٦٣٩٣٢٠٩٢٨٠	٥٢٦٧٠	١٦٨٥٤٤٠
١٩٩٧	٦٣٥٤٢٨١٩٠	٤٣٢٠	٣٦٢٨٨٠٠٠	١٣٧٢٤٧٦٧٩٠	٩٣٤٠	٢٩٨٨٨٠
١٩٩٨	٣٥١٥٠٣٨٦٠	٢٢٩٠	١٩٤٣٦٠٠٠	٣٠٢١٤٠٠١٠	٢٠٦٠	٦٥٩٢٠
١٩٩٩	غير مبين	٧٥٦٠	٦٣٥٠٤٠٠٠	غير مبين	٢١٢٠	٦٧٨٤٠
٢٠٠٠	غير مبين	٥٧١٠	٤٧٩٦٤٠٠٠	غير مبين	٨٦٠	٥٧٥٢٠
٢٠٠١	غير مبين	٤٧٠٠	٣٩٤٨٠٠٠٠	غير مبين	٥٨٠	١٨٥٦٠
٢٠٠٢	غير مبين	٤٠٧٠	٣٤١٨٨٠٠٠	غير مبين	٣٦١	١١٦١٩٠

وإذا كان الجدول السابق يوضح الموجود الفعلى للزراعات المخدرة والجدول رقم (٣) يوضح الموجود الفعلى والمتداول من المخدرات الأخرى الطبيعية والمخلقة فإننا بذلك يصبح لدينا كميات المخدرات فى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٢ وسوف نتمكن بذلك من جمعها وضربها فى متوسط السعر للحصول على الإنفاق الفعلى السنوى للمخدرات فى ج٠م٠ع كما سنرى فى المحور الثانى٠

المحور الثانى : عرض وتحليل متوسط أسعار المواد المخدرة المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع فى الفترة من (١٩٩٣ - ٢٠٠٢)[1] :

بعد أن حددنا الكميات المتداولة فى أسواق الإتجار غير المشروع نجد لزاما علينا عرض متوسط أسعار كل نوع على حده فى كل عام كما يتضح من الجدول التالى:

(1) وزارة الداخلية - الإدارة العامة لمكافحة المخدرات - التقارير السنوية - للأعوام من ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ ٠

جدول رقم (٥)[١]

متوسط أسعار المواد المخدرة المتداولة بالكيلو جرام والزراعات فى سوق الإتجار غير المشروع

من (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) [*] بالجنيه المصرى

السنة / النوع	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
مخدر الحشيش	٦٥٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٧٥٠٠	١٧٥٠٠	١٣٥٠٠	٢٠٠٠٠	٢٨٨٠٠	٢٤٤٠٠	٢٥٠٠٠	٤٥٣٠٠
مخدر الأفيون	٩٠٠٠	١٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٣٠٠٠	٢٣٥٠٠	٢٧٥٠٠	١٩٥٠٠	٤٢٥٠٠	٤٤٤٠٠	٣٥٥٥٠	٤٣٩٠٠	٢٧٢٢٠
مخدر الهيروين	١٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	١٨٥٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
مخدر الكوكايين	٣٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠
مخدر البانجو	٨٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١١٠٠	١٢٠٠	١٢٥٠	١١٠٠	٨٥٠	١٣٠٠	١٣٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠
العقاقير المؤثرة	٧	٧	٧	٨.٥	٦	٨	٦,٥	٧	٧	٨	٣	٣
طابع L.S.D	--	١٢٥	--	--	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	--	١٢٥	--	--
أقراص إكستازى	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١٠٠	--	--
ماكستون فورت	٢	٥	٤,٥	٥	٤	٤	٤,٥	١٢	١٢	٢٠	٢٠	١٢
زراعات القنب	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
زراعات الخشخاش	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٢٤٠٠	٢٢٤٠٠	٢٢٤٠٠	١٨٥٦٠	١١٦١٩

---

[١] وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقارير السنوية لأعوام ١٩٩٣ -٢٠٠٢ - مرجع سبق ذكره.

[*] تم معالجة البيانات الإحصائية بواسطة الباحث من التقارير السنوية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية لأعوام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٢ .

- من قراءة الجدول السابق يتبين الإرتفاع التدريجى فى متوسط أسعار مخدر الحشيش خلال سنوات الدراسة ، فبينما كان متوسط سعر الكيلو جرام عام ١٩٩٣ ، مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه إرتفع ليصل إلى ٢٠٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٩٤ ثم إنخفض قليلاً فى أعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ حيث بلغ ١٧٥٠٠ جنيه ، ثم واصل الإنخفاض فى عام ١٩٩٧ إلى ١٣٥٠٠ جنيه ، ثم عاد للإرتفاع فى عام ١٩٩٨ حتى وصل إلى ٢٠٠٠٠ جنيه ، ثم قفز إلى ٢٨٨٠٠ جنيه فى عام ١٩٩٩ وتراجع إلى ٢٤٤٠٠ جنيه فى عام ٢٠٠٠ ، ثم عاود الصعود حتى وصل عام ٢٠٠١ إلى ٢٥٠٠٠ جنيه ثم ارتفع بشدة عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٤٥٣٠٠ جنيه ويلاحظ أن ارتفاع السعر وإنخفاضه إرتبط بكميات الحشيش المعروضة فقل السعر بزيادة المعروض منه وارتفع نتيجة قلة أو ندرة المعروض منه.

- أيضاً بالنسبة لمتوسط أسعار مخدر الأفيون ، فقد وصل سعر الكيلو جرام إلى ١٢٥٠٠ جنيه عام ١٩٩٣ ، ثم إرتفع إلى ٢٣٠٠٠ جنيه عام ١٩٩٤ ، وإلى ٢٧٥٠٠ جنيه عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ثم تراجع متوسط السعر إلى ١٩٥٠٠ جنيه فى عام ١٩٩٧ ، ثم قفز لأكثر من الضعف عام ١٩٩٨ حيث وصل متوسط سعر كيلو جرام الأفيون إلى ٤٢٥٠٠ جنيه ، ثم إلى ٤٤٤٠٠ جنيه عام ١٩٩٩ ، ثم تراجع متوسط السعر إلى ٣٥٥٥٠ جنيه عام ٢٠٠٠ ثم عاود الإرتفاع عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٤٣٩٠٠ جنيه ثم يعود للإنخفاض عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٢٧٢٢٠ جنيه . بالرغم من أن متوسط سعر مخدر الهيروين قد بلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه للكيلو جرام فى عام ١٩٩١ [١] ثم نقص فى عام ١٩٩٢ [٢]إلى ١٢٥٠٠٠ كمتوسط لسعر الكيلو جرام إلا أنه قفز حوالى ثلاثة أضعاف فوصل إلى ٢٧٥٠٠٠ جنيه للكيلو جرام عام ١٩٩٣ ، ثم إنخفض فى عام ١٩٩٤ إلى ١٤٠٠٠٠ جنيه ، وعاد للإرتفاع عام ١٩٩٥ حيث بلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه وواصل الإرتفاع عام ١٩٩٦ فبلغ متوسط سعر كيلو جرام الهيروين ٣٥٠٠٠٠ جنيه ، ثم إنخفض الى ٢٢٥٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٩٧ و ٢٣٥٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٩٨ ، وإنخفض متوسط السعر فى عام ١٩٩٩ إلى ١٨٥٠٠٠ جنيه وارتفع إلى ٢٧٥٠٠٠ جنيه عام ٢٠٠٠ . ويلاحظ أيضاً أن السعر تحدد وفقاً لقانون العرض والطلب بالنسبة للكميات المتاحة فى أسواق الإتجار غير المشروع للمخدرات فى مصر . إذ أن المتعاطون كانوا قد تحولوا إلى مخدر البانجو .

---

(١) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى العام ١٩٩١ ص ٢١٤ .

(٢) وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى العام ١٩٩٢ ص ٢٦٣ .

- بالنسبة لمتوسط أسعار مخدر الكوكايين فقد بلغ متوسط سعر الكيلو جـــرام ٢٣٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٩٣ ، وارتفع إلى ٥٥٠٠٠٠ جنيه فـــى عـــام ١٩٩٤ ، ثـــم انخفـــض إلـــى ٤٥٠٠٠٠ جنيه أعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ثم ارتفع متوسط السعر إلـــى ٦٠٠٠٠٠ جنيه فى عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ثم واصل الارتفاع فوصل متوسط سعر الكيلو جرام منـــه إلى ٧٥٠٠٠٠ جنيه فى عام ٢٠٠٠ ثم عاود الإرتفاع عام ٢٠٠١ ليصـــل إلـــى ٨٠٠٠٠٠ جنيه ، وواصل ارتفاعه ليصل إلى ٨٥٠٠٠٠ جنيه عام ٢٠٠٢ .

ويلاحظ أيضاً أن السعر هنا ارتبط بالكميات المعروضة منه فى أسواق الإتجار غـــير المشروع للمخدرات ، فإرتفع مع قلة المعروض منه وقل مع زيادة المعروض.

- بالنسبة لمتوسط أسعار مخدر البانجو فقد كانت ١٠٠٠ جنيه للكيلو جرام عـــام ١٩٩٣ ، ثم أرتفع إلى ١١٠٠ جنيه عام ١٩٩٤ ، وإلى ١٢٠٠ جنيه عام ١٩٩٥ و إلى ١٢٥٠ جنيه عام ١٩٩٦ ، ثم تراجع متوسط السعر عام ١٩٩٧ إلى ١١٠٠ جنيه ثم إلـــى ٨٥٠ جنيـــه للكيلو جرام عام ١٩٩٨ ، ثم عاد للإرتفاع إلى ١٣٠٠ جنيه عـــامى ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ثـــم أنخفض إلى ١٠٠٠ جنيه للكيلو جرام عام ٢٠٠١ ثم عاود الإرتفاع عام ٢٠٠٢ ليصل الـــى ١٥٠٠جنيه وهو مؤشر يدل على وجود مخدر البانجو بوفرة فـــى أســـواق الإتجـــار غـــير المشروع للمخدرات ، حيث أن متوسط السعر تراوح دائماً ما بيـــن ٨٠٠ و ١٣٠٠ جنيـــه للكيلو جرام الواحد خلال الفترة محل الدراسة .

- بالنسبة لمتوسط أسعار العقاقير المؤثرة على الحالة النفسية فتكاد تكـــون ثابتـــه طـــوال الفترة محل الدراسة ، فقد كان متوسط سعر القرص ٧ جنيه عام ١٩٩٣ ، وارتفع إلـــى ٨,٥ جنيه عام ١٩٩٤ ، وأنخفض إلى ٦ جنيه عام ١٩٩٥ ،وارتفع مرة أخرى إلى ٨ جنيه فـــى عام ١٩٩٦ ، وتراجع إلى ٦,٥ جنيه للقرص عام ١٩٩٧ ، وارتفع متوسط السعر إلـــى ٧ جنيه عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، وواصل الإرتفاع إلى ٨ جنيـــه للقـــرص عـــام ٢٠٠٠ ثـــم أنخفض بشدة عام ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ليصل إلى ٣ جنيه للقرص. وهو الأمر الذى يؤكد علـــى أن العقاقير المؤثرة على الحالة النفسية موجودة دائماً بالأسواق كبديل لأى مخدر آخر يقـــل أو يندر فى أسواق الإتجار غير المشروع للمخدرات لرخص ثمنها وسهولة الحصول عليـــها من الصيدليات التى تفتقد إلى الرقابة.

- بالنسبة لطوابع L.S.D المهلوسة فقد تبين أن متوسط سعر الطابع ثابت طوال السنوات التى ضبطت فيها كميات منها وهى لأعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٠ حيث بلغ متوسط سعر الطابع ١٢٥ جنيه وهو مؤشر على ثبات الكميات المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع للمخدرات تقريباً.

- وبلغ متوسط سعر الإكستازى ١٠٠ جنيه للقرص عام ٢٠٠٠ ، وهو أول عام يتم فيه ضبط هذا النوع من أنواع الأقراص المخدرة.

- بالنسبة لمخدر سائل الماكستون فورت فقد بلغ متوسط سعر السنتيمتر المكعب الواحد ٤,٥ جنيه عام ١٩٩٣ و ٥ جنيه عام ١٩٩٤ و ٤ جنيه عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ و ٤,٥ جنيه عام ١٩٩٧ ثم قفز متوسط السعر الى ١٢ جنيه للسنتيمتر المكعب عامي ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ووصل إلى ٢٠ جنيه عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ثم أنخفض من جديد عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ١٢ جنيه للسنتيمتر المكعب.

- أما بالنسبة للزراعات المخدرة فقد ثبت متوسط سعر الكيلو جرام من إنتاج زراعات مخدر القنب "البانجو" عند ٣٠٠ جنيه طوال الفترة محل الدراسة.

- وبالنسبة لمتوسط سعر الكيلو جرام من زراعات الخشخاش "الأفيون" فقد بلغ ٦٤٠٠ جنيه طوال سنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ثم قفز إلى ١٦٠٠٠ جنيه فى أعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ثم قفز الى ٢٢٤٠٠ جنيه فى أعوام ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ وهذه الأسعار تمثل متوسط تكلفة الزراعة للكيلو جرام الواحد فى الأرض وربح المزارع بدون مصروفات نقل أو أرباح التجار وخلافه.

وجدير بالذكر أن النظرة التحليلية للأرقام الواردة بالبيانات الإحصائية للكميات المضبوطة من الأنواع المختلفة من المواد المخدرة تختلف من باحث لآخر ، فيرى البعض أن زيادتها دليلاً على زيادة جهود أجهزة المكافحة . بينما يرى الباحث أنها أيضاً مؤشر خطير يعكس حجم إنتشار ظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات ، لأن ما يضبط دائماً وعلى أقل تقدير لا يمثل وفقاً لما جرى عليه العرف فى مجال حساب كميات المخدرات المتداولة سوى ١٠% من حجم المتداول من المواد المخدرة فى أى بلد.

وإذا كنا نود الكشف عن المبالغ التى يدفعها المتعاطون مقابل الحصول على المـــواد المخدرة فينبغى ضرب حجم المخدرات × متوسط السعر المحدد لكل مادة على حدة وفى كـــل سنة من الفترة محل الدراسة فيكون الناتج كما يتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (٦)

قيمة المواد المخدرة المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع بالجنيه المصرى

(١٩٩٣ - ٢٠٠٢)

(أ) المخدرات الطبيعية

السنة	الحشيش	الأفيون	الكوكايين	الباتجو
١٩٩٣	٥١٢,٤٠٠,٠٠٠	١١,٨٧٥,٠٠٠	٣,٢٢٠,٠٠٠	٥,٩٩٠,٠٠٠
١٩٩٤	٣٤٩,٠٠٠,٠٠٠	١١,٢٧٠,٠٠٠	٦,٦٠٠,٠٠٠	١٣,٩٤٨,٠٠٠
١٩٩٥	١٨٠,٦٠٠,٠٠٠	٤,٦٧٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٣١,٤٧٦,٠٠٠
١٩٩٦	٣٥٩,٦٢٥,٠٠٠	٤,٦٧٥,٠٠٠	٤,٠٥٠,٠٠٠	٨٢,٨٠٠,٠٠٠
١٩٩٧	٥٩,٦٧٠,٠٠٠	٦,٠٤٥.٠٠٠	٤,٠٥٠,٠٠٠	١١٢,٠٤٦,٠٠٠
١٩٩٨	١٢٥,٦٠٠,٠٠٠	١١,٠٥٠,٠٠٠	١١,٤٠٠,٠٠٠	٢٦٤,١٦٣,٠٠٠
١٩٩٩	٧,٤٨٨,٠٠٠	١١,١٠٠,٠٠٠	٤,٨٠٠,٠٠٠	٢٩٣,٦٥٧,٠٠٠
٢٠٠٠	١٢٨,١٠٠,٠٠٠	٢٦,٦٦٢,٥٠٠	١٠٧,٢٥٠,٠٠٠	٣٩٥,١٧٤,٠٠٠
٢٠٠١	١٢١,٥٠٠,٠٠٠	١٧,٥٦٠,٠٠٠	٥,٧٦٠,٠٠٠	٥٠٣,٧٦٠,٠٠٠
٢٠٠٢	٤٨٩,٢٤٠,٠٠٠	٨,٩٨٢,٦٠٠	٣٤,٥٩٥,٠٠٠	٨٨٩,٢٤٥,٠٠٠

(ب) المخدرات التخليقية

السنة	الهيروين	العقاقير المؤثرة على الحالة للنفسية	سائل الماكستون فورت	L.S.D	إكستازى
١٩٩٣	٥٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١١,١٥٦,٢٥٠	٧,٣٥٦,٣٣٠		
١٩٩٤	١٢١,٨٠٠,٠٠٠	١٢,٢٣٥,٩٢٠	٣,٢٤٥,١٠٠		
١٩٩٥	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٧٢٨,٩٠٠	١,٦٣٥,٤٠٠	٥٠٧,٥٠٠	
١٩٩٦	١٧١,٥٠٠,٠٠٠	٣٣.٦١٢,٨٠٠	٧٩٥,١٢٠	٨٣٦,٢٥٠	
١٩٩٧	١١٤,٧٥٠,٠٠٠	٦,١٦٧,٢٦٥	٢,٠٩٢,٧٢٥	١٨,٧٥٠	
١٩٩٨	٥٦,٤٠٠,٠٠٠	٧٠,٤٠٥,٩٣٠	١,٨٤١,٧٦٠	٦٤٢,٥٠٠	
١٩٩٩	٤٤,٤٠٠,٠٠٠	٤٠,١٦٨,٢٤٠	٢,٢٨٢,٧٦٠		
٢٠٠٠	١٠١,٧٥٠,٠٠٠	٤,٥٦٦,٠٨٠	٢,٣٣٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	٣,٣٧٢,٠٠٠
٢٠٠١	٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٦,٣٩٠	٣,٣٨٠,٠٠٠	–	١٠٥.١٢٠,٠٠٠
٢٠٠٢	٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٥١,٩٢٠	١,٣١٣,٤٠٠	–	٩٤٢,٠٠٠

جـ – الزراعات المخدرة

السنة	القنب	الخشخاش
١٩٩٣	٥٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٧٠٨,٢٢٤,٠٠٠
١٩٩٤	٢,٤٦٩,٦٠٠,٠٠٠	٣٣,٨٤٧,٢٩٦,٠٠٠
١٩٩٥	١٥,٣٢١,٦٠٠,٠٠٠	١,٣٤١,٤٤٠,٠٠٠
١٩٩٦	١٦,٩٠٩,٢٠٠,٠٠٠	٢٦,٩٦٧,٠٤٠,٠٠٠
١٩٩٧	١٠,٨٨٦,٤٠٠,٠٠٠	٤,٧٨٢,٠٨٠,٠٠٠
١٩٩٨	٥,٨٣٠,٨٠٠,٠٠٠	١,٤٦٧,٦٠٨,٠٠٠
١٩٩٩	١٩,٠٥١,٢٠٠,٠٠٠	١,٥١٩,٦١٦,٠٠٠
٢٠٠٠	١٤,٣٨٩,٢٠٠,٠٠٠	١,٢٨٨,٤٤٨,٠٠٠
٢٠٠١	١١,٨٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٤١٥,٧٤٤,٠٠٠
٢٠٠٢	١٠,٢٥٦,٤٠٠,٠٠٠	٢,٦٠٢,٦٥٦,٠٠٠

ويجمع ناتج جدول أ + ب + جـ ينتج لدينا حجم الإنفاق السنوى علـى المخـدرات كما هو فى الجدول التالى:

جدول رقم (٧)

إجمالى قيمة المواد المخدرة المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع بالجنيه المصرى

(١٩٩٣ - ٢٠٠٢)

السنة	القيمة بالجنيه المصرى
١٩٩٣	٢٤,٢٩٢,٢٢١,٥٨٠ (أربعة وعشرين مليارا ومائتين اثنان وتسعين مليون ومائتين وواحد وعشرين ألف وخمسمائة وثمانون جنيها).
١٩٩٤	٣٦,٨٣٤,٩٩٥,٠٢٠ (ستة وثلاثين مليارا وثمانمائة وأربع وثلاثين مليون وتسعمائة خمسة وتسعين ألفا وعشرون جنيها).
١٩٩٥	١٨,٠٩٣,٥٦٢,٨٠٠ (ثمانية عشر مليارا وثلاثة وتسعين مليونا وخمسمائة اثنين وستين ألف وثمانمائة جنيها).
١٩٩٦	٤٤,٥٣٤,١٣٤,١٧٠ (أربع وأربعين مليارا وخمسمائة أربعة وثلاثين مليون ومائة أربعة وثلاثين ألف ومائة وسبعون جنيها).
١٩٩٧	١٧,٠٠٦,٠٦٩,٧٤٠ (سبعة عشر مليارا وستة ملايين وتسعة وستون ألف وسبعمائة وأربعين جنيها).
١٩٩٨	٧,٨٤٨,٩١١,١٩٠ (سبعة مليارات وثمانمائة وثمانية وأربعين مليون وتسعمائة وأحد عشر ألف ومائة وتسعون جنيها).
١٩٩٩	٢٠,٩٧٤,٧١٢,٠٠٠ (عشرون مليارا وتسعمائة وأربعة وسبعين مليون وسبعمائة وأثنى عشر ألف جنيها).
٢٠٠٠	١٦,٤٤٧,٢٢٧,٥٨٠ (ستة عشر مليارا وأربعمائة وسبعة وأربعين مليون ومائتين سبعة وعشرين ألف وخمسمائة وثمانون جنيها).
٢٠٠١	١٣,٠٧٤,١٩٠,٣٩٠ (ثلاثة عشر مليارا أربع وسبعين مليون ومائة وتسعين ألف وثلاثمائة وتسعين جنيها).
٢٠٠٢	١٤,٥٦٠,٩٢٥,٩٢٠ (أربعة عشر مليارا وخمسمائة وستين مليون وتسعمائة خمس وعشرين ألف وتسعمائة وعشرين جنيها).

وإذا كانت هذه هى المبالغ التى تنفق سنويا على تعاطى المخدرات فقط ، فلابد من معرفة الآثار السلبية التى تصيب من جرائها الإقتصاد القومى الذى يعانى أصلا من مشكلات عديدة. وكذلك الآثار الإجتماعية التى سنتعرض لها فى الفصل التالى.

المبحث الثاني: أثر الإنفاق للمخدرات على الاقتصاد القومي

عرف المجتمع الإنساني المخدرات (جلباً وإنتاجاً وتعاطياً وتجارة) منذ زمن بعيد حين اعتقد البعض أن تعاطى المخدرات قد يروح عنه أو قد يشفيه من بعض الأمراض أو قد يهدئه أو ينشطه أو يذهب به إلى عوالم وردية يستغني بها عن واقعة البائس والتعيس. ومن يومها وكأي ظاهرة إنسانية سوية أو إجرامية إزدادت هذه الظاهرة أو انكمشت تبعاً للظروف والعوامل المنشئة والمغذية لها على المستوى المحلى والإقليمي والدولى. وقد شهد القرن العشرين تطورات هائلة من حيث كثافة الأحداث وزحم المنجزات على المستوى العلمي والتكنولوجي والحضاري والسكاني ومن حيث وسائل الاتصالات والمواصلات التي جعلت العالم قرية صغيرة بالإضافة إلي ثورة التطلعات التي جعلت الجنس البشرى يرنو إلي استهلاك منتجات العلم والتكنولوجيا.

وكشأن معظم ظواهر القرن العشرين فإن ثورة الاتصالات قد أكسبت ظاهرة المخدرات بعداً عالمياً من حيث إنتاجها وتداولها واستهلاكها وتنظيماتها والعوامل الدافعة اليها والمترتبة عنها والجهود المبذولة لإحتوائها. وإنتاج المخدرات والإتجار فيها وتعاطيها يمثل ظاهرة إجرامية حيث الجريمة ظاهرة إنسانية لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيئية والسياسية. وتمثل هذه الأبعاد فى كونها دافعاً للجريمة أو ناتجة عنها.

ولعل خطورة الظاهرة الإجرامية تنبري في كونها جريمة منظمة على المستوى الدولي من حيث الإنتاج والجلب والاتجار فيها واستخدام أحدث الأساليب وأكثرها تقدماً نظراً للأرباح الضخمة المتحققة من اقترافها ، فالأرباح الكبيرة وغير المشروعة من الجريمة تؤدى إلى تطوير فنون الجريمة ووسائلها تبعاً لتقدم الاتصالات والمواصلات وتحويل الأموال والسلع بمعدلات أسرع من تطور فنون ووسائل سلطات مكافحة الجريمة. وهذه الجريمة التي تنتشر في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء لأسباب ودوافع مختلفة. وبقدر ما ترتبط بعض الجرائم بطبقة أو فئة معينة اجتماعية أو عمريه ، فإن جريمة تعاطى المخدرات في العالم امتدت لتشمل أعماراً لم تكن مألوفاً من قبل ذلك أن تقع في شباك هذه الجريمة وإلى فئات اجتماعية غنية وفقيرة والى النوادي الاجتماعية للأثرياء وإلى علب الصفيح فى حواف المدن وإلى فئة العمال والمتعطلين ونجوم الفن.

وتترتب على ظاهرة إنتشار المخدرات والإنفاق عليها العديد من الآثار الإجتماعيـــة والإقتصادية والنفسية والإجرامية والثقافية على مستوى الفرد والمجتمع، وسوف يركز هذا المبحث على توضيح أهم الآثار الإقتصادية المباشرة لظاهرة الإنفاق علـــى المخـــدرات فـــى سوق الإتجار غير المشروع على المستوى القومى ومن ثم تنظيم أجزاء هذا المبحـــث فـــى التالى:

أولاً : تطور الظاهرة من خلال الإنفاق على المخدرات فى سوق الإتجار غيرالمشروع،

ثانيا : الآثار الاقتصادية للإنفاق على المخدرات،

ثالثا : تقدير الإنفاق على المخدرات حتى عام ٢٠١٢

أولاً: تطور ظاهرة المخدرات من خلال تطور الإنفاق على المخدرات المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٢):

١) تطور الإنفاق على كافة أنواع المخدرات خلال الفترة:

يمكن النظر الى مصر بإعتبارها دولة عبور للمخدرات من ناحية وكدولة مســـتهلكة من ناحية أخرى ، فوجود قناة السويس التى تربط بين ثلاثة قارات بالإضافـــة إلـــى البحر الأحمر والبحر المتوسط قد جعل من مصر دولة عبور ومحطة فـــى الطريـــق حيث تمر المخدرات من الدول المنتجة فى الشرق الأوسط إلى الدول المستهلكة فـــى الغرب، كما تمر المواد المؤثرة على الحالة النفسية والكيماويات التى تستخدم فـــى صنع المخدرات كالهيروين والكوكايين التى تستخدم فى تخليق المخدرات من الـــدول المنتجة فى الغرب إلى الدول المستهلكة فى الشرق ، أما المخدرات التى تستهلك فـــى مصر فتهرب اليها من بعض الدول الأوروبية والأسيوية والعربية والأمريكية،

والمتتبع لتطور الإنفاق على المخدرات المتداولة في سوق الإنجاز غير المشروع في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام (٩٣ - ٢٠٠٢) كما يوضحها الجـدول رقم (١) يلاحظ التالي :

جدول رقم (٨)

تطور الإنفاق على المخدرات خلال الفترة(١٩٩٣-٢٠٠٢)	
القيمة بالمليار جنيه	
السنوات	الانفاق على المخدرات
١٩٩٣	٢٤.٣
١٩٩٤	٣٦.٨
١٩٩٥	١٨
١٩٩٦	٤٤.٥
١٩٩٧	١٧
١٩٩٨	٧.٨
١٩٩٩	٢١
٢٠٠٠	١٦.٤
٢٠٠١	١٣.١
٢٠٠٢	١٤.٦

المصدر : ماخود من بيانات الجدول رقم (٧) فى المبحث الاول.

أن الإنفاق على المخدرات المتداولة من كافة الأنواع قد شهد تذبذباً خلال الفترة ما بين ٢٤,٣ مليار جنيه فى عام ١٩٩٣ إلي ٤٤,٥ مليار جنيه في عام ١٩٩٦ ويرجع هذا التذبذب في الإنفاق على المواد المخدرة المتداولة في سوق الإنجاز غير المشروع إلى التذبذب في الكمية المضبوطة حيث يمثل الإنفاق على الكمية المتداولة ١٠ مرات الإنفاق على الكمية المضبوطة كما تقرر ذلك العديد من الدراسات وخبراء الأمم المتحدة حيث تمثل الكمية المضبوطة ١٠/١ الكمية المتداولة فى الدول النامية ما لم تستجد مجموعة من العوامل تؤدى إلي تغيير هذه النسبة أو رفعها بالنسبة لأنواع معينة من المواد المخدرة وتخفيضها بالنسبة لأنواع أخرى.

يتجلى هذا التذبذب في ارتفاع الإنفاق على المخدرات المتداولة من ٢٤,٣مليار في عام ١٩٩٣ إلى ٣٦,٨ عام ١٩٩٤ ثم هبوطه مرة أخرى إلى ١٧ مليار جنيه عام ١٩٩٥ ثم عاود الارتفاع إلى ٤٤,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٦ بعد ذلك هبط ليصل إلى ٧,٨ مليار عام ١٩٩٨ ثم تراوح ما بين ١٣,١ مليار جنيه ، ٢١ مليار جنيه خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ .

تميز العامين ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ بارتفاع الإنفاق على المخدرات المتداولة في سوق الإنجاز غير المشروع حيث بلغ الإنفاق خلال هذين العامين ٣٦,٨ ، ٤٤,٥ مليار

جنيه على التوالي وربما يرجع السبب في ارتفاع الإنفاق في هذين العامين إلى عدم الدقة فى تسجيل البيانات الخاصة بالمضبوطات .

(ب)- التوزيع النسبي لهيكل للإنفاق على المخدرات خلال الفترة (٩٣ - ٢٠٠٢)٠

إذا نظرنا إلى الهيكل النسبى للإنفاق على المخدرات فى سوق الإتجار غير المشروع كما يوضحها الجدول رقم (٢)٠

نلاحظ أن نوعين أو ثلاثة من أنواع المخدرات تمثل النسبة العظمى من الإنفاق فى حين تمثل الأنواع الأخرى نسباً ضعيفة٠ ففى عام ١٩٩٣ مثل الإنفاق على الحشيش والخشخاش نسبة ٩٥,٦% من جملة الإنفاق على المخدرات ، وفى عام ١٩٩٤ مثل الإنفاق على هذين النوعين ٩٨,٥% من إجمالى الإنفاق على المخدرات ثم جاءت الأنواع الأخرى بنسب صغيرة حيث شكلت فى مجموعها ١,٥% من إجمالى الإنفاق٠

وفى عام ١٩٩٩ شكل هذين النوعين ٩٨% أيضاً من الإنفاق وفى عام ٢٠٠٢ مثل الإنفاق على هذين النوعين ٨٨% من إجمالى الإنفاق على المخدرات ، تلى ذلك الكوكايين بنسبة ٦,١% ٠ مما سبق يتضح أن الإنفاق على الحشيش والخشخاش قد أستحوذا على نصيب الأسد من جملة الإنفاق على المخدرات وربما يرجع ذلك الى تعود المتعاطين فى المجتمع المصرى على هذين النوعين٠

ثانيا: الآثار الإقتصادية للإنفاق للمخدرات على الإقتصاد القومى٠

فى الوقت الذى يعانى فيه الإقتصاد المصرى من العديد من المشكلات الإقتصادية والتى تتجلى فى إنخفاض معدلات الإدخار والإستثمار وزيادة مشكلة البطالة وكذلك زيادة العجز فى ميزان المدفوعات بالإضافة إلى عدم كفاية موارد النقد الأجنبى مما أدى الى تخفيض قيمة العملة الوطنية اكثر من مرة ، بالإضافة إلى إنخفاض حصيلة الصادرات مقارناً بالمدفوعات عن الواردات الأمر الذى يخلف عجزاً فى الميزان التجارى بالإضافة إلى إنخفاض معدل النمو والأداء الإقتصادى٠

جدول رقم(٩)

الانفاق على أنواع المخدرات المختلفة (القيمة بالمليون جنيه)

السنوات / الانواع	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الحشيش	٥١٢,٤	٣٤٩	١٨٠,٦	٣٥٩,٦	٥٩,٧	١٢٥,٦	٧,٥	١٢٨	١٢١,٥	٤٨٩,٢
الافيون	١١,٩	١١,٣	٤,٧	٤,٧	٦	١١	١١,١	٢٦,٧	١٧,٥	٨,٩
الهروين	٥٢,٨	١٢١,٨	١٢٠	١٧١,٥	١١٤,٨	٥٦,٤	٤٤,٤	١٠١,٨	٥٧	٢٧٥
الكوكايين	٣,٢	٦,٦	٠,٩	٤	٤	١١,٤	٤,٨	١٠٧,٣	٥,٨	٣٤,٦
الباتجو	٦,١	١٤,١	٣١,٥	٨٢,٨	١١٢	٢٦٤,٢	٢٩٣,٧	٢٩٥,٢	٥٠٣,٧	٨٨٩
العقاقير	١١,٢	١٢,٢	١٠,٧	٣٣,٦	٦	٧٠,٤	٤٠,٢	٤,٦	٠,٤	٢,٦
مكس فورت	٧,٤	٣,٢	١,٦	٠,٨	٢	١,٨	٢,٣	٢,٣	٣,٤	١,٣
القنب	٥٠٤	٢٤٦٩,٦	١٥٣٢١,٦	١٦٩٠٩,٢	١٠٨٨٦,٤	٥٨٣٠,٨	١٩٠٥١,٢	١٤٣٨٩,٢	١١٨٤٤	١٠٢٥٦
الخشخاش	٢٢٧٠٨	٣٣٨٤٧,٣	١٣٤١,٤	٢٦٩٦٧	٤٧٨٢	١٤٧٦,٦	١٥١٩,٦	١٢٨٨,٤	٤١٥	٢٦٠٢
l.s.d				٠,٨	٠,٠٢	٠,٦		٠,٤		
الاكستازي								٣,٤	١٠٥	٠,٩
الاجمالي	٢٤٢٩٢,٢	٣٦٨٣٥,١	١٧٠١٣	٤٤٥٣٤	١٥٩٧٢,٩٢	٧٨٤٨,٨	٢٠٩٧٤,٨	١٦٣٤٧,٣	١٣٠٧٣,٣	١٤٥٥٩,٥

المصدر : ماخود من بيانات الجدول رقم (٦) فى المبحث الاول

جدول رقم (١٠)

الهيكل النسبى لتوزيع الانفاق على أنواع المخدرات المختلفة

السنوات / الانواع	١٩٩٣	١٩٩٤	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
الحشيش	٢,١	٠,٩	١,١	٠,٨	٠,٤	١,٦	٠	٠,٨	٠,٩	٣,٤
الافيون	٠	٠	٠	٠	٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
الهروين	٢,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٢	٠,٦	٠,٤	١,٩
الكوكايين	٠	٠	٠	٠	٠	٠,١	٠	٠,٧	٠	٠,٢
الباتجو	٠	٠	٠,٢	٠,٢	٠,٧	٣,٤	١,٤	١,٨	٣,٩	٦,١
العقاقير	٠	٠	٠,١	٠,١	٠	٠,٩	٠,٢	٠	٠	٠
مكس فورت	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
القنب	٢,١	٦,٧	٩٠,١	٣٨	٦٨,٢	٧٤,٣	٩٠,٨	٨٨	٩٠,٦	٧٠,٤
الخشخاش	٩٣,٥	٩١,٩	٧,٩	٦٠,٦	٢٩,٩	١٨,٨	٧,٢	٧,٩	٣,٢	١٧,٩
l.s.d	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاكستازي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٨	٠
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:محسوب من بيانات الجدول السابق

فى ظل هذه الظروف غير المواتيه تأتى مشكلة المخدرات تجـــارة وتعاطيـــاً وجلبـــاً لتضيف مزيداً من الآثار الإقتصادية السلبية على الإقتصاد القومى والتنمية الإقتصادية حيـــث تستنزف جزءاً كبيراً من موارد المجتمع ومدخراته كان من الممكن أن توجه إلـــى مجـــالات انفع للإستثمار، ما لم تكن هذه الظاهرة موجودة أو كانت محدودة. ولمعرفة الموارد الماليـــة الموجهة إلى الإنفاق على المخدرات نقوم بنسبة ما ينفقه المجتمع على المخـــدرات ســـنوياً إلى بعض المتغيرات الإقتصادية كما يوضحها الجدول رقم(٣) ومنه نلاحظ الاتى:

- مثل الإنفاق على المخدرات فى سوق الإتجار غـــير المشـــروع ٢١% مـــن النـــاتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٤ ، ١٩,٤% فى عام ١٩٩٦ ، ١٥,٤% فـــى عـــام ١٩٩٣ ثم تراوح هذا الإنفاق ١,٤% ، ٨,٣% من الناتج المحلى الإجمـــالى خـــلال السنوات المختلفة خلال الفترة ما بين (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) وقد بلغت نسبة الإنفـــاق أعلى مستوى لها فى عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٠ وهذه ولا شك نسب مرتفعة كان يمكـــن توجيهها إلى مجالات أنفع وأجدى لخدمة أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- أما بالنسبة الى نسبة الإنفاق على المخدرات بالنسبة للإدخـــار المحلـــى الإجمـــالى نلاحظ أن الإنفاق على المخدرات زاد عن الإدخار المحلى فى بعض الســـنوات ففـــى عام ١٩٩٦ بلغ الإنفاق على المخدرات أكثر من مرة ونصف قيمة الإدخار المحلـــى الإجمالى وقارب على المرة ونصف عام ١٩٩٤ بينما تراوح ما بيـــن ٨,٩% الـــى ٩٣,٥% من الإدخار المحلى الإجمالى خلال السنوات الباقية ، حيث بلغـــت النســـبة أدنى مستوى لها فى عام ١٩٩٨ وأعلى مستوى لها فى عام ١٩٩٦ .

ففي الوقت الذي تحاول فيه الدولة تعبئة الموارد المحلية وتوسيع قنـــوات الادخـــار وذلك لرفع معدلات الادخار المحلى الإجمالي لتمويل الاستثمارات اللازمـــة لعمليـــة التنميـــة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصاديـــة ومـــن أهمها مشكلة البطالة نلاحظ أن المجتمع ينفق ما يساوى أو يزيد أو يقل عن قيمة الادخار.

ففي بعض السنوات تعدى الإنفاق على المخدرات مرة ونصف قيمة الادخار المحلـــى الإجمالى. فالاقتصاد القومي يحتاج إلى رفع معدلات الادخار إلى مـــا بيـــن ٢٠،٢٥% مـــن الناتج المحلى الإجمالي ورفع معدلات الاستثمار إلى مـــا بيـــن ٣٣% ، ٣٥% مـــن النـــاتج المحلى الإجمالي لكي يحقق معدلات نمو تتراوح ما بين ٧،٨% وذلـــك للإســـراع بمعـــدلات النمو والإسراع خلال سنوات قادمة التخلص من العديد من المشكلات.

وعلى ذلك فإن توجيه ما ينفق على المخدرات يمكن أن يرفع من معـــدلات الادخـــار المحلى الإجمالي فمثلاً فى عام ١٩٩٤ إضافة المنفق على المخدرات إلـــى النـــاتج المحلـــى

الإجمالي يرفع نسبة الادخار إلى الناتج الى ٣٥% وكذلك في عام ١٩٩٦ تبلغ النسبة ٣٢% من الناتج المحلى الإجمالي وإن كانت تقل في السنوات الأخيرة إلا أنها ترفع النسبة بمعدلات لا بأس بها.

- وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على المخدرات في سوق الاتجار غير المشروع إلى الاستثمار المحلى الإجمالي نجد أن نسبة الإنفاق على المخدرات قد بلغت مرة وثلث الاستثمار المحلى الإجمالي عام ١٩٩٤ وأكثر من مرة والربع تقريباً عام ١٩٩٦ ثم تراوحت هذه النسبة ما بين ٦,١ ، ٤٨,٦% من الاستثمار المحلى الإجمالي في باقي السنوات ، ومن ثم فإن الإنفاق على المخدرات يمثل نسبة عالية من الاستثمار المحلى الإجمالى.
- مثل نسبة الإنفاق على المخدرات في سوق الاتجار غير المشروع نسبة عالية من الصادرات السلعية خلال الفترة ، فقد بلغت نسبة الإنفاق على المخدرات ما يقرب من ٤ مرات قيمة الصادرات السلعية عام ١٩٩٦ وثلاثة مرات وربع عام ١٩٩٣ وما يقرب من مرتين عام ١٩٩٩ وما يزيد عن قيمة الصادرات عام ٢٠٠٠ وعام ١٩٩٦ ثم تراوحت النسبة ما بين ١٣,٦ ، ٩٦,٧% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية في باقي سنوات الفترة.

وبالنسبة لنسبة الإنفاق على المخدرات إلى تحويلات العاملين فى الخارج نلاحظ أن هذه النسبة بلغت ما يقرب من خمس مرات عام ١٩٩٦ و٤ مرات عام ١٩٩٤ وأكثر من مرة ونصف في الأعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٩ وأكثر من مرة خلال السنوات ١٩٩٣ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ثم تراوحت النسبة ما بين ١٢,٢ عام ١٩٩٢ ٦٢% عام ١٩٩٨ . وبمتوسط حوالي مرة ونصف قيمة الصادرات السلعية سنوياً. ومن هنا يتضح ارتفاع الإنفاق على المخدرات مقارناً بقيمة الصادرات السلعية.فالمجتمع المصري ينفق سنوياً ما قيمته مرة ونصف مصر من الصادرات السلعية.

ولا يتوقف الأمر على ما يقوم المجتمع بإنفاقه على المخدرات كأهم الآثار الاقتصادية لظاهرة (مشكلة) المخدرات وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى الأموال التي تنفقها الدولة- رغم ندرة هذه الموارد- على ضبط ومكافحة المخدرات ، هذا بالإضافة إلى تكاليف علاج المدمنين وإنشاء المصحات وغيرها.

جدول رقم(١١)

نسبة الانفاق على المخدرات الى بعض المتغيرات الاقتصادية (القيمة بالمليار جنيه)

السنوات	الانفاق(١) على المخدرات	الناتج(٢) المحلى	الادخار(٣) المحلى	الاستثمار المحلى	الصادرات(٥)	التحويلات(٦)	(٢)/(١)	(٣)/(١)	(٤)/(١)	(٥)/(١)	(٦)/(١)
١٩٩٣	٢٤,٣	١٥٧,٣	٢٦	٢٥	٧,٦	٢٤	١٥,٤	٩٣,٥	٩٧,٢	٣١٩,٧	١٠١,٣
١٩٩٤	٣٦,٨	١٧٥	٢٦,١	٢٨	١١,٨	١٠,٩	٢١	١٤١	١٣١,٤	٣١١,٩	٣٣٨,٢
١٩٩٥	١٨	٢٠٤	٣١	٣٥	١١,٧١٢	١٠,٩	٨,٨	٥٨,١	٥١,٤	١٥٣,٧	١٦٥,٤
١٩٩٦	٤٤,٥	٢٢٩,٤	٢٩	٣٨	١٢	٩,٥	١٩,٤	١٥٣,٤	١١٧,١	٣٧٠,٨	٤٦٧,٤
١٩٩٧	١٧	٢٥٦,٣	٤٠	٥٦	١٣,٣	١١,٢	٦,٦	٤٢,٥	٣٠,٤	١٢٧,٨	١٥١,٥
١٩٩٨	٧,٨	٢٨٠,٢	٤٣	٧٢	١٠,٦	١٢,٦	٢,٨	١٨,١	١٠,٨	٧٣,٦	٦٢
١٩٩٩	٢١	٣٠٢,٤	٥١	٧٧	١٢,١	١٢,٩	٦,٩	٤١,٢	٢٧,٣	١٧٣,٦	١٦٢,٥
٢٠٠٠	١٦,٤	٣٣٦,٥	٥٨	٨٠	١٦,٣	١٣,٧	٤,٩	٢٨,٣	٢٠,٥	١٠٠,٦	١١٩,٨
٢٠٠١	١٣,١	٣٦٢	٦٠	٨٣	١٦,٣	١٢,٧	٣,٦	٢١,٨	١٥,٨	٨٠,٤	١٠٣,١
٢٠٠٢	١٤,٦	٣٨٨	٦٢	٩١	١٥,١	١٤,٦	٣,٨	٢٣,٥	١٦	٩٦,٧	١٠٠,٢

، المصدر : صندوق النقد الدولى ، الكتاب الاحصائى السنوى ، ٢٠٠٣

وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية ، يناير ٢٠٠٣

مما سبق يتضح أن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تعبئة موارد المجتمع وتكريسها لعلاج الإختلالات الهيكلية وإشباع الحاجات الأساسية وعدم تبديد موارد المجتمع في أوجه إنفاق غير ضرورية. وتمارس ظاهرة المخدرات أثاراً سلبية على الاقتصاد القومي من خلال ما يلي:

(١) خفض معدلات الإدخار ومن ثم خفض معدلات الإستثمار الأمر الذى يترتب عليه خفض معدلات النمو الإقتصادى.

(٢) إنخفاض إنتاجية الأفراد المتعاطين للمخدرات ، فالمخدرات تؤثر على الجهد المبذول ذهنياً كان أم بدنياً . ثم أن وجود المدمن داخل السجون لقضاء فترة العقوبة أو فى المستشفى للعلاج يجعل منه طاقة إنتاجية معطلة.

(٣) تؤدى ظاهرة المخدرات إلى إساءة تخصيص موارد المجتمع فجلب المخدرات وتهريبها يتطلب توفير نقد أجنبى يتم الحصول عليه من معروض النقد الأجنبى سواء لدى الأفراد أو المصارف أو الصيارفه ، ويساهم ذلك فى زيادة الطلب على النقد الأجنبى ومن ثم إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية وما يستتبعه من زيادة تكلفة الإستيراد وإرتفاع الأسعار فى الداخل إلى غير ذلك من الآثار الإقتصادية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة.

(٤) تحمل الإقتصاد أعباءاً كثيرة تتمثل فى النفقات التى تتحملها الدولة فى مكافحة هذه الجريمة والوقاية منها وعلاجها.

ثالثا: تقدير الإنفاق على المخدرات حتى عام ٢٠١٢ :

بناءً على سلسلة البيانات عن الإنفاق على المخدرات في سوق الإتجار غير المشروع أمكن تقدير الإنفاق على المخدرات خلال السنوات العشر القادمة كما يوضحها الجدول رقم (٤) .

من الجدول يتضح أن الإنفاق على المخدرات فى سوق الإتجار غير المشروع يصل إلى ١٣,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٣ و ١٤,٦ مليار جنية عام ٢٠٠٤ و١٥,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٥ ويصل إلى ١٦,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٦ و ١٧,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٧ ، كما يصل إلى ١٨,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٨ و ١٩,٦ عام ٢٠٠٩ . كما يصل إلى ٢٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٠ و ٢١,٦ مليار جنيه عام ٢٠١١ وأخيرا يصل إلى ٢٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٢ وذلك على فرض بقاء الظروف على ما هى عليه من أساليب المكافحة

وطرق الضبط وطبيعة المستهلكين وعاداتهم ، أما إذا إختلفت الظروف فإن التقديرات تتغير قد تزيد أو تقل عن هذه التقديرات .

ومهما يكن من أمر فإن ما ينفقه المجتمع على المخدرات تعتبر أموال مهدرة يمكن الاستفادة بها في تمويل الاستثمار لرفع معدلات التنمية الاقتصادية والإجتماعية .

جدول رقم (١٢)

تقدير الانفاق على المخدرات حتى عام ٢٠١٢

السنوات	الانفاق على المخدرات(مليار جنية)
٢٠٠٣	١٣.٦
٢٠٠٤	١٤.٦
٢٠٠٥	١٥.٦
٢٠٠٦	١٦.٦
٢٠٠٧	١٧.٦
٢٠٠٨	١٨.٦
٢٠٠٩	١٩.٦
٢٠١٠	٢٠.٦
٢٠١١	٢١.٦
٢٠١٢	٢٢.٦

نخلص مما سبق إلى أن الإنفاق على المخدرات فى سوق الاتجار غير المشروع ذو أثر سلبى على الاقتصاد القومى ،حيث يؤدى إلى تبديد جزء كبير من موارد المجتمع ،وهنا الجزء قد مثل ما بين ٢١،١,٤% من الناتج المحلى الاجمالى ،كما انه مثل مابين ١٥٣,٤،٨,٩%من الادخار المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة وكذلك مثل مابين١٣١,٤،٦,١% من الاستثمار المحلى الاجمالى ، كذلك مثل ما بين ٣٧٠،١٣,٦% من قيمة الصادرات السلعية،٢١,٢ و٣٣٨,٢% من تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

هذا بالاضافة الى التاثير السلبى على سعر العملة المحلية وارتفاع الأسعار، ناهيك عما تتكبده الدولة من مصروفات مكافحة المخدرات ونفقات علاج المدمنين.

الفصل الثانى : التكلفة الإجتماعية لمشكلة إنتشار المخدرات

المبحث الأول : التكاليف الملموسة وغير الملموسة

المبحث الثانى : الآثار السلبية للمخدرات على الشباب

المبحث الأول : التكاليف الملموسة وغير الملموسة

إهتم الباحثون كثيراً بالتكاليف التى يتكبدها المجتمع من جـراء إسـتخدام وتعـاطى الكحول والتبغ ، لكن لم يكن هناك إلا قدر ضئيل للغاية من الإهتمام بالتكاليف التى يتكبدهـا المجتمع نتيجة تعاطى المخدرات .

ولا شك أن هذا النقص فى مجال البحث العلمى يعزو لحد كبير الى مشاكل البيانـات الخطيرة الملازمة لأية محاولة لحساب التكاليف الإجتماعية لتعاطى المخدرات ، بالرغم مـن وجود معلومات هامة عن العلاقات السببية بين تعاطى المخدرات والصحة ، يصعب للغايـة تحديد هذه العلاقة فى مجالات أخرى ، كمجالات الجريمة مثلاً .

لهذه الأسباب لا يوجد إلا قدر ضئيل من المعلومات الكمية عن التكاليف الإجتماعيـة لتعاطى المخدرات غير المشروعة ونستطيع أن نقسمها الى قسمين :

(١) التكاليف الملموسة .
(٢) التكاليف غير الملموسة .

والتكاليف الملموسة [١] هى تلك التى إن خفضت لنتج عنـها مـوارد تتـاح لبقيـة المجتمع لإستخدامها فى أغراض إستهلاكية أخرى أو لأغراض إستثمارية ، فمثلاً لو خفضنـا تكاليف الرعاية الصحية لأعطينا موارد تتاح للإنتاج الحكومى فى ميادين أخرى .

أما التكاليف غير الملموسة [٢] (مثل الوفاه ، والألم ، والمعانـاه) فـلا توفـر عنـد تخفيضها موارد يمكن تخصيصها لإستخدامات أخرى .

والشكل التالى يبين نموذجا لأنواع التكاليف الإجتماعية لتعاطى المخدرات .

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات – نشرة المخدرات – العدد ٢٢١ لعام ٢٠٠٠ – ص ٦٠

(٢) نفس المرجع السابق – ص ٦ .

شكل رقم (٢)

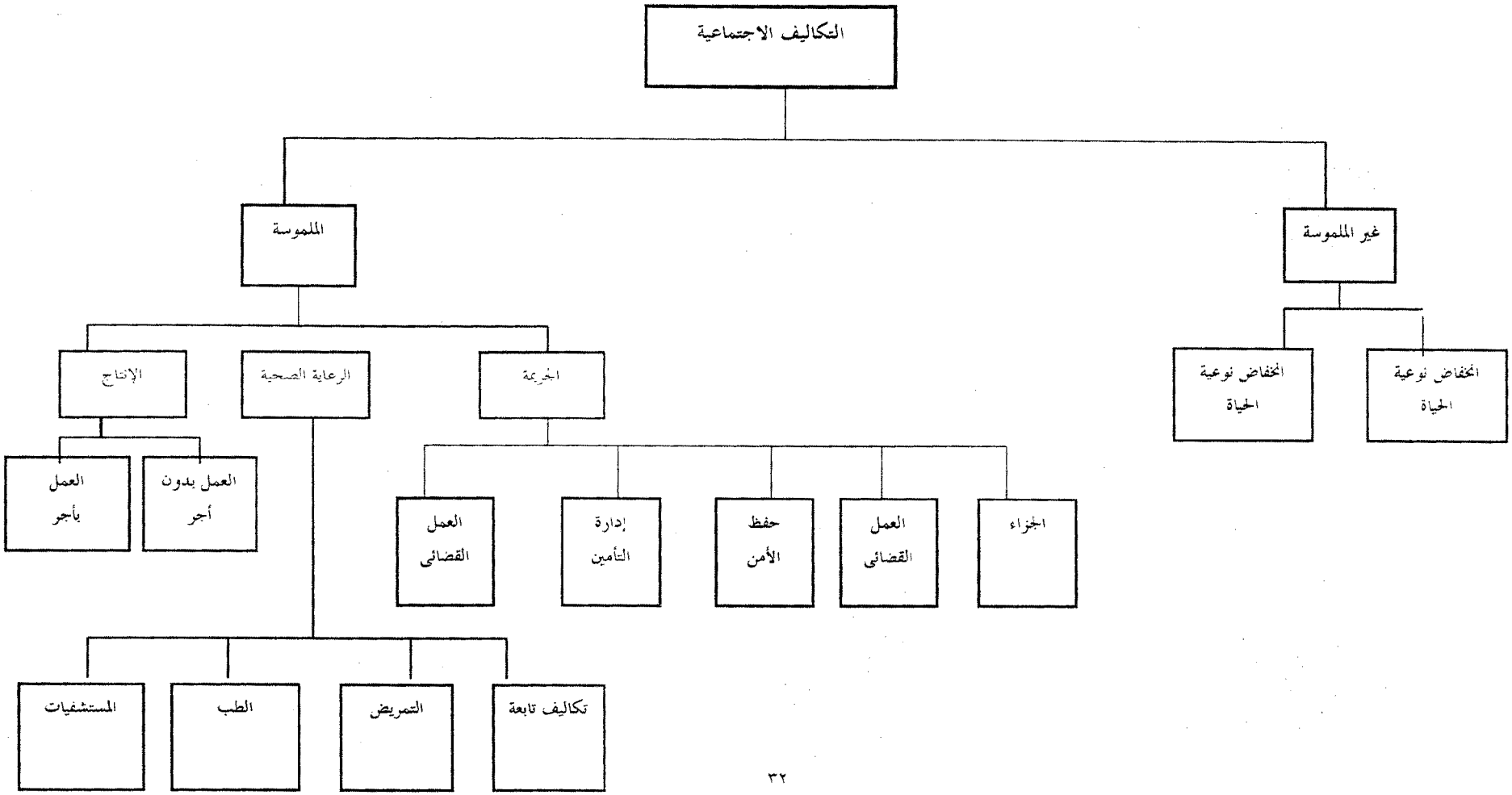
التكاليف الاجتماعية
الملموسة
غير الملموسة
الإنتاج
الرعاية الصحية
الجريمة
انخفاض نوعية الحياة
انخفاض نوعية الحياة
العمل بأجر
العمل بدون أجر
العمل القضائى
إدارة التأمين
حفظ الأمن
العمل القضائى
الجزاء
المستشفيات
الطب
التمريض
تكاليف تابعة

من الشكل السابق نستطيع أن نوضح ما يلى :

أولا : الإنتاج :

يمكن أن تحدث خسائر لدى القوى العاملة الأجيرة كما يمكن أن تحدث أيضا خسائر فى العمل بلا أجر (كالعمل المنزلى ، والعمل التطوعى ، وأعمال المشاركة الشعبية) . والعمل بلا أجر وإن كان منتجا إلا أنه لا يحسب فى إحصائيات الحسابات التقليدية ، لكن ينبغى أن يؤخذ فى الإعتبار فى تقدير خسائر الإنتاج التى تنسب لمتعاطى المخدرات .

وقد تقلل الوفيات التى يمكن أن تنسب للمخدرات حجم قوة العمل ، ويمكن تخفيف أثر ذلك على مستوى العمالة بوجود مجموعة من الأشخاص العاطلين عن العمل والمستعدين لسد الثغرات فى العمالة . إلا أن المهارات المتاحة عند المتعاطين عن العمل قد لا تقابل المهارات المفقودة نتيجة للوفيات التى تنسب للمخدرات .

ويمكن أن يؤدى تعاطى المخدرات أيضا إلى تخفيض الإنتاج نتيجة لزيادة التغيب أو إنخفاض الإنتاجية فى العمل نتيجة للمرض الناتج عن المخدر [1].

أما الدكتور مصطفى سويف [2] فيؤكد أيضا التدهور والتناقص فى إسهام المتعاطين والمدمنين فى العملية الإنتاجية . وأول مظاهر هذا التدهور هى نفسها مظاهر عدم الإنتظام فى العمل التى تصدر عن المتعاطين والمدمنين بدءا من إختلال إرتباطهم بجميع مواقيت العمل ، وحتى كثرة الغياب بسبب إعتلال الصحة فعلا أو بسبب التمارض . وهناك دراسات كثيرة تتناول هذا الجانب من سلوكيات المتعاطين والمدمنين ، ثم هناك جانب آخر هو تناقص إنتاجية المتعاطى ، والمقصود بالإنتاجية هنا مقدار ما ينتجه الشخص فى وحدة زمنية معينة (الساعة أو اليوم أو الأسبوع) . ثم هناك مظهر ثالث للتدهور هو تزايد قابلية المتعاطى أو المدمن للوقوع فى حوادث ، وبغض النظر عما يصيبه هو من أضرار نتيجة لهذه الحوادث ، فما يعنينا هنا هو ما يصيب العملية الإنتاجية نفسها من خسائر ناجمة عن هذه الحوادث (كحدوث تلف فى أدوات وآلات الإنتاج ، أو وقوع أخطار فى المواصفات العيارية للناتج نفسه ... الخ) وإذا كانت مثل هذه الأضرار لا تبدو جسيمة فى بعض

---

(1) برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات – سبق ذكره – ص ٨ .

(2) المخدرات والمجتمع – نظرة تكاملية – سلسلة عالم اليوم ، العدد ٢٠٥ – الكويت ١٩٩٦ – ص ١٨٠ .

الحالات (كحالات الطلاب وصغار الموظفين وذلك للطبيعة الخاصة التى تتصف بـــها العمليـــة الإنتاجية فى حالتهم) ، فإنها تبدو غاية فى الجسامة فى حالات أخـــرى كحـــالات التعـــاطى والإدمان بين عمال الصناعة ، وبوجه خاص العمال المهرة فى ميدان الصناعات الثقيلة .

ثانيا :الرعاية الصحية .

وتتضمن تكاليف الرعاية الصحية تكاليف العلاج فى المستشفيات العامة والخاصـــة ومستشفيات الأمراض النفسية ، والتكاليف الملازمة للحالات المرضية ، وخدمات ســـيارات الإسعاف ورعاية المرضى النزلاء ، وتكاليف الهيئات العلاجية ، ورعايـــة المرضـــى غـــير القادرين على الإنتقال ، (من أتعاب الأطباء وخلاف ذلك مـــن خدمـــات مهنيـــة) ، وكذلـــك العقاقير التى تصرف بوصفات طبية وخلاف ذلك من تكاليف الرعاية الصحية .[1]أيضا كثـــيرا ما تكون صحة متعاطى المخدرات أضعف من صحة الآخرين ، بوجه عام ، ويصابون أكـــثر من غيرهم بالأمراض لضعف مناعتهم ويكون مرضهم أطول وأشد وطأة .

كما يمكن أن يؤدى إنتشار تعاطى المخدرات إنتشارا وبائيا إلى زيادة كـــبرى فـــى تكاليف الرعاية الصحية ، منها تكاليف الطب والتمريض والمستشفيات والأدويـــة الخاصـــة بالمدمنين . أضف لذلك الأمراض النفسية التى يصاب بها المدمنون نتيجة التـــأثير الســـلبى للمخدر على المخ والأعصاب .

أيضا لا بد ألا ننسى المتعاطون ضحايا حوادث الطريق والذين تقدم لـــهم الخدمـــات العلاجية فى المكان الذى يودعون فيه بعد الحادث وما لذلك من تكلفة .

ثالثا : الجريمة وعلاقتها بالإدمان :

تتصل تكاليف الجريمة بنفقات حفظ الأمن ، والإجراءات القضائيـــة ، والإجـــراءات الجزائية ، التى يمكن أن تنسب بشكل مباشر أو غير مباشـــر لأنشـــطة إجراميـــة متصلـــة بالمخدرات وهذا البعد يعد من أصعب مجالات تحديد التكاليف التى يمكـــن أن تنســـب إلـــي المخدرات كميا .

---

(1) برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات – سبق ذكره – ص ١٥ .

وهناك مسألة أخرى تحتاج إلى مزيد من العمل ، وهى عزو الجريمة إلـــى تعـاطى المخدرات فلا شك أن تعاطى المخدرات هو أحد الأسباب المســاعدة لبعـض جرائـم المـال وجرائم العنف . وفى معظم البلدان وجدت نسب مرتفعة لتعاطى المخدرات غير المشـــروعه عند المجرمين . ففى كندا مثلاً تبين أن ما يصل الى ٨٠% من المجرمين المتهمين بتعـاطى المخدرات ظهرت آثار للمخدرات فى عينات بول ما بين ٥٠ و٧٥ % منهم وقـــت القبـض عليهم . كما كان ما يقرب من ٣٠% متأثرين بالمخدرات عندما إرتكبوا الجريمة التى إتهموا بها . وبالمثل لوحظ أن أعداداً متفاوته من متعاطى المخدرات الذين يدخلـــون المستشـفيات للعلاج من أصحاب السوابق . وكثيرا ما يكون تعاطى الهيروين أو الكوكايين أو الكـــراك أو الأمفيتامينات أو المهلوسات بإستمرار من الأسباب المساعدة على إرتكاب جرائـــم المـال ، وخصوصاً السطو على المنازل والسرقة . وتنتج جرائم الإعتداء والقتل العمد وغيرهـا مـن جرائم العنف من نزاعات تقع بين البائعين والمشترين أو مع بـائعين آخريـن فـى سـوق المخدرات غير المشروعة . وهناك أيضا نسبة مرتفعة بشكل غـير متكـافئ مـن متعـاطى المخدرات غير المشروعة المتورطين فى حوادث إساءة معاملة الأزواج أو الأطفال [1].

كل هذا يؤكد أن تعاطى المواد المخدرة يؤدى إلى العنف والسلوك المنحرف ويدفـــع للقيام بالجرائم ، إما لغياب الوعى وعدم تقدير الأمور فى شكلها الصحيـح أو للقيـام بـها بوعى تام لهدف الحصول على المال لإشباع رغبته فى الحصول على المخدر .

ومن خلال بحث أجرى على عينة قوامها ٤% من مجموع طلاب وطالبات الجامعـات المصرية ، وإجراء التحليلات الإحصائية ، أمكن الكشف عن وجود إرتباطات إيجابية قويـــة بين إرتكاب جميع سلوكيات الإنحراف كالشجار مع الزملاء والسرقة وبين تعاطى المخـدرات الطبيعية وكذلك التعاطى الطبى للأدوية النفسية وشرب الكحوليات [2].

وقد أجريت عدة بحوث عن العلاقة بين تعاطى وإرتكاب الجرائم ولكن فى حدود مـا أسفرت البحوث المنشورة من نتائج يزداد التأكد يوماً بعد يوم من وجـود إرتبـاط إيجـابى منتظم بين التعاطى والجريمة .

فى النهاية لابد ألا ننسى ما تنفقه الدولة رسمياً لمكافحة كل ما من شأنه أن يعمـــل على توافر المواد الإدمانية فى السوق غير المشروعة (وهو ما يسمى إصطلاحـاً بمكافحـة

---

(1) برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات – سبق ذكره – ص ١٧ .

(2) مصطفى سويف – المخدرات والمجتمع ، نظرة تكاملية – سبق ذكره – ص ١٦٤ .

العرض) ، يدخل تحت هذا البند جزء كبير من ميزانية وزارة الداخلية ، وهو ما يشمل ميزانية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وجزء من ميزانية إدارة المباحث العامة الذى يغطى إنشغال هذه الإدارة بموضوع المخدرات ، والجزء المماثل من ميزانية حرس الجمارك فى الموانئ الجوية والبحرية والبرية ، وكذلك الجزء المماثل من ميزانية مصلحة السجون ، والجزء المماثل أيضا من الميزانية التى تشارك بها فى نشاط البوليس الجنائى الدولى (الإنتربول) . ولا يقتصر الأمر فى مكافحة العرض على وزارة الداخلية ، بل هناك أيضا وزارة الدفاع التى يضطلع فيها سلاح الحدود وخفر السواحل بمكافحة التهريب من الخارج الى الداخل والعكس . ثم هناك وزارة العدل بالقدر من ميزانيتها الذى يغطى إنشغال آليات السلطة القضائية بقضايا المخدرات ، كما يغطى إنشغال مصلحة الطب الشرعى بمتعلقات هذه القضايا . هذا الإنفاق كل من جانب الوزارات الثلاث تقتضيه عمليات مكافحة العرض على إختلاف أنواعها .

ثم يأتى بعد ذلك بند رئيسى آخر(من جانب الدولة أيضا) هو مجموعة إجراءات أو خدمات خفض الطلب ، وهى مجموع الخدمات الطبية ، والطبية النفسية ، والطبية النفسية الإجتماعية التى تقدم لعلاج التعاطى والإدمان ، بدلا من الخدمات الإسعافية العاجلة التى يحتاج اليها المتعاطون أحيانا ، إلى الخدمات الأكثر دواما من قبيل ما يقدم داخل المصحات المنشأة خصيصا لعلاج حالات الإدمان (بما فى ذلك نفقات إنشاء هذه المصحات نفسها) ، إلى إجراءات إعادة التأهيل والاستيعاب الاجتماعي ، إلى إجراءات وبرامج التوعية بجميع مستوياتها ، وهذه جميعا أبواب للإنفاق تنهض بها وزارات الصحة والشئون الإجتماعية أساسا ، كما قد تشارك فى النفقات وزارات أخرى مثل وزارتى الإعلام والتعليم .

أيضا ما ينفقه المستثمرون فى المواد الإدمانية ، سواء على عمليات التهريب بكل ما تقتضيه ، أو عمليات الزراعة والتجارة والتصنيع ، وما يقتضيه ذلك من إشغال لمسلحات شاسعة من الأراضى بزراعات غير مشروعة ، وإشغال لقنوات تجارية بعمليات التجارة غير المشروعة، وتوظيف لأعداد من العاملين للقيام بجميع المهام غير المشروعة فى هذا المجال ولما كانت هذه النشاطات جميعا نشاطات غير مشروعة فمن المنطقى أن ننظر اليها على أنها خسائر للإقتصاد القومى المشروع لأنها تظل خارج قنواته ، إذ أنها حتى عندما تحاول الدخول فى هذه القنوات ينظر اليها على أنها محاولات غير مشروعة وتغلق فى وجوهها المنافذ .[1]

---

(1) مصطفى سويف – المخدرات والمجتمع – نظرة تكاملية – سبق ذكره – ص ١٧٩ – ١٨٠ .

المبحث الثانى : الآثار السلبية لتعاطى المخدرات على الفرد

تتكون المخدرات بجميع أنواعها وأشكالها من مواد فعالة ومؤثرة تأثيراً خطيراً على المتعاطى أو المدمن ، فهى تضر به صحياً وعقلياً ونفسياً ، فقد إتجهت دراسات قليلة نحو إظهار هذه الآثار ، فمن الناحية البيولوجية والصحية إنتهت دراستان أجريتا عام ٨٧ ، ٨٨ على مجموعات من المرضى الذكور المدمنين للهيروين ، بلغ عددهم فى الدراسة الأولى ٣٠ مدمناً مقارنة بمجموعة من غير المتعاطين. وكان أهم ما أنتهت اليه الدراستان ما يلى:

- يؤثر الهيروين على وظائف الغدة النخامية والتناسلية.
- يحدث خللاً فى التركيب الهرمونى المرتبط بالوظائف الجنسية.
- يحدث إنخفاض ملحوظ للمدمن فى مستوى هرمون الغدة الدرقية [1]

ونظراً لإختلاف الأثر العضوى والنفسى لنوع المخدر ، الذى يتم تعاطيه ، فإنه من الأهمية بما كان إستعراض التأثير السلبى لبعض أنواع المخدرات على الفرد خاصة أن هنلك مخدرات طبيعية ومخدرات نصف تخليقية ومخدرات مخلقة ولكل منها آثارها الخاصة ، كما سوف يتضح :

١ - المخدرات الطبيعية :

(الحشيش - الأفيون - الكوكايين - القات - البانجو)

أ) الحشيش:

يطلق إسم الحشيش على أطراف نبات القنب المورقة ، والتى يصل طولها بعد نموها الى ٣ أمتار ، أوراقها طويلة خفيفة مشرشرة الحواف وتتجمع على شكل مروحى ، وهى لامعة ولزجة ، وهى تشبه فى مظهرها التبغ ولكن لونها يميل الى الإخضرار أكثر من اللون البنى ، كما يطلق أيضاً على إفراز القمم المزهرة لنبات القنب والسطح العلوى لأوراقه (الراتنج) ويجمع عن طريق كشطه أثناء فترة تزهير النبات ، ويضغط داخل أكياس من القماش تسمى طرب ، أو على شكل كرات توضع داخل ورق سيلوفان وهو ما يسمى بالحشيش "الهبو أو الغبارة" (ذو جودة عالية) وقد يتواجد الراتنج على شكل مسحوق يسمى بودرة الحشيش ويتراوح لونه بين البنى الفاتح والأخضر والبنى الغامق والأسود ، ويوجد أيضاً الحشيش السائل وهو مادة لزجة لونها أخضر قاتم لها قوام القار. ويتم إنتاج

---

(١) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، المسح الشامل لظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٤ .

الحشيش السائل عن طريق إذابته فى محلول كحولى ثم يسخن المحلول الى درجة التبخر ثم يكثف للحصول على السائل.

أما الأجزاء النباتية المتخلفة بعد إستخلاص الحشيش فإنه يتم تجفيفها وسحقها وضغطها فى طرب القماش وتباع كنوع من الحشيش الأقل جودة ويسمى بالحشيش "الكبس".

ويستمد الحشيش أهميته كمخدر طبيعى من إنتشاره عالمياً بين مختلف الفئات والطبقات لإعتقاد البعض بأنه غير محرم لأنه لا يسبب إدماناً ، وكذا لرخص ثمنه بالنسبه لباقى المخدرات الأخرى كالهيروين والكوكايين والأفيون. والحشيش مدرج بالقسم الثانى بالجدول رقم (١) بقانون المخدرات [١].

ويعتبر الحشيش من المواد المهبطة للجهاز العصبى المركزى عند تعاطية بكميات قليلة ، وفى حالة تعاطيه بكميات كبيرة يؤدى الى تأثير مماثل لتأثير المهلوسات ، ويؤدى الى حدوث إدمان نفسى. لكن لا يحدث أبداً إدمان جسدى.

وتعاطى الحشيش يشوش الإدراك الحسى للزمان والمكان ، ويؤدى الى تغير فى المزاج وعدم القدرة فى الحكم على الأشياء بطريقة صحيحة ، حيث تختل أحجام وأشكال المرئيات وكذلك المسافات ، ويمر الزمن ببطء شديد بالنسبة للمتعاطى ثم يشعر بأن الزمن قد توقف وتختل الذاكرة بالنسبة للأحداث القريبة وكذلك الإنتباه والتركيز ، فيبدأ المتعاطى بجملة معينة ثم ينسى البداية قبل أن يتم الجملة ، وتؤكد الإختبارات النفسية التى تجرى فى المختبرات هذه الإنطباعات مثل حساب المسافات ومتابعة الهدف ... الخ. وينزلق المتعاطى فى الخيال والتخيل مع إزدياد الجرعة فيخطئ فى تفسير ما يدركه بالحواس ثم تعترية الهلوسات البصرية والسمعية المصحوبة بشعور بأنه توصل الى حقائق وبواطن الأمور ، وتشبه هذه الهلوسات ما يشعر به الشخص العادى قبل النوم مباشرة وعند إستعادته الوعى بعد مخدر عام.

وتؤدى الجرعة الواحدة لمن يتعاطى الحشيش لأول مرة الى النعاس ثم النوم ، وقد يسبب الحشيش آثارا مزعجة لبعض الأشخاص ممن يتعاطونه لأول مرة ، فيشعر بفقدان السيطرة على النفس وإنعدام الزمن بسبب عدم الإرتياح والقلق الشديد والشعور بأنه موشك

---

[١] وزارة الداخلية – قطاع مصلحة السجون – دليل العمل فى مجال ضبط جرائم المخدرات – القاهرة ١٩٩٨ ص ١٣ .

على الموت ، وقد يساعد على ظهور هذه الأعراض سرعة النبض التى يسببها الحشيش ومن آثار الحشيش ايضاً إحمرار العينين بسبب تمدد الأوعية الدموية وإنخفاض ضغط الدم وسرعة دقات القلب التى قد تؤدى إلى هبوط فى الأشخاص المصابين بأمراض القلب ، كما يتعرض مدمن الحشيش إلى أضرار التدخين الأخرى كأمراض القلب والأوعية الدموية وسرطان الرئة وتنتج هذه الأعراض من السجائر ومحتوياتها كالنيكوتين والقطران وأول أكسيد الكربون كما تحدث بسبب مادة الحشيش نفسها [1].

ب) الأفيون :

هو العصير الناتج عن ثمرة الخشخاش التى لم تنضج بعد وهى شجرة ذات أزهار جميلة ، حمراء أو بنفسجية أو أرجوانية أو بيضاء ، لها ثمرة عبارة عن كبسولة يتراوح حجمها من حجم البرتقالة الصغيرة حتى حجم جوزة الهند ، تحوى مادة لبنية بيضاء لزجة ذات رائحة نفاذة ، وطعم مر ، تسيل منها حين تشرط بآلة حادة بعد حوالى عشرةأيام من سقوط بتلات الزهرة ، ثم تتحول المادة اللبنية البيضاء الى اللون البنى عقب تعرضها للهواء وحين تترك قليلاً تتماسك لتصبح هى الأفيون .

وتوجد أنواع عديدة من الأفيون الخام مثل الأفيون التركى والهندى واليوغسلافى ، وتختلف جودته بإختلاف نسبة المورفين والكودايين الموجودة فيه . ويتم تعاطيه بالإستحلاب أو الحقن أو التدخين أو الإبتلاع مع قليل من الشاى والقهوة ، وله بعض الإستخدامات العضوية لعلاج بعض الأورام والأمراض [2] ومخدر الأفيون مدرج بالقسم الثانى من الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات .

ويعتبر الأفيون من المواد المنبهه والمهبطة للجهاز العصبى المركزى فى آن واحد ويؤدى تعاطيه إلى الإدمان النفسى الشديد والإدمان الجسدى المبكر ، فهى تسكن الآلم وتضعف التنفس والسعال وتسبب الإسترخاء والهدوء والشعور بالنشوى وبالإكتئاب وإنحراف المزاج فى أحيان أخرى ، كما أنها تسبب النعاس والنوم وأحياناً يصاب من يتعاطى المورفين (أحد مشتقات الأفيون) بالهياج العصبى الشديد .

---

(1) المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المخدرات لعام ١٩٨٥ ، ص٦ .

(2) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى - ، المخدرات ، أوهام - أخطار - حقائق . صندوق مكافحة علاج الإدمان والتعاطى ، الطبعة الثانية ١٩٩٩ ، ص٩ .

ومن آثاره المنبهه الغثيان والقئ وإنكماش بؤبؤ العين والتشنجات في أحوال نادرة[1] كما تسبب هذه المواد تقلص عضلات المعدة والأمعاء فيؤدي ذلك الى بطء مرور الطعام فى المعدة والإمساك وتقلص عضلات القنوات المرارية والشعب الهوائية وعضلات الحالبين ، ومن آثار الموفين المزعجة القئ وإفراز العرق بغزارة وحكة الجلد وبطء دقات القلب .

والمورفين هو أحد مشتقات الأفيون وله إستخدامات طبية هامة مثل تسكين الآلام العضوية والنفسية التى تصاحب جلطة القلب والصدمة الناتجة عن الجروح الشديدة والنزيف والقئ الدموى والإسهال والسعال وإضطراب التنفس الناتج عن فشل البطين الأيسر للقلب ولإحداث الشعور بالراحة فى مرض السرطان المستعصى فى أدواره الأخيرة .

ج) الكوكايين :

هو أكثر المنشطات الطبيعية فاعلية ، ويستخلص من أوراق نبات الكوكا الذى ينمو فى أمريكا اللاتينية ولا سيما فى حوض نهر الأمازون ، وأيضا فى بيرو وبوليفيا وكولومبيا كما يزرع فى بعض بلدان آسيا كالهند وأندونيسيا - ويصل طول النبات الى ٨ قدم ، وقد يصل عمره الى ٣٠ سنة وأجود أنواع الأوراق التى يحصل عليها عندما يكون عمر النبات من ٣ - ٦ سنوات ويتم جمعه اربعة مرات فى السنة ، وأفضلها التى تكون فى شهر مارس بعد موسم الأمطار وعندما تبدأ الأوراق فى الإنكسار ويتحول لونها من الأخضر الى الأصفر تعتبر تامة النضج والكوكايين المستخلص هو مسحوق بللورى أبيض اللون هش ناعم الملمس يشبه برادة الثلج ليس له رائحة إذا كان نقيا ، أما إذا خالطته الشوائب فإن لونه يتحول إلى البيج . يتم تعاطيه إما بطريق الحقن أو الشم أو بدعك كمية من المخدر باللثة أو بالتدخين بواسطة أداة زجاجية تشبه الجوزة أو عن طريق مضغ أوراق النبات ذاته وهو مخدر الطبقات الراقية لإرتفاع ثمنه وصعوبة الحصول عليه ، مع فاعليته وقلة أضراره بالنسبة لباقى المخدرات وهو مدرج بالقسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بقانون المخدرات [2]

ويعتبر الكوكايين من المواد المنشطة للجهاز العصبى المركزى ، وتعاطيه يؤدى الى حدوث إدمان نفسى واضح مع عدم حدوث إدمان جسدى وله تأثير ضار جدا وعميق على الصحة ، وإذا إستعمل لسنوات طويلة فإنه يؤدى الى الموت . ويسبب الكوكايين التأثير

---

(١) التعرف على المواد المخدرة والمؤثرة النفسية للمدمنين ، الأمم المتحدة ، ١٩٧٥ : ص ١٥ .

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - صندوق مكافحة علاج الإدمان والتعاطى - ، المخدرات - أوهام - أخطار - حقائق - سبق ذكره - ص ١٢ .

الموضعى عند ملامسته للجلد أو الأنسجة المخاطية ويسبب أيضاً توقف الإشارات الكهربائية فى الأعصاب الطرفية ، ويؤدى الى إتساع بؤبؤ العين وإنكماش الأوعية وسرعة النبض وعدم إنتظامه ، كما يؤدى الى تنبيه الجهاز المركزى فيسبب كثرة الحركة والكلام وعد القدرة على الإستقرار ثم رجفة اليدين والساقين ثم الهياج العصبى والشحوب وتصبب العرق البارد وسرعة التنفس وزرقة الجلد ثم النوبات الصرعية .

د) القات :

هو نبات برى يزرع فى الصومال وكينيا وأثيوبيا ، كما يزرع على نطاق كبير فى اليمن ، وشجرة القات معمرة دائمة الخضرة ، طولها يتراوح ما بين ٢ - ٤ متر أوراقها مشرشرة عند القاعدة وتنتهى الشرشرة عند طرفها المدبب ، وهى خضراء تميل الى الإحمرار أو البنى المائل للخضرة ، ولها مذاق مر وتفقد فاعليتها وأثرها المنشط بفقد طراوتها ، ويجب تعاطيها وهى طازجة بطريق المضغ مع بعض جرعات الشاى أو مستحضرات الكولا ، وبعد أن يتم المضغ لعدة ساعات يلفظ المتعاطى الألياف المتخلفة عنه فى الفم ، ويحتوى القات على مادة فعالة تسبب النشاط المصحوب بالخمول مع حالة تشبة حالة الحالم ، ويعتبر مضغ أوراق القات عادة مفضلة لدى الكبار والصغار لأنه يسبب الإحساس بالسعادة والبهجة والإقلال من الرغبة فى الطعام ويطلق على عملية مضغ الأوراق فى اليمن عملية "التخزين" .

وللقات مثل أغلب المواد المخدرة أضرارا صحية كثيرة ، وله تأثير مزدوج على الجهاز العصبى ، بحيث يحدث تأثيرا منشطا فى البداية تعقبه حالة من الهبوط فى وظائف الجهاز العصبى

وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن تعاطى أوراق القات مشكلة محلية تتعلق بالدول التى تقوم بزراعته ، وهو مدرج بالبند رقم (٥) بالجدول رقم (٥) الملحق بقانون المخدرات[1] .

ويعتبر القات من منشطات الجهاز العصبى المركزى وتعاطيه لا يحدث إدمانا جسديا بل يحدث إدمانا نفسيا متوسطا حيث لا يظهر مفعوله فور استعماله بل ينبغى تعاطيه لفترة تتراوح بين ٢ - ٦ أسابيع حتى يشعر المتعاطى بالخفة والنشوة والأرق والنشاط والإثارة ، والقات ينبه الجهاز العصبى فى البداية ثم يهبطه ، ففى المراحل الأولى من الاستعمال يشعر المتعاطي بالنشوة وازدياد فى حدة حواسه ثم تتدنى القدرات الفعلية والقدرة فى إدراك

---

(١) قطاع مصلحة السجون - سبق ذكره ، ص ٢٨ .

الحواس ، وأخيراً يضعف التركيز وتضعف الذاكرة ويختل الوعى ويشعر المتعاطى بالطمأنينة وقد يضحك بدون سبب ظاهر ، بالإضافة الى ذلك يشعر المتعاطى بالكسل والخمول وفقـــدان الشهية والوهن ٠

و) البانجو :

أحتل البانجو عن جدارة المرتبة الأولى فى قائمة المخدرات فى مصر وذلك بعـــد أن تراجع الحشيش وفقد مكانته التى كان يتربع عليها ويحتل بها الصدارة فى عالم المخـــدرات والإدمان وذلك بعد أن تمكنت أجهزة المكافحة المصرية فى الحد من إنتشاره سواء بـــإغلاق جميع المنافذ التى يأتى منها من الخارج عن طريق لبنان التى كانت فى يـــوم مـــا مصـــدراً أساسيا للحشيش ، وتراجعت أيضاً لظروف الحرب ومجهودات المكافحة من قـــوات الأمـــن اللبنانية ٠٠ علاوة على إغلاق الطريق أمام الحشيش المغربى الـــذى كـــان ينـــافس بقـــوة لإحتلال مكان الصدارة ٠

ولم يكن السبب الوحيد لإنتشار البانجو هو تراجع الحشيش ، بل لعدة أسباب أخـــرى أهمها رخص ثمنه الذى لا يقارن بسعر الحشيش أو غيره من المخدرات ٠٠وأيضاً لســـهولة الحصول عليه وزراعته فى أى مكان لدرجة أن العديد مـــن المدمنيـــن والمروجيـــن يقـــوم بزراعته فى المنازل أو فى وسط زراعاتهم والسبب الأهم لإنتشار البانجو هو إنتشار زراعته فى مساحات شاسعة بصحراء سيناء لتوفر كافة المقومات المطلوبة لزراعة القنب المخـــدر من أماكن صحراوية بعيدة عن أعين رجال المكافحة فى الوديان ، وبين الجبال ٠ والخطـــير فى أمر البانجو أنه أصبح منتشراً فى كل مكان ومن السهل أن يتحول متعاطى البانجو الـــى تاجر المخدرات فهو لا يحتاج فى هذه الحالة إلى إمكانات تاجر المخدرات التقليدى من صبية وناضورجية وتمويل كبير فكل ما يحتاجة هو مبلغ صغير لشراء كمية تكفى بعـــض زملائـــه المقربين ثم تتسع الدائرة ليدخل الى عالم المخدرات تاجر جديد لا يعرفه رجـــال المكافحـــة ٠ والعامل الأهم فى إنتشار البانجو بين الشباب هو إعتقاد معظم المتعاطين أن البانجو لا يسبب أية أضرار صحية على الإطلاق - وأنه أخف ضرراً من الحشيش الذى أحتل البانجو مكانه ٠

ويؤخذ مخدر البانجو من نفس النبات الذى يستخرج منه الحشيش بل أنه هو نفســـه مخدر الحشيش الذى يؤخذ من نبات القنب الهندى الذى تكثر زراعته فى الأجواء الحـــارة - وكلما زادت درجة حرارته زادت نسبة المادة الفعالة فى النبات المخدر ٠

فالحشيش يستمد أهميته كمخدر طبيعي من إنتشاره عالميا بين مختلف الفئات والطبقات ،وهو يستخلص كما ذكرنا من نبات القنب الذى ينمو برياً أو يزرع على النحو السابق ذكره ٠

أما البانجو بالتحديد فهو يختلف عن الحشيش فى طريقة إستخراجه حيث يجفف نبات القنب على حالته وتباع أجزاؤه كاملة - ولذلك يكون تاثيرها أشد من النوع الثانى من الحشيش الكبس ويدخل البانجو ضمن مجموعة المواد المهلوسة التى تتضمن مواد مخدرة أخرى كثيرة والتى تسبب لمتعاطيها الهلوسة حيث يرى رؤى أشبه بالأحلام ويرى أشباحاً تتحرك أمامه ٠

وللبانجو نفس التأثيرات الناجمة عن تعاطى مخدر الحشيش السابق ذكرها ، وقد أكدت البحوث العلمية أن تعاطى البانجو أو القنب على إختلاف أشكال تعاطيه سواء بالتدخين أو غيره يؤدى بالضرورة الى حدوث تلف فى خلايا المخ المسئولة عن الذاكرة ، وعلى المدى الطويل يفقد المدمن ذاكرته ٠[1]

ومن هنا يمكن القول بأن البانجو نفسه هو الحشيش المخدر ولكن تزداد أضراره بسبب إستعمال الأوراق الجافة لنبات القنب مباشرة - ولذلك يكون تأثيرها على خلايا المخ أشد فيؤدى الى تدميرها على المدى الطويل من التعاطى ٠

ويرجع إنتشار البانجو بين الشباب بهذا الشكل المخيف إلى سوء الأحوال الإقتصادية وإنخفاض مستوى الدخل لدى العديد من الناس مما أثر فى قلة الطلب على المعروض من المخدرات التقليدية - وكذا إرتفاع أسعارها خارج وداخل البلاد إلى جانب قلة المساحات المنزرعة من نبات القنب الهندى حاليا بمناطق زراعته وإنتاجه كالمغرب ولبنان على وجود العديد من الوديان والسهول البعيدة المترامية الأطراف وخاصة فى شمال سيناء وجنوبها وعدم وجود سجلات تنظم حيازة هذه الأراضى وتحدد ملاكها ٠٠ والإعتقاد الراسخ لدى الكثير من المزارعين بأن أجهزة المكافحة لن تصل اليهم فى تلك المناطق الوعرة ٠

---

(1) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - صندوق مكافحة علاج الإدمان والتعاطى - المخدرات - أوهام - أخطار - حقائق - سبق ذكره - ص ١٧ ٠

٢ - المخدرات نصف التخليقية [١]:

(الهيروين - الأتروفين - الديلوديد)

هى تلك المواد المستخلصة كيميائيا من مخدرات طبيعية مثل الهيروين والأتروفين والديلوديد . ويلاحظ على مدمن المخدرات نصف التخليقية كالهيروين والديلوديد والأتروفين إضطراب فى تصرفاته وعواطفه وردود أفعاله ، وفقد شهيته للطعام وشراهته للتدخين ، مع شحوب الوجه وفقدان الوزن ، ويلاحظ ميله للكذب أغلب الأحيان والإكتئاب والإنعزال عن الناس ، وعدم قدرته على أداء أقل الأعمال .

وعند أنقطاعه عن تعاطى تلك المواد المخدرة بالجرعات المعتادة يصاب بإسهال شديد مع رشح بالأنف وعرق غزير وكذا الشعور بآلام مبرحة بكل الجسد وعدم القدرة على الحركة ، والرغبة فى حك بعض أجزاء الجسم (الهرش) ،والوهن والهزال والإضطراب والضعف العام .

أ) الهيروين :

هو أحد مشتقات المورفين المستخلص من الأفيون ، ويوجد على شكل مسحوق أبيض أو بيج ناعم الملمس ، له رائحه تشبه الخل ، وهو أكثر مواد هذه المجموعة إنتشارا وأكثرها إساءة للإستخدام وخطورة على المتعاطى ومادته الأساسية هى المورفين الذى تجرى عليه عملية كيميائية بسيطة تخصصت فى إجرائها بعض العصابات الدولية فى معامل سرية مما يدخل عليه شوائب عديدة تغير من لونه الأبيض الناصع الى درجات البيج ثم البنى ، ويزيد من خطورته ما يضاف اليه من مواد أخرى فعالة مثل الكافيين ، وغير فعالة مثل مسحوق الجماجم [*] وغيرهما بغرض زيادة كميته ، إستهدافا للكسب المادى غير المشروع ، وتزداد قوة تأثيره وخطورته البالغه على المتعاطى ، ومن خصائصه ظهور تأثيره الفورى ومفعوله القوى بعد أخذ الجرعة منه ، حيث يشعر المتعاطى بالسعادة والسرور الى الحد الذى ينسيه الخطورة البالغة التى يتعرض لها .[٢]

ويتم تعاطى الهيروين إما بالحقن فى الوريد أو تحت الجلد ، كما يتم تعاطيه أيضا عن طريق الشم ثم تتلاشى هذه الآثار بعد الوقوع فى براثن الإدمان حيث يحتاج المدمن الى

---

(١) المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، المخدرات - أوهام - أخطار - حقائق . مرجع سبق ذكره ص ١٣ .

(*) داب كثير من تجار الهيروين على الحصول على جماجم الفياكل العظيمة من المقابر وطحنها على شكل مسحوق له نفس ولون وملمس الهيروين وإضافتها اليه .

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى - المخدرات - أوهام - أخطار - حقائق - سبق ذكره - ص ١٠ .

جرعات متزايدة للوصول إلى هذه التأثيرات ، وكثيرا ما تؤدى إلـــى المـــوت أو بالإصابـــة بالعديد من الأمراض والهيروين مدرج بالقسم الأول مـــن الجـــدول الأول الملحـــق بقـــانون المخدرات .

ب) الأتروفين [1]:

هو أيضا من المواد المهبطة نصف التخليقية التى تشتق من أحد مكونـــات الأفيـــون وهو الثيبايين ، لكنه أقوى بكثير من المورفين وإستعماله يؤدى إلى آثار ذات خطورة بالغـــة ، ومازال إنتشاره محدودا بين الشباب فى مصر حتى الآن .

ج) الهيدروموفون (ديلوديد):

وهو أيضا من مجموعة المواد نصف التخليقيـــة ويشـــتق مـــن مـــادة المورفيـــن وإستعماله يؤدى إلى آثار ذات خطورة بالغة ومازال إنتشاره محدودا بين الشباب فى مصـــر حتى الآن . [2]

٣ - العقاقير التخليقية [3]:

(العقاقير المسكنة - العقاقير المنومة - العقاقير المهلوسة)

هى مجموعة من العقاقير التى يتم تصنيعها فى المعامل من مركبات كيميائيـــة دون أن تحوى آية مواد طبيعية ، ولكنها تعطى تأثيرات متباينة فهى إما مســـكنة أو منومـــة أو مهدئة أو مهلوسة وتسبب الإدمان عليها بدرجات متفاوته .

والعقاقير التخليقية لها تأثيرات خطيرة على متعاطيها فهى تســـبب إدمانـــا نفســـيا وجسديا أو عند الإنقطاع عن تعاطى بعضها تحدث إضطرابات عصبية وعدم القـــدرة علـــى التحكم فى التحرك العضلى ، والإصابة بتشنجات تعقبها إضطرابات نفسية قـــد تـــؤدى الـــى الوفاة [4]

والإنقطاع عن تعاطى البعض الآخر يؤدى الى التوتـــر العصبـــى والأرق والهلوســـة والإختلال العقلى ، حيث تؤدى هذه العقاقير الى ظهور السلوك العدوانى والهياج بـــدلا مـــن السكينة فى بعض المرضى ،وتسبب النسيان وقد تؤدى الى فقدان الذاكرة .

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى - المخدرات - أوهام - أخطار - حقائق - سبق ذكره - ص ١١ .

(٢) نفس المرجع السابق - ص ١١ .

(٣) نفس المرجع السابق - ص ١١ .

(٤) الأمم المتحدة ومراقبة العقاقير - مرجع سبق ذكره ص ١٩ .

أ) العقاقير المسكنة [1]:

مثل بدائل المورفين وإن كانت لا تماثله فى التركيب الكيميائى إلا أنها تماثلـــه فـــى التأثير ،وبعضها يتعاطى إما عن طريق البلع بالفم على هيئة أقراص أو بالحقن مثـل البيتدين والديميرول ، وبعضها يستخدم فى علاج حالات الإدمان ذاته ولكـــن اســـئ إستخدامها مثل الميثادون والفالوكسون ،وبعضها من مســـكنات الآلام التـــى يســـاء إستخدامها مثل السوسيجون والبرولوكسفين .

ب) العقاقير المنومة[2]:

وهى التى تستخدم طبيا لتخفيف حالات الأرق ، ولكن يساء إستخدامها وهى نوعين:

النوع الأول : يتفاوت تأثيره على الإنسان ما بين مفعول قصير جدا مثل البنتوثـال أو مفعول قصير مثل السيكونال المعروف بالفراولة ، أو متوسط المفعول مثل الأميتـــال أو طويل المفعول مثل الفيرونال ، وجميعها تؤخذ على شكل اقـــراص أو كبســـولات وأحيانا على شكل سائل (أمبولات) .

والنوع الثانى : يجلب النوم مثل الماندركس والميثاكوالون ،ويتم تعاطيه عن طريـــق سحق الأقراص وإستنشاقها ، مما يعطى تأثيرا سريعا قويالا يعادله إلا خطره البـــالغ كما يقوم البعض بخلطه مع مواد أخرى كالهيروين أو الخمر ، وهنا تبلغ الخطـــورة أقصى مداها ، إذ تصل بالمتعاطى إلى حد الوفاة .

العقاقير المهدئة [3]

وهى مجموعة من العقاقير التى هى فىالأصل علاج طبى للقلـــق والتوتـــر وبعـــض حالات الصرع ، ولكن يساء إستخدامها ، ويلجأ المتعاطون الى تناولها فى كثير مـــن الدول بدون روشته طبية ، وهى على هيئة أقراص مختلفة الأشكال أو كبســـولات ، وأكثرها إستخداما فى مصر هو الأتيفان والفاليوم والروهبينـــول المعـــروف بـــأبى صليبة ويسبب تعاطى هذه المركبات لمدة طويلة - الإعتمـــاد النفســـى والجســـمانى عليها ، وإذا أسئ إستخدامها مع مركبات أخرى تزيد خطورتها بصورة بالغة .

---

(1) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى - المخدرات - أوهام - أخطار - حقائق - سبق ذكره ص ١١ .

(2) المرجع السابق - ص ١١ .

(3) المرجع السابق - ص ١٢ .

د) العقاقير المهلوسة [1]:

وهى مجموعة من المواد التى تسبب الهلوسات والخدع البصرية والسمعية وإختلال الحواس والإنفعالات . وأشهر عقاقير الهلوسة هى عقار أل . أس . دى (L.S.D) وهو إختصار لحامض الليسيرجيك وقد شاع إستعماله من بداية الستينات بين الهيبيز وبعض الفنانين والكتناب فى أوروبا ويستعمل المتعاطى المادة بالحقن فى الوريد أو بشرب السائل أو لعقه إذا كان مذابا المادة الصمغية الموجودة خلف طوابع البريد .

٤ - الجديد فى عالم تعاطى الشباب للمخدرات :

(عقار إل . إس . دى - الكراك - الآيس - الإكستازى)

هناك العديد من أنواع المخدرات الحديثة التى يتم تداولها بين الشباب ومنها:

١) عقار (إل . إس . دى) L.S.D:[2]

وهو مادة تخليقية بلورية عديمة اللون والطعم والرائحة ، قابلة للذوبان فى الماء والكحول ، تنتج على شكل مسحوق أبيض اللون أو أقراص بيضاء أو أقراص رمادية فضية محدبة الشكل أو كبسولات أو حقن . ويذاب عقار (إل . إس . دى) مع المادة الصمغية التى توضع على ظهر طوابع البريد وتستحلب ويطلق على كل طابع إسم (الرحلة) .

وتكمن خطورة هذا العقار فى رحلة الهلوسة التى يسببها ، والتى تستمر ما يقرب من عشر ساعات وتبدأ بعد تعاطى العقار بحوالى نصف ساعة ، وفى فترة الرحلة يصبح المتعاطى عرضه للحوادث حيث يتخيل أشياء لا وجود لها ، فمثلا يعتقد أحد المتعاطين بأنه أحد الطيور ، فيقدم على القفز من أحد الأدوار العليا لمحاولة الطيران فى الهواء ، ولذا يلزم تواجد شخص يطلق عليه قائد الرحلة ن لا يتعاطى أى نوع من المخدر مع عدد يستطيع السيطرة عليهم من متعاطى هذا العقار لحمايتهم من أخطار هلاوسهم ويتم تبادل هذا الدور مع الآخرين فى نفس المجموعة .

وعقار أل . أس . دى مدرج بالقسم الثانى للجدول الأول الملحق بقانون المخدرات .

---

(١) نفس المرجع السابق - ص ١٥ .

(٢) قطاع مصلحة السجون - سبق ذكره - ص ٣٣ .

٢ ـ الكراك CRACK:[١]

هو أحد المواد المخلقة من أصل طبيعى ، حيث يستخلص من مخدر الكوكايين على شكل بودرة الصابون المتجلطة ، تأثيره قوى جدا ،وأشد تأثيرا ومفعولا من الكوكايين حيث يعطى تأثيره خلال ٦ ثوانى فقط من إستخدامه ، ولكن وقت إمتداد مفعوله أقصر فتأثيره يستمر من ١٥ الى ٢٠ دقيقة فقط ، ويتم تعاطيه عن طريق الإستنشاق للدخان المتصاعد نتيجة حرقه أو التدخين بإستخدام آلة الووتر بايب الزجاجية .. والكراك عرف طريقة الى شباب الطبقة الراقية بمصر ولكن على مستوى ضيق حتى الآن .

٣ ـ الآيس ICE : [٢]

هو مخدر تخليقى يستخرج من مواد ليس لها أصل طبيعى ، تخلق بالمعامل الكيماوية السرية بإستخدام مادة الأفيدرين ، ينتج على شكل بلورات السكر عديم اللون والرائحة وهو منشط للجهاز العصبى ،وتأثيره أقوى من الأمفيتامين ويستمر تأثيره فى الجسم من ٤ ـ ٢٤ ساعة ، تعاطيه يؤدى الى الإدمان ويسبب الهلوسة والوهم والإصابة بمرض جنون العظمة ، والإنقطاع عن تعاطيه يؤدى الى السلوك العدوانى الذى يتسم بالعنف الذى يصل الى حد التدمير .

يتم تعاطيه عن طريق الحقن والتدخين والإستنشاق ،وله عدةأسماء أخرى مثل الكوزارتز أو الجلاس أو الشابو وهو مدرج بالقسم الثانى من الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات .

٤ ـ الإكستازى : [٣]

هو أحدث أنواع العقاقير التخليقية المخدرة التى إنتشرت فى الأعوام الأخيرة فى أمريكا وأوروبا وآسيا ، وهو عبارة عن أقراص وصلت حديثا إلى سوق الإتجار فى مصر ويحدث الإكستازى أثرا منشطا ومهلوسا يستخدمه الشباب فى أوقات المرح ولإعتقادهم بأنه يسبب حالة من السعادة والحب ، ويمكنهم من الرقص لوقت طويل . لذا أطلق عليه إسم (الرقص طوال الليل – All day Dance) وأيضا إسم أقراص الحب ، ويتم إستخدامه بين أفراد الطبقات الغنية لإرتفاع أسعارها .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٣٧ .

(٢) نفس المرجع السابق ص ٣٨ .

(٣) نفس المرجع السابق ص ٣٨ .

ويؤدى هذا المخدر إلى إنهاك الجهاز العصبى وإصفرار الوجه وإحمـــرار العينيـــن ، كما أنه يؤدى إلى تدمير الخلايا العصبية بالمخ ، والمعروف أن هذه الخلايا لا تجدد أبدا ٠

٥ - مواد أخرى تسبب الإدمان :

توجد عشرات المواد المسببة للإدمان منها ما هو طبيعى ومنها ما هـــو تخليقـــى أو نصف تخليقى ولا يمكن حصرها نظرا للإكتشافات اليومية من خلال الأبحاث التى تتم فى هـذا المضمار ٠٠ ومعظم هذه المواد وإن كانت تسبب الإدمان إلا أنها غير مجرمة ، لـــذا فإننـــا نذكرها كنوع من التعرف عليها بإعتبارها مواد قد تدفع بمتعاطيها أو مدمنها الـــى تعـــاطى المواد المخدرة المدرجة بجداول قانون المخدرات فيقع الفرد فى دائرة التجريم والعقاب مثـــل المستنشقات والمواد الضارة التى يتداولها الجميع ٠ وتشمل هذه المواد: البنزين ، الصمـــغ ، طلاء الأظافر ، الكله ، مخففات الطلاء (الأستيون) وتحتوى كل هذه المواد على فحوم مائيـــة Hydrocarfoms تؤثر على المخ والكبد والرئتين ويستنشقها المتعاطى فيشعر بالإســـترخاء والدوخة والهلوسات أحيانا ، وهى مواد منتشرة بين الأحداث المراهقين ٠ يقوم المتعـــاطى بتفريغ كمية من الكله داخل علبة مياه غازية فارغة للتمويه أو داخل كيـــس مـــن النـــايلون يوضع داخل كم قميص المتعاطى ثم يقوم بإستنشاق المادة ، أما البنزين فيستنشـــق بغمـــس خرقة فى البنزين ثم تسنشق الأبخرة ٠ يشعر المستنشق بالدوار والإســـترخاء والهلوســـات البصرية وقد يشعر بالغثيان والقئ أحيانا أو الشعور بالنعاس أو الشعور بشئ غريب يشـــبه الحلم ٠ وتسبب هذه المواد الوفاة الفجائية بسبب تقلص أذين القلب ، وتوقف نبض القلـب أو تسبب هبوط فى التنفس ، وقد يتوفى المستنشق نتيجة للإختناق إذا كان يستعمل كيسا مـــن البلاستيك يستنشق منه فيفقد الوعى ويظل رأسه داخل الكيس ، كما تسبب هذه المواد عطـب القلب والكبد بعد الإستنشاق المتواصل وكذلك يسبب تكرار الإستنشاق تلف المخ والكليتيـن ، وتؤدى بعض المواد الى تورم وعطب الرئتين ٠ هذه المواد ليست مجرمة قانونا وموجـــودة فى الأسواق للإستخدامات الصناعية أو كوقود أو كسلع إستهلاكية ولكن يســـاء إســـتخدامها على النحو السابق الإشارة اليه[1] ٠

---

(1) نادرة وهدان بالإشتراك مع مركز بحوث الشرطة – الآثار الإجتماعية والإقتصادية لظاهرة إنتشار المخدرات فى ج٠م٠ – معهد التخطيط القومى – مذكرة خارجية رقم ١٤٢٥ – طبعة ثانية ١٩٩٢ – ص ٢٦ ٠

ومما لا شك فيه أن توافر المخدر وإنتشار تعاطيه بين نسبة كبيرة من الشباب ربما يجعل من إقبال الشاب على التعاطى أمرا متوقعا ، خاصة إذا كان من المدخنين ولذا فإن البداية الحقيقية للإدمان قد تكون عن طريق تدخين السجائر مبكرا فضلا عن توافر المخدر وسهولة الحصول عليه ، سواء عن طريق الأصدقاء المتعاطين أو من خلال إنتشار الإتجار بالمخدرات داخل منطقة السكن .

فقد كشفت بعض الدراسات أن وجود المخدر وسهولة الحصول عليه يعد عاملا مؤثرا فى تعاطى الشباب للمخدرات . فكلما كان المخدر متاحا ولا توجد صعوبة فى الحصول عليه ، كلما كان ذلك عاملا ميسرا بل ومشجعا أحيانا على تعاطى المخدرات . كذلك أشارت هذه الدراسات أن معظم المتعاطين قد أكدوا أن المخدر بالنسبة لهم ،كان متاحا ومن السهل الحصول عليه ، سواء أكان ذلك فى بيئتهم المباشرة ، حيث يقيمون أو حيث توجد مدارسهم أو مجال أعمالهم .

ففى البيئة المباشرة تلعب الأسرة دورا هاما فى وجود المخدر فى السنوات الأولى من حياة الفرد . فقد أظهرت الدراسات وجود نسبة لا يستهان بها من المتعاطين ذكرت أنهم قد رأوا المخدرات لأول مرة مع أحد أفراد الأسرة سواء أكان ذلك الأب أو أحد الأخوة ، أو ربما مع أحد الأقارب أو المعارف المترددين على منزل الأسرة ، فإن هذه الرؤية المباشرة للمخدر فى سنوات الطفل الأولى مع أحد الأقارب تخلق نوعا من الألفة والإعتياد لدى الطفل على رؤية المخدر ، الأمر الذى ييسر له بعد ذلك التعامل معه .

أما فى البيئة غير المباشرة وهى المدرسة أو محل العمل فيلعب الأصدقاء والزملاء دورا هاما فى وجود المخدر ، فزميل الدراسة أو العمل فى أحيان كثيرة يمثل المصدر الرئيسى للمعرفة عن المخدر والحصول عليه أيضا- وبصفة عامة فإن معظم الدراسات أوضحت أن الحصول على المخدرات بين المتعاطين أمرا ميسورا ولا يسبب أية مشكلة لهم . فعادة ما يعرف المتعاطى كيف يصل الى المخدر وممن يحصل عليه .

مما سبق يتضح أن البيئات المختلفة التى يتعامل معها الشاب سواء كانت الأسرة - المدرسة - العمل - محل السكن ، يمكن أن تدفع الفرد نحو التعاطى ولا سيما إذا كان التعاطى أمرا مشروعا ولا يلقى إستهجانا بين المجموعات الإجتماعية المكونة لهذه البيئات .

ومن هنا نستطيع أن نؤكد بأن مكافحة إدمان المخدرات هى مـــن الدرجـــة الأولـــى مسئولية الأسرة ومؤسسات التنشئة الإجتماعية وأجهزة الإعلام قبـــل أن تكـــون مســـئوية الأجهزة الأمنية . وسوف نتناول فىالمبحث التالى كيفية مكافحـــة الظـــاهرة والعمـــل علـــى إنحسارها .

الفصل الثالث : الجهود المحلية والدولية للتصدى لمشكلة إنتشار المخدرات

المبحث الأول : الجهود المحلية .

المبحث الثانى : الجهود الدولية .

يسعى الباحث فى هذا الفصل إلى محاولة التعرف على فاعلية الأدوار التى يمكن أن تؤديها الجهود المحلية والدولية فى مكافحة ظاهرة التعاطى والإدمان للمخدرات أو حتى الحد منها ، خاصة على المستوى المحلى حيث قامت مصر بإتخاذ بعض الإجراءات لتنفيذ الإتفاقيات الدولية وبوضع إستراتيجية خاصة بها للتصدى لهذه المشكلة.

المبحث الأول : الجهود المحلية :

إن معظم مجتمعات العالم تركز فى الوقت الحاضر على جهودها نحو نوعين من الجهود. يطلق على النوع الأول إسم مكافحة العرض ، وهى الجهود التى ترمى إلى مكافحة التهريب والتصنيع والزراعة والإتجار والتوزيع والحيازة غير المشروعة للمواد المخدرة ويطلق على النوع الثانى إجراءات خفض الطلب وهى تشير إلى جميع السياسات والإجراءات التى تستهدف خفض رغبات المستهلكين وجهودهم فى سبيل الحصول على المواد المخدرة إلى أدنى درجة ممكنه ، وأن هذا التقسيم يقوم أساساً على إفتراض أن المخدرات سلعة كسائر السلع يخضع التعامل فيها للعوامل التى تحكم العلاقة بين قوى العرض والطلب ، ومن ثم يستنتجون أنه إذا قل الطلب عليها فسوف يصيبها الكساد، ولذلكَ يدعون إلى عدم الإقتصار فى مقاومتها على المكافحة فى جبهة العرض فحسب ، بل لابد من جهود تبذل أيضاً فى جبهة الطلب ، وفيما يلى سوف نعرض لهذين الجانبين على النحو التالى:

أولا : مكافحة العرض :[1]

يقوم النموذج الأساسى لجهود مكافحة العرض فى معظم دول العالم على ثلاث دعائم هى : المكافحة الأمنية ، والقانون ، والمشاركة فى الإتفاقيات الدولية والإقليمية. وفيما يلى سوف نعرض كل من هذه الدعائم الثلاث بإيجاز ، وذلك على النحو التالى:

أ - المكافحة الأمنية :

يقوم التخطيط الأساسى لهذه المكافحة على مطاردة المخدرات وتعقبها فى داخل الوطن ، وعلى حدوده ، وفى التجربة المصرية تعتبر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات هى الجهاز الرئيسى فى الدولة لتنظيم هذه الجهود ، وهى تقوم بعملها بالتنسيق مع عدد أجهزة الدولة ، منها قوات حرس الحدود ومصلحة الجمارك والإدارة المركزية للشئون الصيدلية والإدارة العامة للدفاع الإجتماعى بالإضافة إلى عدد من أجهزة الشرطة ، ويدخل فى نطاق

---

(1) مصطفى سويف – المخدرات والمجتمع – نظرة تكاملية ، مرجع سابق ص ١٨٧ .

مسئولياتها كذلك التنسيق مع الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) [1].

وتشتمل الجهود الأمنية التى تقوم بها إدارة المكافحة بالتعاون مع الأجهزة المذكورة على ما يأتى : إدارة المخدرات على المستوى المحلى والضبط بالتعاون مع إدارات المكافحة بعدد من الدول وملاحقة الهاربين من الأحكام القضائية فى قضايا التهريب على المستويين المحلى والدولى ، وحصر ثروات كبار التجار والمهربين وتقديم نتائج الحصر بالجهات القضائية المختصة ، والمشاركة فى دراسة وإعداد مجموعة من الاتفاقيات الدولية والمشاركة فى المؤتمرات الدولية الخاصة بالمكافحة ، وتبادل المعلومات مع الأجهزة الدولية المعنية بالنشاط المجرّم حول المخدرات .

ب - القانون :

لا شك أن القانون يعد أحد الوسائل الهامة فى مكافحة مشكلة المخدرات ، ويعود دور القانون فى التصدى لهذه المشكلة إلى مائتى سنة وأكثر منذ عام ١٨٧٩ وهى الفترة التى تزامنت مع صدور أول تشريع مصرى لمكافحة المخدرات ، ومنذ ذلك الزمن وتتوالى التشريعات لكى تتسق مع واقع التغير فى طبيعة المشكلة .

ج - الإتفاقيات الدولية والإقليمية[2]:

تعتبر الإتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية بما تقننه من إجراءات وما تنشئة من أجهزة هى الآلية الثالثة التى تستخدمها الدولة الحديثة فى تصديها لمكافحة عرض المخدرات . وقد بدأت فاعلية هذه الإتفاقات تظهر بصورة واضحة بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم والدلالة الحقيقية للإتفاقات الدولية هى أنها ترسم فى مجموعها شبكة من العلاقات القانونية تحدد مسارات المساعدة المتبادلة بين الدول المصدقة عليها لزيادة تمكين هذه الدول من التغلب على مشكلة المخدرات سواء بزيادة كفاءة المكافحة داخل أراضيها (بتبادل الخبرة والمعلومات) ، أو بالتعاون مع الغير فى التصدى لها فى أبعادها الدولية (وذلك بالتعاون مثلاً فى مراقبة الهاربين من المتهمين وتبادل تسليمهم ، وتبادل المعلومات عن التشكيلات العصابية ذات النشاط الدولى) . ومن أهم الإتفاقات الدولية

---

(١) مصطفى سويف ، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية ، مرجع سابق - ص ١٨٨ .

(٢) مصطفى سويف ، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية ، مرجع سبق ذكره - ص ١٩١ .

وأحدثها فى هذا الشأن "الإتفاقية الوحيدة للمخدرات" الصادرة سنة ١٩٦١ ، "وإتفاقية المواد النفسية الدوائية" الصادرة سنة ١٩٧١ ، و "الإتفاقية الدولية للإتجار غير المشروع فى المخدرات والمواد النفسية الدوائية" لسنة ١٩٨٨ . ومن الإتفاقات الإقليمية التى تذكر فى هذا الصدد إتفاقية التعاون القانونى والقضائى بين دول مجلس التعاون العربى (الأردن والعراق ومصر واليمن سنة ١٩٨٩) ، والوثيقة المعروفة بإسم "الإستراتيجية العربية لمكافحة الإستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية" الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب ، التابع لجامعة الدول العربية فى ٢ ديسمبر ١٩٨٦ ، ومن الإتفاقات الثنائية فى هذا الصدد البروتوكول الموقع بين الحكومتين المصرية والأردنية بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٨٦ بشأن التعاون فى مجال مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات النفسية . وفيما يلى نقدم بضعة أمثلة مما ورد فى بعض هذه الوثائق لكى يدرك القارئ بوضوح أهمية هذه الإتفاقات الدولية والإقليمية كآلية مكملة لسائر الآليات التى تستعين بها الدولة على مواجهة مشكلة المخدرات بأعلى قدر ممكن من الكفاءة . فقد وردت العناصر الآتية فى الإتفاقية الوحيدة لسنة ١٩٦١ :

أ - التحريم الدولى لإنتاج الأفيون والكوكايين والقنب لغير الأغراض الطبية والعلمية .

ب - إنشاء هيئة الرقابة الدولية على المخدرات ، وهى تابعة للأمم المتحدة .

ج - وضع تنظيم شامل للتجارة الدولية للمخدرات ، يهدف إلى السيطرة على الحركة المشروعة للمواد المخدرة وعدم تسربها إلى السوق غير المشروعة .

ومن العناصر التى وردت فى إتفاقية المواد النفسية الدوائية لسنة ١٩٧١ ما يأتى :[1]

تقوم كل دولة بإرسال تقارير إحصائية سنوية لهيئة الصحة العالمية عن الكميات المصنعة والمصدرة والمستوردة من كل مادة من المواد المدرجة بالجدولين الأول والثانى الملحقين بهذه الإتفاقية ، وكذلك عن المخزون الموجود بالمصانع . وكذلك عن الكمية المصنعة من أى مادة من المواد المدرجة على الجدولين الثالث والرابع . والكميات المستخدمة من هذه المواد فى صناعة المستحضرات المستثناه من أحكام الرقابة .... إلخ .

وفى إتفاقية الإتجار غير المشروع لسنة ١٩٨٨ جاء فى البند رقم ٢ من المادة السادسة الخاصة بتسليم المجرمين ما نصه : " تعتبر كل جريمة من الجرائم التى تنطبق عليها هذه المادة مدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين فى أية معاهدة لتسليم

---

(١) مصطفى سويف - المخدرات والمجتمع - نظرة تكاملية - سبق ذكره ص ١٩٢ .

المجرمين سارية فيما بين الأطراف. وتتعهد الأطراف بإدراج تلك الجرائم فى عداد الجرائم التى يجوز فيها تسليم المجرمين فى أية معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها".

وتوجد عشرات الأمثلة من قبيل هذه النماذج التى قدمناها توجد فى الإتفاقات الدولية المشار اليها. وهى جميعاً تؤكد وظيفتها الرئيسية فى إستغلال جميع إمكانات التعاون الدولى فى سبيل تحقيق المزيد من تحكم الدولة الحديثة فى مشكلة المخدرات. وما نجده فى الإتفاقات الدولية نجد ما يشبهه (وأحياناً ما يكمله) فى الإتفاقات الإقليمية والثنائية.

ثانياً : خفض الطلب [1]

ينطوى النموذج الأساسى لموضوع خفض الطلب على ثلاثة مكونات رئيسية هى : الوقاية ، والعلاج ، وإعادة التأهيل والإستيعاب. وسوف نقوم بعرض المقصود من هذه المكونات الثلاث بإختصار ، وكيف يكون إسهام كل منها فى تحقيق الهدف الرئيسى المطلوب وهو خفض الطلب على المواد النفسية غير المشروعة وسوف نتناولها بشئ من التحليل والتفسير على النحو التالى:

١ - الوقاية [2]:

إكتشفت المجتمعات الإنسانية منذ وقت مبكر أن اللجوء إلى إجراءات الوقاية يعتبر خطوة بالغة الأهمية فى مجال التصدى لكثير من المشكلات الإجتماعية. والإضطرابات الصحية النفسية والبدنية . وقد أنعكس ذلك فى كثير من الحكم الشعبية التى يصل بها الأمر الى التوصية بتقديم العناية بالوقاية على العناية بالعلاج.

ويعتبر ميدان التعاطى والإدمان من أنسب الميادين للأخذ بهذا التوجه ، فخير للدولة وللمواطنين مائة مرة أن يبادروا إلى إتخاذ إجراءات الوقاية فى هذا الميدان بكل ما إستطاعوا من جهد وإنفاق ، عن أن ينتظروا حتى تبرز معالم مشكلة التعاطى والإدمان فى عقر دارهم ليبدأوا بعد ذلك خطوات العلاج. وسوف يتضح لقارئ هذا الجزء من الكتاب أن إجراءات الوقاية اقل تكلفة من حيث المال اللازم ، وأقل مشقة من حيث الجهد المطلوب ، ثم إنها أسلم عاقبة من الإنتظار حتى تبلغ مشكلة التعاطى والإدمان أبعاداً معينة تكفى لإقناع

---

(١) مصطفى سويف – المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية – مرجع سبق ذكره ص ١٩٢ .

(٢) مصطفى سويف – المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية – مرجع سبق ذكره ص ١٩٥ .

المسؤولين بالسير فى طريق وضع البرامج وإقامة المؤسسات العلاجيـــة وتيســير الســبل لتشغيلها .

والمقصود بمصطلح الوقاية الإشارة إلى أى فعل مخطط ، نقوم به تحســباً لظــهور مشكلة معينة ، أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلاً ، وذلك بغرض الإعاقــة الجزئيــة أو الكاملة للمشكلة ، أو لمضاعفاتها ، أو للمشكلة والمضاعفات معاً .

وتتفق منشورات منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة على التفرقة بين ثـلاث مستويات لإجراءات الوقاية: وقاية من المستوى الأول ، أو ما يسمونه بالوقاية الأولية ، ثـم وقاية من المستوى الثانى ، ثم من المستوى الثالث وهى تفرقة معقولة ومفيدة من الناحيــة العملية ، ويتبناها الآن معظم الكتاب المهتمين بالموضوع .

* مستويات ومبادئ الوقاية :

سبق أن عرفنا الوقاية بأنها عمل مخطط نقوم به تحسباً لظهور مشكلة معينــة ، أو لظهور مضاعفات لمشكلة قائمة بالفعل ، ويكون الهدف من هذا العمل هو الإعاقة الكاملــة أو الجزئية لظهور المشكلة أو المضاعفات أو كليهما . ولذا فإن الوقاية تتعدد مستوياتها ، حيث تتم على أساس أربعة مستويات هى: [1]

المستوى الأول :

وهو المستوى الذى يستهدف توضيح أبعاد الموقف الإجتماعى والآثار المترتبة علــى تعاطى المخدرات . وفى هذا النطاق تدخل كل العمليات والبرامج التــى تســتهدف تأســيس إتجاهات مضادة لتعاطى المخدرات من هذه العمليات التنشئة الإجتماعيــة المســتمرة مــن الأسرة والمدرسة والنادى والمؤسسة الإعلامية والندوات والمحاضرات التثقيفية التى تــهدف إلى تكوين إتجاه مضاد نحو التعاطى .

المستوى الثانى :

يتعلق بتأسيس البرامج العلاجية التى توجه للمتعاطين أو المدمنين سواء من خــلال تطوير وعيهم بخطورة الإستمرار فى التعاطى أو من خلال إرشــادهم إلــى أفضــل الســبل للتخلص من التعاطى أو الإدمان .[2]

---

(1) أنظر المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان – إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان – التقرير النهائى – القاهرة ١٩٩٢ – ص ١٨٩ .

(2) أنظر نفس المرجع السابق – ص ٢٨٠ .

المستوى الثالث :

يتصل بضرورة إنتشال هؤلاء الذين سقطوا أسرى المخدر فأدمنوا ومن ثم تتوجه البرامج والجهود إلى إنتشالهم من حالة الإدمان .

المستوى الرابع :

وفى هذا المستوى يمكن أن يشكل المتعاطون السابقون والمدمنون جهازا قويا وفعالا يتجول عبر كل المجالات ويتعامل مع كل فئات الشباب والنشئ ينقل إليهم خبرة ألتعاطى ، بالإضافة الى الكوادر النوعية التى يعدها المجلس والصندوق وكذلك الوزارات جبهة قوية لوقاية المجتمع والشباب والنشئ من أخطار تعاطى وإدمان المخدرات .[1]

وفيما يتعلق بمبادئ الوقاية فيمكن أن نعرض لها فيما يلى:

أولا : ضرورة إستناد برامج الوقاية على معطيات وبيانات علمية صحيحة وعليه :

- يجب أن يؤخذ فى الإعتبار المعلومات الدقيقة المناسبة عند وضع البيانات القومية الموجهة الى الوقاية من التعاطى ، وخفض الطلب فيما يتعلق بمخدرات معينة .
- الإهتمام بإجراء الدراسات المسحية على مختلف فئات النشئ والشباب وفى السياقات الإجتماعية المستهدفة .
- أن يؤسس برنامج لتدريب الكوادر الوطنية التى سوف تشكل جبهة المواجهة بحيث يمكن أن نزود بالمعرفة العلمية عن الظاهرة .

ثانيا : يسمى (بالإمتداد والتتابع) ويقصد بالإمتداد أن تتسع الوقاية لتشمل كل الفئات المستهدفة ويقصد بالتتابع أن يتم تأسيس البرامج الوقاية على تواز مع مراحل الإتصال بالمخدر بحيث تبدأ هذه البرامج بتوضيح مخاطر وسلبيات التعاطى من خلال المحاضرات ، ثم البرامج الوقائية الموجهة لأفراد جربت المخدر وتعاطيه لكنها لم تدخن ، يلى ذلك برامج الوقاية الموجهة للمتعاطين لوقايتهم من الإنتقال من حالة التعاطى إلى حالة الإدمان ، فإذا أدمن البعض فإن برامج التأهيل سوف تركز على الشخص المدمن وبيئته الإجتماعية .

ثالثا : يسمى (بالتضافر والشمول) ، وتفرض خاصية الشمول أن توجه برامج الوقاية الى الفئات الأخرى والذين لهم صلة بالمخدرات ، حيث يبدأ العمل على تبصيرهم بالآثار المحتملة لإستمرار التعاطى أو التحول إلى الإدمان ، والحيلولة دون تحول المتعاطين إلى مدمنين .

---

(1) أنظر نفس المرجع السابق ص ٢٠٦ .

ويقصد بالتضافر أن يكون هناك تقسيم عمل فى عملية المواجهة ، وفى هذا المجال نجد أن المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان هو الجهة العلمية التى تتصدى لمواجهة مشكلة إنتشار المخدرات بين الشباب بتضافر جهوده مع الجهات الحكومية .

رابعاً : ويطلق عليه إسم (التدرج والتنوع) ،ويقصد بالتدرج أن تعمل برامج الوقاية على الإنتقال من أكثر الجهود والبرامج ببساطة إلى أكثرها عمقاً ، أما التنوع فيقصد به أن تتضمن الوقاية مجموعة من البرامج المتنوعة من حيث وظائفها وأهدافها وإن كانت متكاملة فى ذات الوقت .

خامساً : يطلق عليه إسم (المبادأة وتعظيم الطاقة) ويقصد بالمبادأة السعى لمواجهة المشكلة قبل تعقدها ، ويرتبط بذلك تعظيم طاقة وفاعلية برامج الوقاية ، ويأتى تعظيم الطاقة من ترشيد هذه البرامج بحيث تؤدى دورها بأقل تكلفة ممكنة .

٢ - العلاج :

وفيما يتعلق بالمكون الثانى فى خفض الطلب وهو العلاج[1] فيتضمن العديد من الإجراءات الطبية وهى على النحو التالى:

* الإجراءات ذات الطبيعة الإسعافية:

وتستخدم فى مواجهة بعض الحالات التى قد تتعرض لما يسمى بحالات التسمم المرضية الحادة فقد تنتاب الشخص نوبة عنف واضح ، فيهاجم بعض الأشخاص القريبين منه أو يحاول إتلاف بعض الأثاث أو الممتلكات المادية ، وفى هذه الحالة لابد من أن يتناوله بالرعاية طاقم طبى مدرب .

وقد يحتاج الطبيب إلى قدر محدود من التدخل الدوائى .

* إجراءات تطهير الجسم أو سحب المخدر :

وينبه المختصون إلى أن إجراءات التطهير ليست دائماً عنيفة ، فهى تتوقف من ناحية على نوع المخدر ، ومن ناحية أخرى على المعالج فى تطبيقها .

---

(1) أنظر : مصطفى سويف ، مرجع سابق – ص ٢١٧ .

* إجراءات طبية أخرى :

وتشمل الإجراءات الطبية التى لا بد من القيام بها فى مواجهة بعض المضاعفات الصحية التى يعانى منها كثير من المدمنين ، دون أن تكون جزءاً من الآثار المترتبة مباشرة على تعاطى هذه المادة أو تلك من المواد الإدمانية ، من هذا القبيل مثلاً موضوع سوء التغذية حيث أن إنتشار سوء التغذية بين المدمنين يعد ظاهرة ملحوظة .

* العلاج المتكامل :

يتألف العلاج المتكامل من ثلاث مكونات أساسية : أحدها طبى والآخر نفسى والثالث إجتماعى ، وفيما يتعلق بالأخير فيطلق عليه الرعاية اللاحقة .[1]

٣ - إعادة التأهيل وإعادة الإستيعاب الإجتماعى :

وفيما يلى سوف يتم إيضاح كل منهما على النحو التالى :

أولاً : إعادة التأهيل : [2]

وفيما يلى سوف يتم إيضاح كل منها على النحو التالى :

وفيما يتعلق بإعادة التأهيل فى مجال علاج التعاطى والإدمان يستخدم المصطلح إستخداماً شديد الإتساع ليضم ما يوصف بأنه إعادة التأهيل المهنى والإجتماعى ، وأحياناً أخرى يقتصر فى إستخدامه على الإشارة إلى مجال محدود هو إعادة التأهيل المهنى ، الذى يقصد به العودة بالمدمن إلى مستوى مقبول من الأداء المهنى ، وتتضمن إجراءات إعادة التأهيل فى هذا الصدد ثلاثة عناصر هى :

الإرشاد المهنى ، وقياس الإستعدادات المهنية والتوجيه المهنى والتدريب .

ثانيا : إعادة الإستيعاب الإجتماعى:[3]

أما عن إعادة الإستيعاب الإجتماعى ، فالهدف الأخير له هو إعادة تطبيع المدمن الناقه أى الذى تم شفاؤه من الإدمان ، بحيث يعود إلى القيام بأدواره الإجتماعية التى كان يؤديها قبل إدمانة ، ولا يجوز النظر إلى عملية إعادة الإستيعاب هذه بإستخفاف على أساس أنها تتم بصورة تلقائية ، فهذا من شأنه أن يساعد على زيادة فرص الإنتكاس أى رجوع الناقه إلى ما كان عليه قبل أن يتلقى الأجزاء الطبية والنفسية من العلاج ، وقد تنبه العلماء لذلك وإبتكروا طرقا عديدة للحيلولة دون هذا الإنتكاس ، ومن أهم هذه الإبتكارات فكرة

---

(١) مصطفى سويف – المخدرات والمجتمع – نظرة تكاملية – سبق ذكره ص ٢٢٥ .

(٢) نفس المرجع السابق ص ٢٣١ .

(٣) نفس المرجع السابق ص ٢٣٣ .

المجتمعات العلاجية ، وهى مؤسسات موجهة أساسا للعناية بتقديم إجراءات العلاج والـــذى نسميه إعادة الإستيعاب الإجتماعى ، وهى من زاوية النظر هذه ، تعتـــبر نموذجـا مصغـرا للحياة الإجتماعية العريضة ، حيث يلقى فيه المدمن الناقه التدريب اللازم لإســـتعادة الأدوار التى يقوم بها الشخص السوى فى المجتمع .

مما سبق يتضح أن مفهوم المكافحة ، مفهوم مركب وشـــامل مـــن مجموعـــة مـــن الأساليب التى تتباين ما بين علمية وصحية وقانونية ونفسية وإجتماعية ، التى يســـهم كـــل منها فى تقديم علاج متخصص فى جانب محدد من جوانب مشكلة المخدرات ، بحيث لا تقـف هذه الأساليب على حدود إقليم أو عدة أقاليم بل تتجاوز ذلك لتشـــمل معظـم دول العـــالم ، إنطلاقا من عالمية مشكلة المخدرات ، ولذا سوف نركز فى الصفحات القادمة على مناقشـــة الجهود المحلية والدولية فى مجال مكافحة المخدرات ، وذلك كما يتضح فى الفقرة التالية .

المبحث الثانى : الجهود الدولية :

يسعى الباحث فى سياق هذه الفقرة ، إلى محاولة التعرف على الجهود المبذولة فى سبيل مكافحة المخدرات ، سواء كان إتجارا أم تعاطيا ، ولما كانت أغلب مجتمعات العالم تعانى من مشكلة المخدرات وتضررت من آثاره ، لذا فهى تعد أحد المشكلات التى أصبحت تمثل دائرة الإهتمام والمناقشة على الصعيدين الدولى والمحلى ، وتعبيرا عن هذا الإهتمام صدر العديد من الإتفاقيات والسياسات الدولية التى تسعى نحو مكافحة ظاهرة المخدرات ، التى سوف نعرض لبعضها وذلك على النحو التالى :

(١) الإتفاقيات الدولية بشأن مكافحة ظاهرة المخدرات :

بدأت فاعلية هذه الإتفاقيات تظهر بصورة واضحة بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم ، والدلالة الحقيقية للإتفاقيات الدولية هى أنها ترسم فى مجموعها شبكة من العلاقات القانونية تحدد مسارات المساعدة المتبادلة بين الدول المصدقة عليها لزيادة تمكين هذه الدول من التغلب على مشكلة المخدرات سواء بزيادة كفاءة المكافحة داخل أراضيها أو بالتعاون مع الغير على التصدى لها فى أبعادها الدولية .

ويعتبر من الإتفاقيات الهامة التى ناقشت مشكلة المخدرات ، وإتخذت إهتماما دوليا حول تلك المشكلة ، إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٦١ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٨ فضلا عما تمخض من سياسات دولية تسعى إلى مكافحة المخدرات ، وبروز الإهتمام الراهن بهذا الهدف من خلال الإعلان العالمى الذى ظهر فى فترة التسعينات ، وعليه فمن الأهمية بمكان للتعرف على الجهود المبذولة فى هذا الشأن من خلال إستعراض هذه الإتفاقيات والسياسات ، وذلك على النحو التالى :

أ - إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٦١ [١]:

لقد عقدت هذه الإتفاقية بناء على مؤتمر أقيم بمقر الأمم المتحدة بنيويورك من ٢٤ يناير حتى ٢٥ مارس سنة ١٩٦١ ، وإشترك ممثلين عديدين من ٧٣ دولة شملت أربع دول عربية فقط هى الأردن - مصر - العراق - تونس ، بينما الدول الأخرى كانت من دول

لأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٩ .

متفرقة من آسيا وأفر يقيا وأوروبا ، وقد خرجت هذه الإتفاقية بعدد من القرارات وهى كالآتى:

- القرار الأول :

يؤكد على المساعدة التقنية فى ميدان مراقبة المخدرات ، فضلا عن ضرورة تعاون المنظمة الدولية للشرطة الجنائية فى تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية.

- القرار الثانى :

أكد على أن معالجة المدمنين فى المستشفيات فى جو خال من المخدرات هو من أنجح وسائل المعالجة ، كما حث الدول الأطراف التى تشكل المخدرات فيها مشكلة خطيرة على توفير هذه المرافق فيما لو سمحت مواردها الإقتصادية بذلك.

- القرار الثالث :

يلفت النظر الى أهمية السجلات الفنية التى تحتفظ بها حاليا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عن التجار الدوليين ، كما أوصى القرار بأن تقوم الدول الأطراف بإستكمال هذه السجلات قدر الإمكان بأن تستخدمها تلك المنظمة على نطاق واسع فى تعميم أوصاف هؤلاء التجار.

- القرار الرابع والخامس :

فقد تضمن بعض القرارات الإدارية التى تيسر حسن تنفيذ هذه القرارات ، ولقد تضمن القرار الأول تكوين لجنة المخدرات والثانى جهاز المراقبة الأولى.

وفيما يتعلق بالقرارات التى إتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للنظر فى تعديلات الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، فقد تضمنت ثلاث قرارات :

القرار الأول : تعلق بالتنظيم الداخلى لأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، أما عن القرار الثانى والثالث ، فكانا على النحو التالى :

يذكر أن مساعدة الدول النامية دليلا ملموسا على رغبة المجتمع الدولى فى الوفاء ، بالإلتزام الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة بتشجيع التقدم الإجتماعى والإقتصادى لجميع الشعوب . ويشير أيضا إلى الترتيبات الخاصة التى إتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بغية تقديم المساعدة التقنية فى ميدان مراقبة إساءة إستعامل المخدرات.

يوصى بأن تقوم الدول الأطراف بما يلى : أن تضع فى إعتبارها أن إدمان المخدرات غالباً ما يكون نتيجة لجو إجتماعى فاسد يعيش فيه معظم الأشخاص المعرضين لخطر إساءة إستعمال المخدرات ، ولذا عليها أن تبذل كل مافى وسعها لمكافحة إنتشار إستعمال المخدرات وكذلك ضرورة أن تستحدث أنشطة للترفيه وغيره تؤدى إلى المحافظة على صحة الشباب البدنية والنفسية .

وبالإطلاع على قرارات هذه الإتفاقية نجد أنها ركزت على عدداً من الجوانب هى :

١ - المساعدة التقنية فى ميدان مراقبة المخدرات .

٢ - معالجة المدمنين فى المستشفيات .

٣ - السجلات الخاصة بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية عن التجار الدوليين .

أما عن تعديلات الإتفاقية الوحيدة للمخدرات فقد ركزت على:

١ - الترتيبات الخاصة لتقديم المساعدة التقنية فى ميدان مراقبة إساءة إستعمال المخدرات .

٢ - النظر إلى الإدمان على أنه نتاج لجو إجتماعى فاسد ، وضرورة الإهتمام بأنشطة الترفيه .

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها حصرت مكافحة المخدرات فى مجموعة من التوصيات ذات الطابع المادى كتقديم المساعدة التكنولوجية والعلاج ، والطابع المعنوى عند مراعاة الجو الأسرى لحياة المدمن ، دون أن تركز على شخص المدمن ذاته ، والأسباب العديدة التى يمكن أن تدفع به إلى طريق الإدمان ، والتى ربما فى بعض الحالات يكون السياق الإجتماعى وظروف التخلف أحدها ، إذ يمكن إعتبار الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة وإنتشار البطالة ، مبررات تفسر أسباب إدمان الشباب للمخدرات ، ولذا فإن المكافحة هنا ينبغى أن تكون من خلال سياسة التنمية الشاملة ، التى من شأنها توفير حياة معيشية كريمة ، وتوفير فرص عمل لكل شاب ، وتوفر مسكن لكل شاب ، وليس بالترفيه والأنشطة الترفيهية كما تؤكد الإتفاقية ، إذ أن فراغ الشاب وإنحطاط معنوياته نتيجة للإحباط فى العجز عن تحقيق طموحاته ، لا يمكن أن يمتص بالترفيه وحده ، بل بتوفير المناخ الطبيعى والملائم لتفجير طاقات الشباب فى الطريق الصحيح .

ب - إتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ [١]

ولقد جاءت الإتفاقية تعبيرا عن قلق المجتمع الدولى من خطورة الإستخدام السيئ للأمفيتامينات أو الإتجار غير المشروع لها ، ولذا خرجت الإتفاقية بعددا من القرارات وهى على النحو التالى:

القرار الأول :

ولقد تعلق هذا القرار بالتطبيق المؤقت لإتفاقية المؤثرات العقلية فى حدود إستطاعة الدول المشاركة فى هذه الإتفاقية ، حيث يدعو القرار الدول بأن تطبق بصفة مؤقته التدابير الرقابية المنصوص عليها فى إتفاقية المؤثرات العقلية .

يتعلق بالبحوث الخاصة بالمخدرات الأمفتامينية ، والذى يرى المؤتمر أن الامفيتامينات عرضه بوجه خاص لإساءة الإستعمال وللإتجار غير المشروع ، كما يرى أيضا أنه رغم القيمة العلاجية لهذه المخدرات معترف بها ، إلا أنها محدودة ، ولذا يرجى من جمعية الصحة العالمية أن تشجع البحوث المتعلقة ، بالمواد الأقل خطرا ، التى يمكنها أن تحل محل المخدرات الامفتامينية ، وأن تشمل هذه البحوث برعايتها فى حدود الموارد المتاحة .

مما سبق نجد أن هناك تحولا قد طرأ على فكر وإهتمام المجتمع الدولى بقضية المخدرات وكان إهتماما مواكبا للتطور الذى طرأ على أنواع المخدرات ، وإستدعى إتخاذ التدابير الوقائية الملائمة لكل مرحلة ، فما خرجت به الإتفاقيات لعام ١٩٦١ كانت مناسبة للظرف والمكان فى حدود ما هو متاح من معلومات حول المخدرات خلال هذه الفترة الزمنية .

غير أنه بحلول فترة السبعينات أستجد معرفة العالم بخطورة إساءة إستخدام الأمفيتامينات ، ومن هنا خرجت الإتفاقية الثانية لتواكب متطلبات تطور إشكالية المخدرات .

ولعل من أهم ما يلفت الإنتباه فى قرارات هذه الإتفاقية ، هو الإعتراف بجدوى البحوث العلمية فى مواجهة مشكلات المجتمع ، وإتفاق المجتمع الدولى على ضرورة تشجيع البحوث خاصة على أنواع المخدرات الأكثر حداثة ، والتى بدأت تشكل تواجدا بارزا فى سوق المخدرات .

---

[١] إتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٧٩ .

ج - إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ [١] :

تعد هذه الإتفاقية من أهم إتفاقيات الأمم المتحدة فى مجال مكافحة المخدرات حيث أعربت الدول الأطراف عن بالغ القلق إزاء جسامة وتزايد إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والإتجار فيها بصورة غير مشروعة ، خاصة مع تغلغل الإتجار غير المشروع فى المخدرات على نحو مطرد فى مختلف فئات المجتمع بما فيهم الأطفال الذين يستغلون فى عمليات الإنتاج والتوزيع .

وبناء على هذا القلق الذى ساور العديد من دول الأطراف المشاركة فى المؤتمر بشأن تزايد معدلات الإتجار غير المشروع ، بدأ النظر إلى تلك المشكلة من زوايا مختلفة مؤداها :

١ - أن الإتجار غير المشروع يدر أرباحا وثروات طائلة تمكن المنظمات الإجرامية غير الوطنية من إختراق وتلويث ، وإفساد هياكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة والمجتمع على جميع مستوياته .

٢ - التصميم على حرمان الأشخاص المشتغلين بالإتجار غير المشروع مما يجنونه من متحصلات من نشاطهم الإجرامى ، وبذلك تقضى على الحافز الرئيسى الذى يدفعهم إلى الإتجار .

٣ - الرغبة فى القضاء على أسباب مشكلة إساءة إستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية من جذورها .

٤ - ضرورة إتخاذ تدابير رقابية على المواد التى تستخدم فى صنع المخدرات والمؤثرات العقلية .

٥ - التصميم على تعزيز التعاون الدولى فى مجال منع الإتجار غير المشروع عن طريق البحر .

٦ - الحاجة إلى تعزيز وإستكمال التدابير المنصوص عليها فى الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، والصيغة المعدلة لها لسنة ١٩٧١ .

---

[١] إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩١ .

٧ - تأكيد أهمية تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة لتعاون الدولى فى المسائل الجنائية بغرض منع الأنشطة الإجرامية الدولية فى الإتجار غير المشروع.

وعلى أى حال فقد إتفقت مجموعة الدول الأطراف علىإصدار الإتفاقية ، التى تهدف بصفة عامة إلى :

التعاون فيما بين الدول الأطراف حتى تتمكن من التصدى لمختلف مظاهر مشكلة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية ، وعلى الأطراف أن تتخذ التدابير الضرورية بما فى ذلك التدابير التشريعية والإدارية وفقا للأحكام الأساسية لنظمها التشريعية الداخلية.

ولقد تضمنت هذه الإتفاقية ثلاثون مادة شملت جوانب مختلفة مثل : الجرائم والجزاءات ، الإختصاص القضائى ، المصادرة ، تسليم المجرمين ، المساعدة القانونية المتبادلة ، المواد التى يكثر إستخدامها فى الصنع المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية ، تدابير للقضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات وعلى الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية ، الإتجار غير المشروع عن طريق البحر ، مناطق التجارة الحرة والموانى الحرة.

وبناء على العرض السابق يتضح أن هذه الإتفاقية واحدة من أهم الإتفاقيات التى حاولت أن تواجه مشكلة الإتجار غير المشروع ، ويعود ذلك الى :

١ - الإعتراف بالإتفاقيات السابقة على هذه الإتفاقية ، إلى حد إعتبار الأخيرة مكملا لها.
٢ - إتساع دائرة الإهتمام العالمى فى إدراك المشكلة ، من خلال التركيز على العديد من الوسائل التى يمكنها محاصرة الإتجار غير المشروع ، ومن ذلك مثلا التركيز على ضرورة مصادرة الأموال الناجمة عن الإتجار فى المخدرات ، وتحديد العقوبات فضلا عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين ، وغير ذلك من الوسائل.

ولكن رغم جدوى هذه الإتفاقية وصدورها منذ عام ١٩٨٨ بين الدول الأطراف المصدقة عليها ، فإن المشكلة لا زالت مستمرة فى مصر وغيرها من دول العالم ، بدليل التصاعد الدائم فى أعداد المدمنين ، ويشهد سوق المخدرات مظاهر جديدة من حيث طبيعة تاجر المخدرات وخصائصة الإجتماعية والنفسية ، ولعل هذا يكشف عن مدى إخفاق مثل

هذه الإتفاقيات فى مواجهة الإتجار غير المشروع ، وهذا لا يعود بالطبع إلى بنود الإتفاقيـــة ذاتها ، قدر ما يعود إلى إختلاف أساليب التطبيق داخل كل دولة على حـــده ، حيـث هنـاك خصوصية مجتمعية وثقافية ، ربما تعوق التنفيذ الكامل لبنود الإتفاقيـــة ،وتعـد الظـروف التمويلية لإجراء التنفيذ من أهم العقبات التى تواجه الكثير من الدول ، خاصة الدول الناميـة ومنها مصر ، الأمر الذى يفسر أسباب التباين فى حجم التجارة غير المشروعة مـن دولـة لأخرى .

الخاتمة

تعد هذه الدراسة محاولة رصينة لرصد وتحليل الآثار الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة إنتشار المخدرات فى ج٠م٠ع خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) ، وذلك من خلال الكشف عن الحجم الحقيقى للمشكلة والتكلفة المادية لكافة أنواع المخدرات الموجودة فى سوق الإتجار غير المشروع والتى ترهق الإقتصاد القومى المصرى الذى يعانى أصلاً من مشكلات عديدة بالإضافة إلى الآثار المدمرة التى يتعرض لها الشباب وكذلك المجتمع ٠

وتعتبر هذه الدراسة هى الأولى من نوعها التى تتصدى لمعرفة الحجم الحقيقى لكميات المخدرات المتداولة فى سوق الإتجار غير المشروع وتكلفتها وأثر ذلك على الإقتصاد المصرى ، وما له من تداعيات مادية وعضوية ونفسية على الفرد ٠ وذلك فى ضوء أهداف الدراسة التى تم تحديدها ٠

فبالنسبة للفصل الأول "الآثار الإقتصادية للإنفاق على المخدرات" فقد تم تناوله فى مبحثين ، وكان المبحث الأول "حجم الإنفاق على المخدرات فى ج٠م٠ع"وفيه يتم عرض وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بمضبوطات المخدرات خلال الفترة (١٩٩٣ - ٢٠٠٢) وكذلك عرض وتحليل متوسط أسعار المواد المخدرة التى تم ضبطها فى سوق الإتجار غير المشروع للمخدرات خلال الفترة محل الدراسة ٠ ولما كانت هناك قاعدة أنفق عليها خبراء الأمم المتحدة أن الكميات المضبوطة من المخدرات تعادل ١٠% من الكميات المتداولة ، لذا فقد تم مضاعفة حجم الكميات المضبوطة عشر مرات للتوصل إلى حجم الكميات المتداولة ثم ضربها فى متوسط سعر المخدر لكل عام حسب تقارير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ٠ وبذلك نكون قد حصلنا على إجمالى ما أنفق على كل مخدر لكل عام على حده ٠ وبالتالى نستطيع حساب إجمالى تكلفة المخدرات سنوياً كما هو واضح بالدراسة ٠

أما المبحث الثانى والخاص بـ "أثر الإنفاق للمخدرات على الإقتصاد القومى" فقد أوضح عن أن الإنفاق فى سوق الإتجار غير المشروع ذو أثر سلبى على الإقتصاد القومى ، حيث يؤدى إلى تبديد جزء كبير من موارد المجتمع ، وهذا الجزء قد مثل ما بين ١.٤ و ٢١% من الناتج المحلى الإجمالى ، كما أنه مثل ما بين ٨,٩ و ١٥٣,٤% من الإدخار المحلى الإجمالى خلال الفترة محل الدراسة ٠

وكذلك مثل ما بين ٦,١ و ١٣١,٤% من الإستثمار المحلى الإجمالى ، كذلك مثل ما بين ١٣,٦ و ٣٧٠% من قيمة الصادرات السلعية و ٢١,٢ و ٣٣٨,٢% من تحويلات المصريين العاملين بالخارج. هذا بالإضافة الى التأثير السلبى على سعر العملة المحلية وإرتفاع الأسعار ناهيك عما تتكبده الدولة من مصروفات مكافحة المخدرات ونفقات علاج المدمنين.

أما الفصل الثانى "التكلفة الإجتماعية لمشكلة إنتشار المخدرات" فقد تضمن أيضاً مبحثين ، المبحث الأول " التكلفة الإجتماعية للمخدرات" وهى التكاليف التى تنفق على مجالات معينة بسبب تعاطى المخدرات ومثال ذلك :

- ما يتكبده الإنتاج من خسائر نتيجة زيادة التغيب أو إنخفاض الإنتاجية فى العمل نتيجة للمرض الناتج عن المخدر أو التمارض وعدم إحترام إرتباطهم بجميع مواقيت العمل. أيضاً تزايد قابلية المتعاطى أو المدمن للوقوع فى حوادث تصيبه وتصيب العملية الإنتاجية نفسها ، كحدوث تلف فى أدوات وآلات الإنتاج ... الخ.
- ما يتكبده المجتمع من تكاليف للرعاية الصحية والعلاج فى المصحات والمستشفيات وأيضاً خدمات سيارات الإسعاف ورعاية المرضى النزلاء وتكاليف الهيئات العلاجية وأتعاب الأطباء وتكاليف الأدوية وشغل الأسرة بالمستشفيات. أيضاً تكلفة علاج ما ينجم عن حوادث الطرق التى يكون سببها التعاطى أو الإدمان.
- ما يتكبده المجتمع من تكاليف تتصل بالجريمة التى يقوم بها المدمن من نفقات لحفظ الأمن والإجراءات القضائية والإجراءات العقابية. ولو أن هذا البعد هو أكثر المجالات صعوبة من حيث حساب التكاليف.

أما المبحث الثانى بعنوان " الآثار السلبية للمخدرات على الفرد " فقد تعرض لكافة أنواع المخدرات المتداولة ووصف تأثيرها الصحى والنفسى على الفرد وخاصة تلك المخدرات المستحدثة بين الشباب والتى تؤدى جميعها إلى ضعف فى الصحة العامة ، وتدمير لخلايا المخ ، وتدمير للقوة الجنسية على المدى القريب ، عكس ما يعتقده المدمن نفسه. أيضا يصاب المتعاطى بالصداع المستمر وعدم القدرة على التركيز وإصفرار الوجه.

أما الفصل الثالث بعنوان " الجهود المحلية والدولية لمكافحة ظاهرة إنتشار المخدرات فقد ركز على كل ما من شأنه مكافحة ظاهرة إدمان للمخدرات سواء على المستوى المحلى أو الدولى وكان المبحث الأول "الجهود المحلية" وقد تضمن محورين :

المحور الأول : مكافحة العرض ويتضمن :

- المكافحة الأمنية :

وهى ضبط المخدرات على المستوى المحلى ، والضبط بالتعاون مع إدارات المكافحة لعدد من الدول ، وملاحقة الهاربين من الأحكام القضائية فى قضايا التهريب على المستويين المحلى والدولى ، وكذلك حصر كبار تجار المخدرات والمهربين وتقديم نتائجها للجهات القضائية المختصة ، والمشاركة فى دراسة وإعداد الإتفاقيات الدولية وأيضا المشاركة فى المؤتمرات الخاصة بالمكافحة ، وتبادل المعلومات مع الأجهزة الدولية المعنية بالنشاط المجرم حول المخدرات .

- القانون :

بحيث يتم تقديم التعديلات والإضافات المتوالية ،والتى يتطلبها المجتمع لمكافحة الظاهرة التى لا تكف عن التغير ، سواء فيما يتعلق بأنواع المواد المخدرة التى تظهر فى الأسواق غير المشروع "أو فيما يتعلق بأساليب التهريب والإتجار والترويج" أو بالأخطار التى يتعرض لها المواطنون والشرائح الإجتماعية المستهدفة ، ومن ثم لا يجد المشرع مانعاً من معاودة التعديل والإضافة للتشريعات القائمة فى محاولة دائبة لجعلها مناسبة لما يطرأ على سوق العرض غير المشروع من تطورات .

- الإتفاقيات الدولية والإقليمية :

وهى الآلية الثالثة التى تستخدمها الدولة فى تصديها لمشكلة المخدرات ، وذلك بما تقننه من إجراءات وما تنشئة من أجهزة ، خاصة أن الدلالة الحقيقية للإتفاقيات الدولية هى انها ترسم فى مجموعها شبكة من العلاقات القانونية تحدد مسارات المساعدة المتبادلة بين الدول المصدقة عليها لزيادة تمكين هذه الدول من التغلب على مشكلة المخدرات .

المحور الثانى : خفض الطلب :

ويتضمن الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والإستيعاب : فإجراءات الوقاية هامة للغاية وخير للدولة وللمواطنين أن يبادروا إلى إتخاذ إجراءات الوقاية فى هذا الميدان من أن يقعوا فى براثن المشكلة كما أن المسئولية تقع على الأسرة فى المقام الأول ثم على مؤسسات التنشئة الإجتماعية وأجهزة الإعلام قبل أن تقع على أجهزة الأمن وكلهم مسئولين عن التوعية فى كافة مراحل العمر والدراسة فى المدارس والأندية وغيرهما .

أما العلاج فيتألف من ثلاثة مكونات أساسية ، أحدها طبى بكافة مستوياته والأخر نفسى والثالث إجتماعى بمعنى إعادة التأهيل وإعادة الإستيعاب الإجتماعى للفرد .

أما المبحث الثانى " الجهود الدولية فقد تعرض للعديد من الإتفاقيات والسياسات الدولية التى تسعى نحو مكافحة ظاهرة المخدرات وذلك من خلال ثلاث إتفاقيات هى:

- إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٦١ والمعمول بها حتى الآن والتى وقعت مصر عليها وتنفذ بنودها كما جاءت بالقانون ، وهى من أهم الإتفاقيات فى مجال مكافحة المخدرات وكل ما صدر بعدها مجرد إضافات اليها .
- إتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ وقد جاءت هذه الإتفاقية تعبيراً عن قلق المجتمع الدولى من خطورة الإستخدام السئ للأمفيتامينات أو الإتجار غير المشروع لها ، ولذا خرجت بعدد من القرارات وقد وقعت مصر عليها أيضاً .

وأخيراً قدم الباحث مجموعة من التوصيات رأى أنه من الممكن أن تساهم فى حل المشكلة أو الحد منها .

التوصيات

فى مجال المكافحة الأمنية :

١ - تطوير خطط مكافحة العرض من خلال أحداث تنمية بديلة فى مناطق الزراعات تعتمد على المشاركة الشعبية .

٢ - تشجيع ودعم التنمية البديلة لمناطق الزراعات بإحلال زراعة النباتات الطبية العطرية بدلاً من زراعات المخدرات .

٣ - مشاركة الجهة الأمنية فى تفعيل جهود خفض الطلب بمختلف جوانبه .

٤ - إنشاء أو تحديد جهة معنية لتولى مسئولية تنسيق الجهود بين شركاء المكافحة .

٥ - عدم التركيز على المنحنى العقابى فى المواجهة وإعتبار المدمن مريضاً يحتاج للعلاج مع تغليب الإدماج له على الإستبعاد .

٦ - إطلاع ضباط المكافحة على الآتى:

- الوسائل المستحدثة والآساليب التى يلجأ اليها التجار فى ترويج بضاعتهم .
- نتائج الأبحاث العلمية التى تتم فى مجال المخدرات .
- الإحصائيات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع .

٧ - تدريب الضباط على إتقان تحرير محاضر المخدرات وفقاً لأحكام القانون . حتى لا يكون هناك ثغرة يستفيد منها المتهم .

٨ - إستحداث وتقنين طرق الكشف عن حالات التعاطى ، ومنها:

- حالات حوادث الطرق .
- مخالفات المرور الخطيرة .
- حالات التقدم لشغل الوظائف .
- حالات الإلتحاق بالمعاهد والجامعات .
- حالات الإنضمام للمؤسسات الإجتماعية والرياضية .
- حالات الحبس الإحتياطى .

٩ - تفصيل مواد القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ والخاصة بمكافحة غسل الأموال المتحصلة من جرائم زراعة وتصنيع النباتات والجواهر المخدرة وجلبها وتصديرها والإتجار فيها .

١٠ - تفصيل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تحديد نسبة من الأموال المحكوم نهائياً بمصادرتها لصالح الشعب بسبب تهريب المخدرات أو الإتجار فيها للإنفاق منها على تحديث ودعم الأجهزة ووسائل مكافحة المخدرات بالقوات المسلحة ووزارة الداخلية تنفيذاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.

١١ - التوسع فى إستخدام أسلوب التسليم المراقب وهو الذى يسمح للشحنات غير المشروعة من المخدرات بمواصلة طريقها الى خارج إقليم بلد أو أكثر أو غيره أو الى داخله ، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين فى إرتكاب جرائم الإتجار غير المشروع. بإعتباره أسلوب فعال فى مكافحة المخدرات بصفة عامة ، وفى الإتجار غير المشروع بصفة خاصة.

فى مجال المكافحة التشريعية :

١ - تعديل المادة ٣٧ والخاصة بالحكم ضد متعاطى ومدمنى المخدرات بحيث يحكم على من يضبط لتعاطيه المخدرات بعقوبة السجن بدلا من الأشغال الشاقة المؤقته على أن يترك للقاضى سلطة الأمر بإيداع من يثبت إدمانه من المحالين للمحاكمة بإحدى المصحات بإعتباره مريضا للمرة الأولى فقط.

٢ - تعديل مادة ٥٢ مكرر بحيث تتيح للنائب العام أو من يفوضه بأن يأمر بإعدام النباتات المخدرة المضبوطة بمكان ضبطها بعد التحفظ على العينات المناسبة. حيث أن المادة الحالية تلتزم بالتحفظ على هذه النباتات المخدرة لحين صدور الأمر بإعدامها.

٣ - يقترح أن تدخل الأموال المصادرة والمملوكة لتجار المخدرات ضمن مصادر تمويل صندوق مكافحة وعلاج الإدمان.

٤ - يقترح إضافة مادة تجيز إحالة المتهم المحال الى محكمة الجنايات فى إحدى الجنايات المنصوص عليها فى قانون المخدرات من صدر حكم بإدانته الى جهاز المدعى العام الإشتراكى لفحصه وفقا لأحكام القانون ٣٤ لسنة ٧١ بغرض فرض الحراسة على أمواله ولمانعة من تهريبها تمهيدا لإحالته الى محكمة القيم.

٥ - ضرورة إنشاء السجون الخاصة للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات تطبيقا لنص المادة ٣٧ من القانون ١٢٢ لسنة ٨٩ أو تخصيص أماكن لهم بالمؤسسات العقابية وكذا إنشاء مصحات لإيداع مدمنى المخدرات بغرض علاجهم طبيا ونفسياً وإجتماعياً .

فى مجال البحث العلمى :

١ - تركيز إهتمام الدولة بالبحث العلمى كأساس لمواجهة مشكلة المخدرات .
٢ - مد جسور التعاون بين الجهات المسئولة عن مكافحة المخدرات مع أجهزة البحث العلمى .
٣ - دعم البحوث العلمية الخاصة بمحور العمل على خفض الطلب .
٤ - يجب على شركاء المكافحة وضع نتائج البحث العلمى كأساس لبرامج وأساليب المكافحة .
٥ - إنشاء قاعدة معلومات موحدة لكل ما يتعلق بالمخدرات يستعين بها كل من يعمل فى مجالات البحث العلمى ومكافحة الظاهرة .
٦ - دعم البحث العلمى الخاص بقضايا المخدرات لما له من أثر فعال فى كشف الجوانب السلبية والإيجابية وتقديم المقترحات للحد من المشكلة .

فى مجال التربية والتعليم والشباب :

١ - تبنى قنوات وزارة التربية والتعليم تقديم المعلومات العلمية الصحية عن أضرار وأخطار المخدرات وذلك بالأسلوب الملائم للمرحلة التعليمية .
٢ - تنظيم وعقد ندوات بالمدارس والمعاهد والجامعات للتوعية بمخاطر الإدمان .
٣ - التوسع فى إستخدام الوسائل الإعلامية المطبوعة (مطبوعات ملصقات) المتضمنة مخاطر الإدمان والتحقير منش أن المخدرات وذلك بين التجمعات الطلابية .
٤ - يجب أن تتضمن المناهج الدراسية جميع أبعاد مشكلة المخدرات (صحية - دينية - إقتصادية - إجتماعية ...) بالملائمة مع المراحل التعليمية .

٥ - إجراء مسابقات ثقافية على مستوى جميع قطاعات وإدارات التربية والتعليم وكذا الكليات والمعاهد لإختيار أفضل الموضوعات حول مشكلة المخدرات والتصدى له، وذلك بدراسة البناء المعلوماتى وطرق التفكير لدى القطاع الطلابى.

٦ - العمل على توعية الطلاب وأولياء الأمور بعدم إستخدام العقاقير الطبية المنشطة التى تساعد على السهو ، إذ أن معظمها يحتوى على مواد مخدرة.

٧ - التركيز على الأنشطة الرياضية بالمدارس والجامعات ومراكز الشباب والأندية والتى من شأنها إستقطاب طاقات الشباب وملأ أوقات فراغهم وإبعادهم عن الإدمان.

فى مجال الإعلام :

١ - يجب الإستفادة من الدراسات الإعلامية الخاصة (الرسالة الإعلامية - الأسلوب العلمى لتخطيط الحملات الإعلامية) وذلك فى تخطيط الحملات الإعلامية للمكافحة.

٢ - إلزام مؤلفى ومخرجى الدراما بمراجعة المواقف الدرامية المتعلقة بالمخدرات مع المختصين من الإعلاميين.

٣ - تركيز الحملات الإعلامية أساساً للجماعات الهشه مثل (أطفال الشوارع - الأطفال العاملين - النوادى - التجمعات الشبابية عموماً).

٤ - تدريب القائمين على الإتصال المباشر على المهارات الإتصالية بشأن التوعية بمشكلة المخدرات.

٥ - التركيز على الوازع الدينى بأسلوب ملائم فى تحريم المواد المخدرة.

فى مجال الصحة:

١ - التوسع فى إنشاء مصحات للعلاج على مستوى جميع محافظات الجمهورية مع توفير الإمكانيات المادية لها (أجهزة - الأدوية الفعالة .. الخ) وكذا إمدادها بالكوادر البشرية المدربة.

٢ - دعم العيادات الخارجية الملحقة بما من شأنه مكافحة الإدمان بالقطاعات الآتية:

- خدمات الصحة المدرسية.
- خدمات الصحة لطلبة الجامعات.
- خدمات الصحة للعمال بجهات عملهم.
- خدمات الصحة الإنجابية (وحدات تنظيم الأسرة).

- خدمات التأمين الصحى .

٣ - يجب الفصل التام (إنشائيا وإداريا) بين مصحات علاج الإدمان ومصحات الأمـــراض العقلية .

٤ - يجب الفصل داخل مصحات علاج الإدمان بين حالات الإدمـــان المحولـــة للمصحـــة بأحكام قضائية والحالات المتطوعة لطلب العلاج .

٥ - يجب رفع المستوى التدريبى للقائمين على علاج الإدمان وذلك من خـــلال التدريـــب المحلى وإيفاد بعثات للخارج للإستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى .

٦ - يجب العمل على تغيير الإنطباع السائد لدى المجتمع عن العلاج النفسى مـــع دعـــم خدمات الطب النفسى بجميع قطاعات المجتمع .

نتائج الدراسة

- إحتل مخدر البانجو مكانة متميزة بين المواد المخدرة المعروضة بسوق الإتجار غير المشروع متقدماً بذلك على مخدر الحشيش والأفيون والهيروين وكافة المخدرات التقليدية والمستحدثة ، وما زالت كمياته تتزايد وتتنامى .
- تعتبر العقاقير المؤثرة على الحالة النفسية هى البدائل الموجودة دائماً لكثير من المواد المخدرة الأخرى .
- بداية ظهور مخدر جديد "الإكستازى بدءاً من عام ٢٠٠٠ .
- أن زيادة الكميات المضبوطة من مخدر لابد أن يستتبعة إنخفاض فى باقى المخدرات .
- أن زراعات القنب والخشاش فى إزدياد مستمر ، مما يؤكد إنتشار الزراعات المخدرة فى محافظات مصر أمر يهدد الكيان الإقتصادى والإجتماعى والصحى للمجتمع ، ويدفعها إلى صفوف البلاد المنتجة للمخدرات المصنعة والمرصودة دولياً .
- إنحسار زراعات الخشخاش "الأفيون" فى مقابل إنتشار زراعات القنب الهندى "البانجو" خلال افترة من ١٩٩٣ - ٢٠٠٣ .
- ثبات أسعار العقاقير المؤثرة على الحالة النفسية طوال الفترة محل الدراسة .
- إنفاق أربعة وعشرين ملياراً ومائتين إثنان وتسعين مليون ومائتين وواحد وعشرين ألف وخمسمائة وثمانون جنيهاً عام ١٩٩٣ .
- إنفاق ستة وثلاثين ملياراً وثمانمائة أربع وثلاثين مليون وتسعمائة خمسة وتسعين ألفا وعشرون جنيهاً عام ١٩٩٤ .
- إنفاق ثمانية عشر مليارا وثلاثة وتسعين مليونا وخمسمائة اثنين وستين ألف وثمانمائة جنيها عام ١٩٩٥ .
- إنفاق أربعة وأربعين مليارا وخمسمائة أربعة وثلاثين مليون ومائة أربعة وثلاثين ألف ومائة وسبعون جنيها عام ١٩٩٦ .
- إنفاق سبعة عشر مليارا وستة ملايين وتسعة وستون ألف وسبعمائة وأربعين جنيها عام ١٩٩٧ .
- إنفاق سبعة مليارات وثمانمائة وثمانية وأربعين مليون وتسعمائة وأحد عشر ألف ومائة وتسعون جنيها عام ١٩٩٨ .

- إنفاق عشرون ملياراً وتسعمائة وأربعة وسبعين مليون وسبعمائة وإثنى عشر ألف جنيها ٠
- إنفاق ستة عشر ملياراً وأربعمائة وسبعة وأربعين مليون ومائتين سبعة وعشرين ألف وخمسمائة وثمانون جنيهاً عام ٢٠٠٠ ٠
- إنفاق ثلاثة عشر ملياراً وأربع وسبعين مليون ومائة وتسعين ألف وثلاثمائة وتسعين جنيهاً عام ٢٠٠١ ٠
- إنفاق أربعة عشر ملياراً وخمسمائة وستين مليون وتسعمائة خمس وعشرين ألف وتسعمائة وعشرين جنيها عام ٢٠٠٢ ٠
- يؤدى الإنفاق على المخدرات إلى تبديد جزء كبير من موارد المجتمع ، وهذا الجزء قد مثل ما بين ١,٤ و ٢١% من الناتج المحلى الإجمالي ٠ كما أنه مثل ما بين ٨,٩ و ١٥٣,٤% من الادخار المحلى الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة ٠ أيضاً مثل ما بين ٦,١ و ١٣١,٤% من الإستثمار المحلى الإجمالى ٠ ومثل ما بين ١٣,٦ و ٣٧٠% من قيمة الصادرات السلعية ، ومثل ما بين ٢١,٢ و ٣٣٨,٢% من تحويلات المصريين بالخارج ٠
- توقعت الدراسة ما سوف ينفق على المخدرات حتى عام ٢٠١٢ إذا ظلت نفس الظروف ونفس طرق المكافحة ونفس طرق الضبط ونفس طبيعة المستهلكين وعاداتهم ٠
- أن المخدرات الموجودة بالأسواق حاليا والتى يقبل عليها الشباب مدمرة للصحة وللقدرات العقلية والعصبية ٠

المراجع

١ - الأمم المتحدة - التعرف على المواد المخدرة والمواد النفسية للمدمنين - ١٩٧٥ .

٢ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات - نشرة المخدرات - العدد ٢٢١ عام ٢٠٠٠ .

٣ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات - نشرة المخدرات - العدد ٢٢١ - عام ٢٠٠٠ .

٤ - صندوق النقد الدولى - الكتاب الإحصائى السنوى - عام ٢٠٠٣ .

٥ - على السمرى - مشكلة تعاطى الشباب للمخدرات ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ١٩٩٣ .

٦ - فتحى عيد - السنوات الحرجة فى تاريخ المخدرات ، نذر الخطر وعلامات التفاؤل ، سلسلة مركز أبحاث الجريمة ، الكتاب السابع ، وزارة الداخلية ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ١٩٩٩ .

٧ - المجالس القومية المتخصصة - تقرير المخدرات ، ١٩٨٥ .

٨ - محمود عبد الفضيل ، جيهان دياب - أبعاد ومكونات الإقتصاد الخفى وحركة الأموال السوداء فى الإقتصاد المصرى (١٩٧٤ - ١٩٨٤) فى إطار نظام متطور للحسابات القومية ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى ، العدد ٤٠٠ ، أبريل ١٩٨٥ .

٩ - المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان - إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر - التقرير النهائى - القاهرة ١٩٩٢ .

١٠ - المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، المسح الشامل لظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات الطبعة الثانية عام ٢٠٠٠ .

١١ - مصطفى سويف - المخدرات والمجتمع ،نظرة تكاملية - سلسلة عالم اليوم - العدد ٢٠٥ - الكويت ١٩٩٦ .

١٢ - نادرة وهدان - الآثار الإجتماعية والإقتصادية لظاهرة إنتشار المخدرات فى ج.م.ع بالإشتراك مع مركز بحوث الشرطة - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٤٢٥ - الطبعة الثانية عام ١٩٩٢ .

١٣ - وزارة التجارة الخارجية - النشرة الإقتصادية - يناير ٢٠٠٣ .

١٤ – وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى عام ١٩٧٩ .
١٥ – " " " " " " " " " " ١٩٨٢ .
١٦ – " " " " " " " " " " ١٩٨٥ .
١٧ – وزارة الداخلية – الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – التقرير السنوى عام ١٩٩١ .
١٨ – " " " " " " " " " " ١٩٩٣ .
١٩ – " " " " " " " " " " ١٩٩٤ .
٢٠ – " " " " " " " " " " ١٩٩٥ .
٢١ – " " " " " " " " " " ١٩٩٦ .
٢٢ – " " " " " " " " " " ١٩٩٧ .
٢٣ – " " " " " " " " " " ١٩٩٨ .
٢٤ – " " " " " " " " " " ١٩٩٩ .
٢٥ – " " " " " " " " " " ٢٠٠٠ .
٢٦ – " " " " " " " " " " ٢٠٠١ .
٢٧ – " " " " " " " " " " ٢٠٠٢ .
٢٨ – وزارة الداخلية – قطاع مصلحة السجون – دليل العمل فـــى مجـــال ضبـــط جرائـــم المخدرات – القاهرة ١٩٩٨ – ص ١٣ .